الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الاغواط

ـ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-

مطبوعة بعنوان:

الاقتصاد الكلي1-2

موجهة لطلبة السنة الثانية ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

من إعداد: الدكتور جوبر محمد

أستاذ محاضر- ب-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الاغواط

السنة الجامعية 2022-2023

فهـــــــرس الـمحتويـــــات

المقـدمـــــــة	
النظرية الكلاسيكية	
المفاهم الاساسية	
- علم الاقتصاد ، الطلب والعرض ، التوازن في الاقتصاد الجزئي	10
- إختلال التوازن ، الطلب الكلي و العرض الكلي، التوازن، التدفق والرصيد.	11
- العلاقة بين الاقتصاد الجزئي والكلي، مفهوم الرصيد والتروة.	12
– الناتج المحلي الإجمالي، الناتج الوطني الإجمالي GNP، الناتج الوطني الإجمالي GNP.	13
طرق قياس الناتج الوطني الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي	
- طريقة الناتج.	18
- طريقة الدخل.	18
- طريقة الإنفاق.	19
- العوامل المحددة لحجم الناتج الوطني الإجمالي .	20
– عيوب الناتج الوطني الإجمالي كمعيار للرفاهية .	20
نظرية التوظف.	21
النظرية الكلاسيكية	
. - التوازن الكلي الكلاسيكي	25
– إفيراضات المدرسة الكلاسيكية	25
- التوازن العام عند الكلاسيك	25
- الطلب على العمل	26
- العرض العمل	27
- توازن سوق العمل	27
- تحديد حجم الإنتاج التوازني	28
- التوازن في سوق السلع والخدمات	29
- التوازن الاني (سوق العمل – سوق السلع والخدمات)	30

النظرية الكبرية	
النموذج الكيبري وتحديد الدخل التوازني	34
داله الإسيهلاك والإدخار	35
الدخل التوازني في إقتصاد يتكون من قطاعين	44
تحديد التوازن جبريا وبيانيا	46
المضاعفات	48
إقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات	49
السياسة المالية	49
المضاعفات	54
السياسات الاقتصادية	57
السياسة المالية	57
السياسة النقدية	58
التوازن في سوق السلع والخدمات منحنى IS والتوازن في سوق النقد منحنى LM	58
إشتقاق منحنى IS	58
التوازن في سوق السلع و الخدمات	59
الاشتقاق الجبري لمنحنى IS	59
التوازن في سوق السلع والخدمات منحنى IS	60
الاشتقاق الهندسي لمنحنى IS	60
خصائص منحنى IS	60
مفاهيم حول سعر الفائدة	61
التوازن في سوق النقد منحنى LM	62
الاشتقاق الجبري لمنحنى LM	62
-خصائص منحنى LM	62
الإشتقاق الهندسي لمنحنى LM :	63
	64
	64
	66
	68
	69
	71
	72
	73
	73
	74

العلاقة بين سرعة دوران النقود والطلب على النقود التوازن الإقتصادي الكلي أو التوازن الآني IS LM السياسة النقدية في الاجل القصير توازن سوق النقود أسعار الفائدة والاستيار والإنتاج السياسة المالية والنقدية المضاعفات السياسة النقدية فعالية السياسة المالية وفقا لمرونة منحنىIS فعالية السياسة النقدية وفقا لمرونة منحنىLM الحالة الكينزية المتطرفة والحالة الكلاسيكية المتطرفة	79
النظريات الحديثة للإسهلاك	
- نظرية الدخل المطلق - نظرية الدخل النسبي - نظرية الدخل الدائم - نظرية دورة الحياة	84 85 87 88
الدورات الإقتصادية	
أولا: تعريف الدورة الإقتصادية: مراحل الدورة الاقتصادية وخصائصها. خصائص الدورة الاقتصادية. معالجة الدورات الاقتصادية.	107 108 109 111
قائمة المصادر والمراجع	112

مقدمة عامة

مقدمة:

يهتم الاقتصاد الكلي بالقضايا الكلية فعندما نتكلم عن التضخم وعن البطالة هذه كثيرا ما تتكرر وترد وتمر علينا كثيرا سواء في الصحف أو عبر وسائل الإعلام المختلفة فلو أردنا التحدث عن التضخم.

التضخم: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لاحظ الفرق هنا عندما نتكلم عن الاقتصاد الجزئي الذي نتكلم عن السعر والمقصود به سعر السلعة الواحدة أما هنا في الاقتصاد الكلي عندما نتكلم عن السعر أو المستوى العام للأسعار فنتكلم عن مستوى متوسط أسعار جميع السلع والخدمات ولهذا في الاقتصاد الكلي نتكلم عن التضخم بحكم الارتفاع في مستوى العام للأسعار. فإذا حصل ارتفاع في سعر سلعة معينة فقد لا يحدث هذا في الحقيقة تضخم لأن هناك ألاف السلع فعندما نتكلم عن التضخم نتكلم عن متوسط أسعار السلع هو في إرتفاع فعلا هكذا هو التضخم.

تعريف ثاني: ظاهرة عالمية شملت الإقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء ويعرف بأنه " نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة ". كما يعرف بأنه الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى سلسلة من الزيادات المستمرة في الأسعار ، أي هو زيادة أسعار جميع السلع والخدمات بنسب مختلفة (أي لا تزيد جميعها بنفس النسبة) ويستفيد منه المدين بينما يتضرر الدائن.

أنواع التضخم: يمكن التمييز بين أنواعه بعدة معايير كما يلي:

1 . من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

أ- التضخم الظاهر (الصريح ، الطليق ، المفتوح) : هو الإرتفاع المستمر في الأسعار إستجابة لفائض الطلب دون تدخل السلطات .

ب- التضخم المكبوت: هو التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن ترتفع لوجود قيود حكومية.

2. من حيث حدة التضخم:

أ . التضخم الجامح : الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور فتزيد تكاليف الإنتاج وبالتالي تنخفض أرباح رجال الأعمال مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار ومن ثم زيادة الأجور وهكذا مما يصيب الإقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم .

ب . التضخم الزاحف : تضخم تدريجي بطيء معتدل مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي إلا أن إستمراره يمكن أن يؤدي إلى تضخم جامح . وهو جزء من الإرتفاع في الأسعار الناشئ عن إرتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج .

3. من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

أ . التضخم المستورد : إرتفاع الأسعار في الدولة نتيجة لتسرب التضخم العالمي إليها عن طريق الواردات وهي حالة خاصة بالدول العربية المصدرة للنفط .

ب . التضخم المصدر : إرتفاع الأسعار الناتج عن زيادة إحتياطات البنوك المركزية من الدولارات والناشئ عن وجود ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار

4. من حيث مصدر الضغط التضخمي:

أ . تضخم جذب الطلب: ينتج عن وجود زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي (في سوق السلع وعناصر الإنتاج) مما يعمل على ارتفاع الأسعار لمواجهة الزيادة في الطلب الذي يفوق الطاقة الإنتاجية في المجتمع عند التوظف الكامل.

ب . تضخم دفع النفقة : إرتفاع الأسعار نتيجة لإرتفاع نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج.

آثار التضخم:

1. على الدخل: يضر بأصحاب الدخول الثابتة بينما يستفيد منه أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح.

2. على المديونية: يستفيد المدين بينما يتضرر الدائن، لكون المدين يقترض مبلغ معين يعيده بعد فترة بقيمة حقيقية أقل بسبب الإرتفاع المستمر في الأسعار.

2. على ميزان المدفوعات : يؤثر عليه سلبيا فالدولة التي تعاني من ارتفاع أسعار منتجاتها تكون ضعيفة تنافسيا مع منتجات الدول الأقل أسعارا وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات أو انخفاض حجم الفائض فيه .

4. على النمو الاقتصادي : يرى البعض أنه يؤثر عليه سلبيا إذ أن التضخم يؤثر سلبيا على قرارات الاستثمار ويؤخرها بسبب عدم التأكد من الأوضاع المستقبلية كما يؤثر على الادخار وعلى حماس العمال على الإنتاج بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية . بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا للنمو الإقتصادي ، حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة تعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة . وتعتمد صحة الرأيين على نوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد السريع يضر بالنشاط الاقتصادي بينما قد يكون التضخم البطيء المعتدل دافعا للنمو إذا ما صوحب بسياسات اقتصادية رشيدة.

البطالة : تؤدي إلى إنخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن الأيدي العاملة من عناصر الإنتاج ووجود البطالة يؤدي إنخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج في الحقيقة غير مستخدم

فلما نتكلم عن البطالة قد نتكلم عن العنصر العملي أن يكون عندنا بطالة في العمل يعني أن هناك من يبحث عن العمل فلا يجده وهذا يسجل من ضمن البطالة ولما نتكلم عن نسبة البطالة نهتم في عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن العمل ، هذه النسبة في الغالب تكون في الفئة العمرية مابين 16 إلى 60 سنه تقريبا قد يختلف من دولة إلى أخرى وهؤلاء الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه ضمن هذا النطاق من العمر مابين 16 إلى 60 سنه نأخذ هذا العدد ثم نقسمه على القوة العاملة وليس كل عدد السكان قوة عاملة فلما نتكلم عن القوة العاملة نستبعد العجزين وكبار السن والأطفال الذين لا يستطيعون العمل فالقوه العاملة هم الأشخاص مابين 16 إلى 60 سنه ويرغبون في العمل أما الأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل وهؤلاء أيضا لا ندخلهم مع القوة العاملة يعني ليسوا من ضمن البطالة أيضا لأنهم اختاروا لأنفسهم أن يكونوا عاطلين وباطلين عن العمل.

وهي عبارة عن مجموعة الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة عند مستوى الأجر السائد في السوق. ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين الطلب على العمل والمعروض منه أو الفرق بين مستوى التوظف الكامل والتوظف الفعلي. ويحسب معدل البطالة كالتالي : (عدد العاطلين / القوة العاملة) × **100%**

أنواع البطالة:

1. **الاحتكاكية (الوظيفية)** : وهي التي تمنع العمال المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة ، لوجود فجوة زمنية بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى . يمكن القول بان هذه البطالة تنشأ نتيجة نقص المعلومات للعمال أو لأصحاب الأعمال .

2. **الهيكلية** : يصعب أحيانا التفرقة بين الاحتكاكية والهيكلية إلا أن الأولى تنشأ بسبب نقص المعلومات كما ذكرنا ، بينما تنشأ الثانية نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة لاختلاف نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق مما يؤدي إلى انعدام التوافق بين كلا من الأعمال المتاحة والمرغوب فيها .

3. **الدورية (بطالة تدني الطلب الكلي)** : تنشأ في حالات الركود الاقتصادي بسبب انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم تخفيض الطلب الكلي على العمل لمواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه التنازلي .

4. **الموسمية** : تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية وكذلك المرتبطة بالظروف المناخية كخدمات السياحة الصيفية .

5. **المقنعة**: وهي مستترة وغير ظاهرة يعبر عنها البعض بأنها عدد كبير من العمال يشتركون في أعمال تتطلب أقل منهم (كما في القطاع الحكومي عندما توظف الدولة أعدادا متزايدة خوفا من البطالة) . بينما يرى البعض أنها تفسر الزيادة في مستوى التعداد السكاني الريفي عن المستوى الذي يحتاجه العمل الزراعي.

النمو الاقتصادي: أي العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وكل دوله تبحث في الحقيقة في الازدياد في نمو المعدل الاقتصادي قد يكون من أسباب هذا النمو توظيف جميع عناصر الإنتاج أي عدم وجود بطالة وأيضاً التوظيف الأمثل حتى كل عنصر إنتاجي يعطي أفضل إنتاجيه بالنسبة له أضف إلى ذلك التراكم الرأسمالي فيكون لدينا تراكم رأس مالي كل ما يكون لدينا في الحقيقة هناك مقدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادية كذلك التعليم والتدريب ولا شك عندما يكون لديك عمالة ماهرة ومدربة لاشك أن هذا سوف يزيد من إنتاجيتهم وبالتالي سيزيد من معدلات النمو الاقتصادي وهذه المواضيع سوف نتحدث عنها بكثب وأيضاً موضوع الميزانية الحكومية وحالة العجز وحالة الفائض للميزانية الحكومية أيضا الميزان التجاري وعندما نتكلم عن الميزانية الحكومية نقصد فيه إيرادات الحكومة ناقص إنفاق الحكومة، فإذا كان الإيراد أكبر من الإنفاق هنا سوف يصبح هناك فائض. وإذا الإيراد الكلي يتساوى مع الإنفاق الكلي هنا يكون حالة توازن لا فائض ولا عجز. والحالة الأخرى عندما يكون الإنفاق الحكومي أكبر من الإيراد هنا يكون عجز. وعندما يكون هناك عجز فإن الحكومة يجب أن تبحث عن تمويل لهذا العجز.

الميزان التجاري: هو ما يسمى بصافي الصادرات وهو الفرق بين ما يصدر من السلع إلى الخارج وما نستورده من الخارج. قد يكون هناك فائض أيضا في الميزان التجاري إذا كانت الصادرات أكبر من قيمة الواردات هنا يكون فائض، وفي حالة التوازن إذا تساوت الصادرات والواردات، وفي حالة العجز إذا كانت قيمة الصادرات اقل من قيمة الواردات. بكل المقاييس نجد أن الاقتصاد الكلي شيق جدا ويحسس الشخص أن لديه الرغبة للتعلم في الاقتصاد الكلي وهذه الميزة قد لا نجدها كثيرا في الاقتصاد الجزئي. أما الأدوات والوسائل التي نستخدمها فهي لا تختلف كثيرا عن الاقتصاد الجزئي. وسنستخدم المعادلات .

مفاهيم إقتصادية

1- علم الاقتصاد: هو العلم الذي يدرس كيفية الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة (النادرة) نسبيا لإنتاج السلع والخدمات من أجل إشباع حاجات الأفراد والمجتمع. ويعني أنه عندنا حاجات لا تنتهي وعندنا موارد نريد إستخدام هذه الموارد إستخداما أمثل حتى نستطيع أن نلبي معظم الحاجات وبطبع من الصعب أو ربما من المستحيل أن نلبي حاجات الإنسان أو المجتمع ككل ولكننا نستطيع أن نستخدم هذه الموارد الإنتاجية بأعلى كفائه لأجل الإستفاده منها ونقدر أن نوظفها في تلبية حاجات أو إشباع حاجات الأفراد أو المجتمع.

2- الطلب والعرض:

الطلب: هو الكميات التي يرغب ويستطيع المستهلك شرائها عند الأسعار المختلفة. إذاً لابد أن يكون هناك رغبه في شراء السلعة وأيضاً لابد أن يكون هناك إستطاعه والإستطاعه تعني انه لديك قوة شرائية، إذا لابد من توفر الرغبة والاستطاعة ليصبح عندنا طلب.

الدخل بكل تأكيد عندما يزيد دخلك يزيد طلبك على السلع العادية وعندما يقل دخلك يقل طلبك على السلع العادية وفرق بين السلع العادية والسلع الدنيا هو أن السلع العادية هي التي ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل والسلع الدنيا ترتبط بعلاقة عكسية مع الدخل. ومن محددات الطلب الأخرى هو سعر السلعة البديلة وسعر السلعة المكملة.

إذا ارتفع سعر السلعة البديلة y المستهلك سيقوم بشراء السلعة x يعني يزيد من استهلاك السلعة x ويقلل من السلعة y أما السلع المكملة فمن الطبيعي السلعتين هنا x و y أنهما مكملات لبعض وبالتالي إذا ارتفع سعر السلعة y سوف يقل الطلب على السلعة x وإذا إنخفض سعر السلعة y سوف يزيد الطلب على السلعة y و x معا. وأيضاً إذا زاد عدد السكان أي عدد المستهلكين سوف يزيد الطلب على هذه السلعة.

ونلاحظ في الإقتصاد الجزئي عندما نتحدث عن سعر السلعة وطلب المستهلكين نبدأ بطلب المستهلك ثم نجمع طلبات المستهلكين فيكون عندنا إجمالي طلب السوق أو طلب المستهلكين، لكن طلب المستهلكين على ماذا؟ على سلعة واحدة فقط بينما في الاقتصاد الكلي عندما نتكلم عن الطلب الكلي نتكلم عن طلب جميع

الأفراد على جميع السلع هذا هو الفرق وفي الاقتصاد الجزئي نقول طلب نقصد في طلب جميع المستهلكين لكن على سلعة واحدة.

العرض: هو الكميات التي يرغب ويستطيع المنتجون عرضها عند الأسعار المختلفة. ومن أهم محددات العرض سعر السلعة نفسها وأسعار عناصر الإنتاج لأن المنتج في الحقيقة ينظر إلى تكاليف صناعة السلعة والتكاليف تتمثل في أسعار عناصر الإنتاج وأسعار السلع المكملة والبديلة في الإنتاج. ومن العوامل المؤثرة في العرض هي التوقعات حيث نذكر في القانون العام للطلب هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعرها يعني إذا إرتفع السعر إنخفضت الكمية المطلوبة وإذا إنخفض السعر زادت الكمية المطلوبة. والقانون العام للعرض هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة وسعرها يعني إذا إرتفع السعر زادت الكمية المعروضة وإذا إنخفض السعر قلة الكمية المعروضة.

3- التوازن في الاقتصاد الجزئي: يعني التقاء العرض مع الطلب، يعني تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب وهذه النقطة نقطة التقاطع مهمة جدا نسميها توازن. لماذا نسميها توازن؟ لأنها النقطة الوحيدة التي يلتقي عندها رغبات المستهلكين الذي يمثلهم منحنى الطلب ورغبات المنتجين الذي يمثلهم منحنى العرض. وإذا تلاقت الرغبات أصبح هناك توازن كل من المنتج والمستهلك مقتنع بالسعر يعني الكمية التي ينتجها المنتجون هي نفسها التي يرغبها المستهلكون.

إختلال التوازن: متى يكون هناك إختلال؟ يختل التوازن في الواقع عندما يتغير أحد العوامل المؤثرة في الطلب أو العوامل المؤثرة في العرض فعندما نرسم منحنى العرض ومنحنى الطلب يكون هناك السعر على المحور الرأسي والكمية على المحور الأفقي وبالتالي العوامل الأخرى ماعدا السعر لأنه موجود على المحور الرأسي فنجد فيما يخص الطلب إذا إرتفع الدخل وتكون السلعة عادية سينتقل منحنى الطلب إلى أعلى ومعه سوف يزيد السعر والكمية التوازنية سوف تزيد ، إذا هنا إختل التوازن و إنتقل إلى توازن جديد ونفس الشيء في أحد عوامل العرض لو زادة مثلا عناصر الإنتاج نجد أن منحنى العرض سينتقل إلى اليسار والكمية التوازنية في هذه الحالة سوف تقل والسعر سوف يرتفع وهنا يختل التوازن وننتقل إلى توازن جديد وفي بعض الأحيان نقول أن هناك توازن مستقر وهناك توازن غير مستقر. متى يكون التوازن مستقر طبعا إذا رسمنا منحنى العرض ومنحنى الطلب بالإشكالية التي إعتدنا عليها هنا يعتبر التوازن مستقر يعني أي خروج من نقطة التوازن هناك عوامل ذاتيه سوف تعيد السعر والكمية إلى توازن مرة أخرى. مثلا لو أصبح السعر أكبر من السعر التوازني

يعني سعر التوازني 10 لكن إرتفع السعر إلى 12 سيكون عندنا الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة بمعنى أن المنتجين عندهم كمية فائضة وبالتالي هم يرغبون في بيعها وليس المهم إلا تخفيض السعر حتى يرغموا المستهلكين على شرائها. لأن إذا كان السعر 12 المستهلكين يطلبون 8 وحدات فقط والمنتجين يعرضون 12 وحدة فيكون هناك فائض 4 وحدات لا يستطيعون بيعها وبتالي يقومون بتخفيض السعر لأجل بيع الوحدات المتبقية فإذا خفضوا السعر سيستقر السعر عند السعر التوازني إلي هو 10. أما التوازن الغير مستقر هذا عندما تكون القوى لا تعيد السعر والكمية إلى وضعهم التوازني وإنما تبعدهم أكثر وأكثر وهذا في حالات عندما يكون منحنى العرض شكله يختلف عن الشكل الطبيعي يكون سالب.

4- الطلب الكلي والعرض الكلي

الطلب الكلي: هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين.

ما المقصود بإجمالي الإنفاق ؟ بمعنى إجمالي إنفاق القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مكونات الطلب الكلي:

- الإنفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك الكلي؛
- الإنفاق الاستثماري؛
- الإنفاق الحكومي؛
- صافي الصادرات)) نقصد به الصادرات ناقص الواردات)).

العرض الكلي: هو مرتبط بالإنتاج إذا هو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع- الاقتصاد- خلال فتره زمنيه معينة. ولاحظ هنا نتكلم عن العرض الكلي وهنا يختلف الكلي عن الجزئي في الجزئي (نتكلم عن عرض سلع معينة سواء نتكلم عن عرض منتج وحيد لسلعة معينة أو نتكلم عن إجمالي عرض المنتجين لسلعة معينة).

ويتحقق التوازن في الاقتصاد بالتساوي بين الطلب الكلي مع العرض الكلي.

5- التدفق Flow الرصيد Stock:

التدفق: هو التغير خلال فتره زمنيه معينة.

أما *الرصيد*: فهو كمية ثابتة في لحظه معينة.

وعلى ذلك فإن الدخل، الناتج، الإنفاق والاستهلاك وفي ذلك كلها متغيرات تنتمي إلى فئة التدفقات، أما الثروة ورأس المال والتوظيف عبارة عن أرصده يمكن تحديدها في لحظه معينة.

6- الدخل والثروة:

الدخل: هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد أما في الاقتصاد الجزئي فنقصد بالدخل هو دخل المستهلك أما في الاقتصاد الكلي فنعني الدخل الكلي إجمالي الدخل المتحصل في جميع عناصر الإنتاج وله طرق متعددة للقياس.

الثروة: رصيد الفرد في لحظه معينة.

7- التحليل الاقتصادي:

ينقسم التحليل الإقتصادي إلى قسمين:

- التحليل الإقتصادي الجزئي؛
- التحليل الإقتصادي الكلي.

الفرق الجوهري بينهما أن الإقتصاد الكلي يعالج قضايا كلية وعندما أتكلم عن السعر في الاقتصاد الجزئي Micro economic يقصد به سعر سلعة معينة. أما عندما نتكلم عن السعر في الإقتصاد الكلي فهو يتكلم عن المستوى العام للأسعار وهو متوسط أسعار جميع السلع والخدمات يكون له متوسط سعر ينتج عن ذلك ما نسميه بالتضخم الذي هو الإرتفاع المستمر في الأسعار و قضايا أخرى أيضا مهمة كقضايا النمو الاقتصادي قضايا البطالة هذه كلها من قضايا الاقتصاد الكلي كذلك الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي هذه كل المصطلحات من إهتمامات الإقتصاد الكلي، أما الإقتصاد الجزئي يهتم بالفرد كفرد سواء كان مستهلك أو منتج ويهتم بالمؤسسة ويسمى في بعض الأحيان الإقتصاد الجزئي أو الإقتصاد الوحدوي لأنه يأخذ قطاع واحد لوحده (منتج ، سلعة معينة، مستهلك سلعة معينة،سعر سلعة معينة..وهكذا).

الاقتصاد الجزئي يتعامل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد وهي عادة الفرد والأسرة والمؤسسة حيث يركز على سلوك المستهلك وبالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على مختلف السلع الخدمات كما يهتم الإقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المؤسسة من تعظيم أرباحها. وعلى النقيض من ذلك نجد الإقتصاد الكلي يتناول دراسة المواضيع الإقتصادية ذات الحجم الكبير فيتعامل مع الإقتصاد الوطني في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية وكثير من المشاكل التي تواجهها وبالتركيز على الإقتصاد الوطني في مجمله فإن الإقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للإقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالناتج ومستوى الأسعار في كل مؤسسة على حدة.

مفهوم الإقتصاد الكلي:

مما سبق يمكن القول أن الإقتصاد الكلي هو أحد فروع النظرية الإقتصادية الذي يتعامل مع إقتصاد الدولة ككل فهو يركز على القضايا الكلية كالتضخم والبطالة والنمو والتجارة الخارجية والإنتاج المحلي والإجمالي.

تبرز أهمية الاقتصاد الكلي من خلال تركيزه على قضيتين أساسيتين:

أولا: النمو الإقتصادي في الأجل الطويل خلف الإرتفاع في مستوى المعيشة في الاقتصاديات الحديثة على سبيل المثال نجد الدول الغنية أو الدول المتقدمة دخل الفرد فيها كبير بينما الدول النامية دخل الفرد فيها قليل هذا يعتبر من إهتمامات الإقتصاد الكلي ونحن هنا نتكلم عن متوسط دخل الفرد أنه حتى في الدول النامية نجد أشخاص دخلهم كبيرة جدا و أشخاص يعيشون تحت خط الفقر وكذلك في الدول المتقدمة نجد أشخاص دخلهم منخفض. عندما تريد قياس متوسط دخل الفرد تأخذ الدخل الإجمالي ثم تقسمه على عدد السكان.

ثانيا: التقلبات الاقتصادية من إنخفاض و إرتفاع في الأنشطة الإقتصادية عبر الزمن يعني كما يعرف الدورة الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد ما هي العوامل التي تتسبب في حدوث الدورة الاقتصادية؟ نجد في فتره من الفترات الدخل مرتفع إرتفاع كبير أي معدل نمو مرتفع ثم بعد ذلك يكون فيه إنخفاض وربما يكون إنخفاض شديد ثم يعود مرة أخرى ويرتفع هذه التقلبات في الدخل وهي تقلبات غير محبذة إنما في الحقيقة الإقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدل نمو مستقر ليست هناك تذبذبات أو تقلبات كبيرة .

فالسياسات التي تستخدم سواء السياسات الإقتصادية سواء المالية أو النقدية كثيرا ما تحاول أن تعالج عملية عدم الإستقرار في النمو الإقتصادي يعني التقلبات بين إنتعاش إقتصادي ثم ركود وربما يستمر الركود فترة طويلة ويكون إنكماش ويتحول إذا إستمر إلى كساد إقتصادي.

<u>الإنتاج المحلي الإجمالي</u> : Measuring Gross Domestic product

أهم مقياس للإنتاج وأكثر شيوعا للإقتصاد هو الإنتاج المحلي الإجمالي GDP وهو القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الإقتصاد في أي سنه ما. ((الإنتاج المحلي الإجمالي يفرق عن الإنتاج الوطني الإجمالي بأنه داخل الإقتصاد)).

ما الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي GDB والناتج الوطني الإجمالي GNP؟

<u>الناتج المحلي الإجمالي</u> GDB: يمثل القيمة النقدية لإجمالية في ما أنتج في الإقتصاد ضمن حدود البلد المعنى من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أو غيرهم خلال فتره زمنية معينة. هذا التعريف يستبعد ما

يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج نظيري مساعدات أو إستثمارات لهم في الخارج، وكذلك دخل المواطنون الذين يقيمون في الخارج.

الناتج الوطني الإجمالي GNP: فإنه يمثل القيمة النقدية لإجمالية ما أنتجه المواطنون فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعني أو في الخارج، إضافة إلى العوائد المالية والتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو إستثمارات لهم في الخارج. وهو بذلك يستبعد قيمة إنتاج غير المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعني.

الفرق هو أن الإنتاج المحلي الإجمالي يهتم بما أنتج داخل الوطن بغض النظر عمن أنتجه يعني ما يتعلق بإنتاج داخل الوطن سواء كان المشاركين في الإنتاج عناصر إنتاج محليه أم غير محليه.. بينما الناتج الوطني الإجمالي فهو يهتم بما قام بإنتاجه المواطنون فقط من سلع وخدمات سواء كانوا بداخل الوطن أو خارجه سواء كانوا بالدول الأخرى يتقاضون مرتبات أو يستثمرون أموالهم أو يحصلون على عوائد .

حسابات الدخل الوطني:

الناتج الوطني الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً وإستخداماً لقياس الأداء الإقتصادي ومقدرة الإقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات. وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل إقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج الوطني.

ولتوضيح ذلك نفترض ابتداء أننا نواجه إقتصاد بسيط مغلق "يعني أننا لا يتعامل مع القطاع الحكومي و قطاع العالم الخارجي" مكون من قطاعين فقط:

- **قطاع العائلات** Households Sector
- **قطاع المنتجين** producers Sector

هذا مع إفتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي.

إذا قطاع الإستثمار ممثل بقطاع الإنتاج وقطاع العائلي ممثل بالاستهلاك.

فالقطاع العائلي هو الذي يقوم بشراء السلع وبالتالي يدفع مقابل ذلك كل ما لديه للمنتجين والمنتجين يقومون بإعطاء لعناصر الإنتاج التي شاركت بالعملية الإنتاجية ثم يقومون بإنتاج سلع مرة أخرى.

ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

1- يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال، تنظيم للقطاع الإنتاجي.

2- يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول عناصر خدمات الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الريع، الفوائد والأرباح ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل الوطني.

3- يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.

4- يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي ويطلق على قيمة إنتاج السلع والخدمات المنتجة بالناتج الوطني.

الشكل رقم 1 : نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل "في إقتصاد ذي قطاعين"

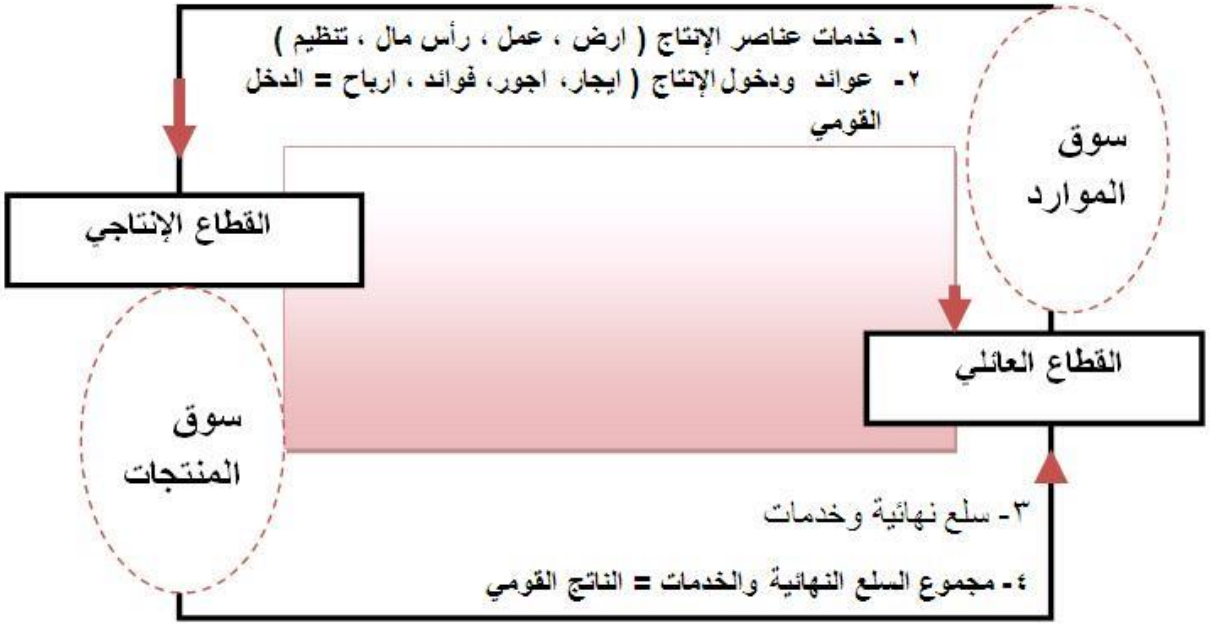

المصدر : فايز إبراهيم الحبيب ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر, الطبعة 2, الأردن ,2004, ص 150

ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

1. يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل وأرض ورأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.
2. يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والممثلة في الأجور والمرتبات لعنصر العمل والريع لعنصر الأرض والفائدة لرأس المال والربح للتنظيم . ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل الوطني
3. يستخدم القطاع الإنتاجي عناصر الإنتاج المقدمة من القطاع العائلي في إنتاج سلع نهائية وخدمات يقدمها للقطاع العائلي .

4. يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات من القطاع الإنتاجي مقابل دفع قيمة هذه المنتجات. ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة تعبير الناتج القومي.

نفترض أن الاقتصاد يتكون من أربع قطاعات لا تختلف كثيراً في الواقع النتيجة واحدة سيكون عندنا **القطاع العائلي** و**القطاع الإنتاجي** وكذلك **القطاع الخارجي** و**القطاع الحكومي** والقطاع الحكومي يدخل هنا عن طريق ما ينفقه ، أيضا ما يحصل عليه من دخل عن طريق الضرائب لأن مصدر الدخل للدرجة الأولى بالنسبة للحكومة هو الضرائب وإن كان هناك بعض الدول التي تملك في الحقيقة البترول لا تعتبر الضرائب في الحقيقة أهميتها قليلة أو شبه منعدمة أما في الدول الأخرى نجد أن الضرائب في الحقيقة تشكل المصدر الأساسي في تمويل الإنفاق الحكومي .

إن الواقعية تقتضي بكون القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على إستهلاك ما ينتج من سلع وخدمات بل أن هناك جزء من الدخل يتسرب في صورة مدخرات توجه للأغراض الاستثمارية سواء استثمار في الآلات أو المباني.

1. ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على إستهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

2. يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع إستثمارية من القطاع الإنتاجي.

يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، إذا الآن الاستهلاك عندما يقوم القطاع العائلي بالإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية. ما ينفقه على السلع المستهلكة محلياً والجزء الآخر ينفقه على السلع والخدمات المستوردة إذا هناك الآن صار القطاع العائلي في الحقيقة يوزع دخله عبر أربع قنوات:

1- استهلاك السلع والخدمات للإنتاج المحلي.

2- الإدخار.

3- صافي الضرائب.

4- الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة من الخارج ويقصد بها الواردات.

إذا يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً والمصدرة لقطاع العالم الخارجي. أي بعبارة

أخرى أن المنتجين يقومون أيضا هم ببيع السلع في الداخل وهناك سلع أيضا يبيعونها في الخارج فاللي يبيعونها في الخارج الدخل سيصل إلى هؤلاء المنتجين إذا

الناتج الوطني هو "القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة"

الدخل الوطني هو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة"

الإنفاق الكلي عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد " وهذه القطاعات الأربعة هي:

1. القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).
2. قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).
3. القطاع الحكومي.
4. قطاع العالم الخارجي.

الشكل رقم 2 : نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات

المصدر : فايز إبراهيم الحبيب ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر, الطبعة 2, الأردن ,2004 ,ص 152

وهذا الشكل يبين لنا كيفية التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الأربعة :

1. ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل علية على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

2. يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

3. يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بان صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الإجتماعي.

4. يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع و الخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي , ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي .

❖ **طرق قياس الناتج الوطني الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي:** يمكن قياسه بثلاث طرق وهي:

طريقة الناتج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل.

أولا: طريقة الناتج: تقوم هذه الطريقة على أساس جمع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال العام. وتفادياً للازدواج الحسابي و التكرار فإن الأرقام تتضمن فقط السلع النهائية دون الأولية أو الوسيطة على أن يكون ذلك على أساس القيم (ك × س) لا الكميات.

ونشير هنا إلى أن هناك فرق بين الناتج المحلي والناتج الوطني فالأول أساسه جغرافي أما الأخر فأساسه الجنسية.

كما تجب الإشارة إلى أن هناك عمليات غير سوقية وهي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود فحساب السلع السوقية سهل على عكس الغير سوقية وسوف نرى لاحقاً هل يتم إضافتها إلى الناتج الوطني الإجمالي أم لا.

- ✓ أسلوب المنتج النهائي؛
- ✓ أسلوب القيمة المضافة.

ثانيا: طريقة الإنفاق:

تقوم هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق (للقطاعات الاقتصادية الأربعة) اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع أي أن الإنفاق الكلي الفعلي = الناتج الوطني الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الأنفاق الاستثماري + الأنفاق الحكومي+ إنفاق العالم الخارجي.

$$Y = C + I + G + X - M$$

1- الإنفاق الاستهلاكي: ويشمل إنفاق القطاع العائلي على:

- ✓ السلع المعمرة كسيارة أو أثاث أو ثلاجة.
- ✓ السلع الغير معمرة مثل المواد غذائية.
- ✓ الخدمات الطبية وخدمات المهندس والمحامي وعامل الصيانة.

ونشير إلى إستبعاد الخدمات الشخصية المجانية التي يقدمها الأفراد لأنفسهم ولأسرهم دون مقابل كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه وذلك لصعوبة تحديدها وعدم إمكانية حصرها .

2- الإنفاق الاستثماري: هو الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال ويؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ويتضمن:

- ✓ الشراء النهائي للعدد والآلات والأدوات.
- ✓ جميع المباني السكنية والمصانع والمراكز التجارية. ونتساءل هنا لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية إستثمارا وليس إستهلاكا؟ لأن المباني السكنية عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها أو بيعها.
- ✓ التغير في المخزون والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية . فالإضافة إلى المخزون جزء من الناتج الوطني لابد من إضافته في حين أن السحب من المخزون جزء لابد وأن يطرح.

ونشير هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشمل تحويل الأصول الورقية مثل الأسهم والسندات (لأنة مرد تحويل لأصل موجود) أو الأصول الملموسة المستعملة . وكذلك الحال بالنسبة لإعادة بيع أي أصل مستعمل حيث أن الإستثمار هو تشييد وتصنيع أصل رأسمالي جديد يدر عائداً . والإنفاق الإستثماري يقصد به الإستثمار الإجمالي وليس الصافي حيث أن :

الإستثمار الإجمالي = الإستثمار الصافي + الإستثمار الإحلالي (إهلاك رأس المال) حيث أن الإستثمار الإحلالي هو قيمة رأس المال الهالك والذي حل محله سلع استثمارية جديدة .

3- الإنفاق الحكومي: يشتمل على مشتريات الحكومة من سلع مختلفة و خدمات وهي في ذلك تشبه القطاع العائلي كبناء المدارس و المستشفيات و توظيف الطبيب والمدرس و المهندس كما يشمل الأمن وتحسب حسب تكلفتها لأن أغلبها ليس له مثيل في السوق ولكننا نشير هنا إلى مدفوعات التحويلات وهي التي تنفقها الحكومة دون الحصول على مقابل لها فهي مدفوعات لا تعكس أي إنتاج جاري مثل تعويضات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة ومعونات الشيخوخة والحرب ومكافآت الطلاب فهي لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي لكونها نفقات لا تعكس أي إنتاج جاري .

4- إنفاق قطاع العالم الخارجي (صافي الصادرات): الواردات جزء يجب أن يطرح من الناتج الوطني لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي وفي حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج الوطني. ويكون الفرق بينهما هو ما يعرف بصافي الصادرات (الصادرات – الواردات).

وأخيرا فإن: الناتج الوطني الإجمالي بطريقة الإنفاق = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري الإجمالي + الإنفاق الحكومي+ صافي الصادرات (الصادرات – الواردات).

ثالثا- طريقة الدخل: عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج نتيجة مساهمتها في تحقيق الناتج الوطني خلال فترة زمنية معينة أي عبارة عن ريع وأجور وفوائد وأرباح وسوف نتطرق إلى كلا منها بالتفصيل كالتالي:

1- الأجور والمرتبات : دخل عنصر العمل وتمثل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافة والعمولات والهبات والمزايا المادية والعينية .

2- الأرباح: دخل عنصر التنظيم وتتمثل في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية وتنقسم إلى:

- ✓ دخل الملاك :- الدخل من نشاط الشركات الفردية والبسيطة .
- ✓ أرباح الشركات: – ربح شركات المساهمة والتي يتم توزيعها على النحو التالي:
  - ضرائب دخل الشركات: وهي جزء من الأرباح يذهب إلى الحكومة في صورة ضرائب.
  - أرباح الأسهم أو المساهمين: وهي الأرباح التي توزع على المساهمين وهم الملاك الأصليين للشركة.
  - الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة: وهي جزء من الأرباح لا يوزع إنما يحتجز في خزنة الشركة لمواجهة أي التزامات.

3- الريع أو الإيجار : العائد الذي يحصل علية ملاك الأراضي أو الموارد و يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن أو المحلات التجارية . إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها (كأنهم مستأجرين

أما السلع التي يمكن استهلاكها كاستهلاك المزارع لما في مزرعته أو الصياد لما اصطاد فتحسب على أساس مثيلاتها في السوق) وما يحصل علية أيضا أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف (لم توضع ضمن الأجور والمرتبات لأنها تعتبر ملك لصاحبها كالمنزل فهو ملك له بالكامل) .

4- الفائدة : عبارة عن الدخل النقدي الذي يحصل علية أصحاب رأس المال من البنوك نتيجة عملية الإقراض ولا يدخل ضمنها مدفوعات الفائدة التي تدفع بواسطة المستهلكين وبجمع الدخول السابقة نحصل على :

الدخل الوطني = الأجور والمرتبات + الأرباح + الإيجار + الفوائد.

ولكننا نريد هنا الحصول على الناتج الوطني الإجمالي.

الناتج الوطني الصافي = الدخل الوطني + ضرائب غير مباشرة – إعانات الإنتاج.

ولكننا نريد الحصول على الناتج الوطني الإجمالي = الناتج الوطني الصافي + إهلاك رأس المال (الاستثمار لإحلالي).

العوامل المحددة لحجم الناتج الوطني الإجمالي :

✓ الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها كالزلازل والفيضانات والظروف الجوية المختلفة.

✓ الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من سلع وخدمات حيث أن الحرب تدمر مختلف الممتلكات والمصانع .

✓ كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية المنتجات ولعل أهمها الموارد البشرية.

✓ علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحيطة ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي والاستخدام الأمثل للموارد من سكان واستثمارات وتقدم تكنولوجي .

أمور يجب مراعاتها عند المقارنة بين الناتج الوطني لفترتين زمنيتين مختلفتين أو لدولتين مختلفتين:

✓ توحيد أساس الحساب وطريقته فلابد من التأكد بأن تقديرات الناتج ومكوناته قد تمت بنفس الأسلوب في الدولتين أوالفترتين.

✓ الأخذ بنصيب الفرد من الناتج الوطني لكونه من أكثر المقاييس دلالة على الرفاهية والمستوى المعيشي فالناتج الوطني لا يقيس عدد السكان وتوزيع الناتج بينهم ونصيب الفرد من الناتج يساوي قيمة الناتج الوطني الإجمالي مقسوما على عدد السكان.

✓ التحسن في نوعية المنتجات لا بدان يؤخذ أيضا في الاعتبار فالناتج الوطني مقياس كمي وليس نوعي لا يعكس التحسينات التي قد تطرأ على نوعية السلع والخدمات المقدمة خاصة إذا ما جرت المقارنة لسنوات متباعدة .

✓ هيكل الإنتاج وتوزيعه فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي وبدون شك فان توزيع الإنتاج يؤثر على الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها أفراد المجتمع .

✓ تعديل الناتج الوطني الإجمالي وفق تغيرات الأسعار للتعرف على التغير الحقيقي الذي طرأ على الإنتاج .

عيوب الناتج الوطني الإجمالي كمعيار للرفاهية:

❖ لا يشتمل إنتاج ربات الأسرة التي تعتني بأطفالها وبيتها والقيام بتجهيزات الوجبات الغذائية بشكل مستمر.

❖ لا يمكن مقارنة الناتج الوطني الإجمالي لدولة عدد سكانها كبير مع دولة عدد سكانها قليل.

❖ أن حسابات الناتج الوطني الإجمالي لا تتضمن أوقات الراحة والمتعة التي لها تأثير كبير في رفاهية المجتمع.

❖ أن حسابات الناتج الوطني الإجمالي لا تأخذ في حساب التحسينات والتطورات في السلع والخدمات.

❖ حسابات الناتج الوطني الإجمالي لا تضيف المنافع المتدفقة من السلع المعمرة والمنتجة في سنوات سابقة.

❖ أن التلوث الذي يصاحب المنتجات لا يضّمن في حسابات الناتج الوطني الإجمالي كقيمة سلبيه والتي تقلل من رفاهية المجتمع.

❖ أن حسابات الناتج الوطني الإجمالي لا تشمل النشاط الإنتاجي الغير نظامي أي الغير رسمي (الاقتصاد الخفي) والذي ينمو بشكل مستمر.

وهذه الأنشطة قد تقدم سلع وخدمات مباحة ولكنها غير مرخص لها أي غير مسجلة نظاميا، وقد تقدم سلع وخدمات ممنوعة دوليا. أن عدم حساب الاقتصاد الخفي – والذي يصعب تقديره – ضمن الناتج الوطني الإجمالي يدل على أن الناتج الوطني الإجمالي لا يعكس الإنتاج الكلي الحقيقي للدولة، وبالتالي يكون مقياسا ضعيفا للرفاهية.

الناتج القومي الحقيقي والناتج القومي النقدي أو الاسمي: الفرق بينهما:

عندما نتكلم عن الناتج الوطني الحقيقي يعني نتكلم عن الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات، بينما عندما نتكلم عن الناتج الوطني الاسمي فإذا زاد الناتج الوطني الإسمي في هذه السنة عن السنة الماضية فقد يكون بسبب زيادة السلع والخدمات أي زيادة حقيقية، وقد يكون بسبب زيادة في الأسعار زيادات تضخمية..

إذاً عند إحتساب القيمة من الناتج الوطني الإجمالي هي القيمة النقدية الإسمية للناتج الوطني مقوما بالأسعار الجارية فلو كانت قيمة الناتج الوطني مقوما بالأسعار الجارية لعام 2007 هي 100 مليون ون ، وفي عام 2008 أصبحت 160 مليون ون، في القيمة الجارية.

سؤال : لماذا إرتفعت قيمة الناتج الوطني في عام 2008 عما كانت عليه في عام 2007؟

الجواب : هو إرتفاع الأسعار أو زيادة الناتج الحقيقي أو هما معا.

والمتخصصون في حسابات الدخل الوطني الحقيقي يكّمشون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الإرتفاع لإستبعاد أثر الإرتفاع، بينما يضخمون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الإنخفاض، الناتج الوطني الحقيقي بفضل أثر التغير في الأسعار عن أثر التغير في الكميات، وبذلك يستبعد التغير الأول ويسمح للكميات فقط بالتغير، و لهذا فإن الإقتصاديين ينظرون بإهتمام أكبر إلى الناتج الوطني الحقيقي وليس الإسمي .

نظرية التوظف : إن الدخل والناتج يمثلان وجهين لعملة واحدة وفي الاقتصاد الكلي يتحقق التوازن عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي أي عندما تتعادل قيمة النقود التي يدفعها المشتريين مع قيمة ما يقدمه البائعين من سلع وخدمات منتجة . ونشير هنا إلى الفرق بين الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح ، فالأول لا تدخل فيه أي معاملات مع العالم الخارجي وهو اقتصاد بسيط لا دور للحكومة فيه على عكس الآخر .

حالة التوظف الكامل تعني أن جميع الموارد (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) المتاحة في المجتمع مستغلة بالكامل. وهي من أرقى الحالات التي يتطلع إليها أي اقتصاد في العالم . وسوف ندرس في هذا الجزء نظريتي التوظف وهما أولا النظرية التقليدية (الكلاسيكية) والتي أثبتت الأيام عدم صحتها . " عندما ظهر الكساد العظيم في 1929 " . مما أدى إلى ظهور النظرية الثانية وهي النظرية الحديثة (الكنزية) والتي كان لها أهمية كبرى . " ففي عام 1937 قدم الإقتصادي الإنجليزي جون مينرد كينز تفسيرا جديدا للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف الكامل في كتابه [النظرية العامة للتوظف الفائدة والنقود] والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الإقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة " . إلى أن ظهرت مشكلة التضخم الركودي وهو عبارة عن إرتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة .

وفيما يلي سوف نشرح كلا من النظريتين رغم أن الأولى أصبحت مرفوضة من جانب الاقتصاديين إلا أنه من الضروري دراستها كخلفية إقتصادية.

النظرية التقليدية للتوظف	النظرية الكنزية للتوظف
1/ مرونة الأسعار والأجور : إن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل حيث أن السوق سوق منافسة كاملة. وحدوث أي إنحرافات كالحروب والزلازل وغيرهما سرعان ما تختفي تلقائيا من خلال هذه المرونة فإنخفاض الطلب يؤدي على إنخفاض الأسعار مما يؤدي إلى زيادة الطلب مرة أخرى .	**1 / معارضة فكرة مرونة الأسعار والأجور :** إن هذا النظام غير قادر على تحقيق ذلك بل ومن الممكن أن يكون هناك توازن مع وجود تضخم شديد أو بطالة مرتفعة. فحالة التوازن عند مستوى التوظف الكامل حالة مستحيلة كما أنه لا توجد سوق منافسة كاملة في الواقع فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة إحتكارية فلا يخفضون الأسعار عندما ينخفض الطلب كما توجد نقابات العمال في سوق العمل والتي تعارض فكرة إنخفاض الأجور .
2/ قانون ساي : وهو أن العرض يخلق الطلب الخاص به وحيث أن القطاع العائلي يعرض موارده في السوق لإنتاج سلع وخدمات يرغب شرائها فما على المنتجين إلا عرض ما ينتجونه وقانون ساي يضمن وجود قوة شرائية كافية لإمتصاص هذا الناتج .	**2/ معارضة قانون ساي :** من المحتمل أن ينفق القطاع العائلي جزء من دخله ويدخر الجزء الآخر مما يعني قصور الطلب مما يجعل المنتجين يخفضون استثماراتهم وإنتاجهم وتحدث البطالة وتنخفض الدخول مما يعني عدم تطابق هذا القانون .
3 / مرونة أسعار الفائدة : لم يوافق التقليديون على الإنتقاد قانون ساي بقولهم أن كل ما يدخر بواسطة القطاع العائلي يستثمر بواسطة القطاع الإنتاجي فإنخفاض سعر الفائدة يقلل من رغبة القطاع العائلي في	**/ عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار :** فالإدخار والإستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة وفي أزمان مختلفة ، كما أن إدخار كثير يعني إستهلاك (طلب) أقل مما يدفع المستثمرين إلى تكميش إستثماراتهم . كما أن سعر الفائدة ليس العامل الوحيد المؤثر في الإستثمار ، فنجد أن الإستثمار يتأثر بالأرباح والتوقعات

الإدخار ومن ثم زيادة رغبة قطاع المنتجين في الإستثمار .	، فقد تكون أسعار الفائدة منخفضة ولا يعمل رجال الأعمال على زيادة إستثماراتهم بسبب التشاؤم حول المبيعات في المستقبل أو في حالات الركود أو لغير ذلك من الأسباب .

وأخيرا يجب الإعتراف بعدم ميكانيكية النظام الرأس مالي في قدرته على تحقيق التوظف الكامل إنما يتوقف مباشرة على مستوى الإنفاق (الطلب الكلي) والذي سنتعرض له ولمكوناته .

النظرية الكلاسيكية
في التوازن الكلي

النظرية الكلاسيكية:

التوازن الكلي الكلاسيكي: إن النموذج الكلاسيكي الذي يبحث في تحديد مستوى التوازن الكلي أي تحديد مستوى العمالة والإنتاج، نموذج مشتق من النظرية الإقتصادية الجزئية وبالضبط من تحليل الأسواق ، ويهتم هذا التحليل بسوق العمل وسوق السلع والخدمات ويتحدد كل من مستوى الإنتاج ومستوى الاستخدام حسب الكلاسيك بتفاعل الطلب على عوامل الإنتاج " العمل ورأس المال أو الإستثمار " الذي يحدده المنتج وفق مبدأ تعظيم الربح ، وعرض هذه العوامل من طرف العائلات ، وذلك وفق مبدأ تعظيم المنفعة – تعظيم الدخل– ".

وسوف نقوم أولا بدراسة سوق العمل الذي يتحدد فيه معدل الأجر الحقيقي التوازني وحجم العمل التوازني وإنطلاقا منه يتحدد حجم الإنتاج ثم نقوم بدراسة سوق السلع والخدمات التي يتحدد فيها حجما الإدخار والإستثمار ثم نقوم في خطوة ثالثة بدراسة سوق النقد وذلك لتحديد السعر الذي تباع به المنتجات وهذا وفقا للنظرية الكمية للنقود. وقبل التطرق لهذا التحليل سوف نقوم أولا بسرد الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية.

إفتراضات المدرسة الكلاسيكية : تقوم النظرية الكلاسيكية على مجموعة من المبادئ والإفتراضات المستمدة أساسا من نظام الحرية الإقتصادية وهي كالتالي:

1) الحرية وعدم تدخل الدولة وذلك حسب المبدأ الأساسي لسميث "دعه يعمل دعه يمر" ودور الدولة محدود في الأمن والدفاع وتتولى أيضا نشاطات إقتصادية ذات طابع عمومي إجتماعي مثل الطرقات ، المدارس ، المستشفيات ...

2) الفردية والرشادة الإقتصادية: الفردية تعني ترك المبادرة للفرد في إختيار النشاطات الإقتصادية ، أما الرشادة فتعني أن كل فرد سواء كان منتجا أو مستهلكا أدرى بمصلحته وأن الفرد بتحقيق مصلحته سوف يحقق بطريقة عفوية أو آلية المصلحة الجماعية.

3) مبدأ توافق المصالح : ويعني توافق المصالح الفردية والإجتماعية وهذا النسيج هو الذي يحقق الإستقرار .

4) المنافسة الحرة وآلية الأسعار: الحرية لا بد أن تؤدي إلى منافسة كاملة وبتوفرها فالمنتجون سوف يتنافسون في إستخدام عناصر الإنتاج إلى المستوى الذي تتساوى فيه المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية، وهو المستوى الذي يتم فيه تعظيم الربح بالنسبة للمنتج، أما آلية الأسعار فتعني مرونة الأسعار، لأن هذه المرونة هي التي تصحح الإختلالات وتحقق التوازنات ، وبذلك فإن السعر سوف يلعب دور الموجه الإقتصادي.

5) توازن النشاط الإقتصادي، تحقيق التوازن في النشاط الإقتصادي يعني تحقيق: –العمالة الكاملة، –الإستغلال الأمثل للموارد.

6) حافز الربح: حيث أنه المحرك الأساسي للنظام الليبرالي ويسميه سميث "اليد الخفية".

التوازن العام عند الكلاسيك : يتحقق التوازن العام عند الكلاسيك على مرحلتين ، الأولى ويتم فيها توازن القطاع الحقيقي فقط ، أما المرحلة الثانية فيتم ضم القطاع الحقيقي إلى القطاع النقدي.

المرحلة الأولى (توازن القطاع الحقيقي): يحدث توازن هذا القطاع بالتوازن الآني لسوق العمل وسوق السلع والخدمات.

I- توازن سوق العمل : يتحقق التوازن في سوق العمل بتساوي عرض العمل مع الطلب عليه وقبل التطرق لكل من عرض العمل والطلب عليه سوف نقوم بسرد مجموعة من الفرضيات التي تقوم عليها فكرة توازن سوق العمل .

الفرضية 1: العمالة الكاملة وذلك إستنادا إلى قانون كلاسيكي يسمى قانون المنافذ (قانون ساي) حيث يقوم هذا القانون على فكرة أساسية وهي أن كل سلعة في النظام الرأسمالي تخلق لها منفذا أو طلبا بعد عملية إنتاجها أي أن الإنتاج متغير مستقل فيحين أن الطلب تابع له ولهذا لا يمكن أن تكون في المجتمع طاقات عاطلة أي أننا نقوم بالتوظيف أولا ونستعمل كل ما هو متاح من طاقات إنتاجية والناتج يجد له منفذا ولهذا فالبطالة لا توجد عند الكلاسيكي وإن وجدت فهي بطالة إختيارية سببها رفض العمال العمل عند مستوى الأجور النقدية السائدة في سوق العمل "الأجور التوازنية" لأنهم يعتقدون أن الجهد المبذول في العمل أكبر من الأجرة التي يتقاضونها.

الفرضية الثانية : خضوع سوق العمل للمنافسة الحرة، وهذا يعني أن العمل كعنصر من عناصر الإنتاج هو عبارة عن بضاعة لها ثمنين ثمن يسمى بالثمن الطبيعي ويحدده المعاش (أجر المعاش) وهذا الأجر عند ريكاردو غير قابل للتغيير (الأجر الحديدي)، والثمن السوقي الذي هو عبارة عن الأجر الذي يتحدد في السوق من خلال العرض والطلب.

الفرضية الثالثة : المنافسة الحرة في إستخدام عناصر الإنتاج .

الفرضية الرابعة: النظرية الكلاسيكية إعتمدت في تحليلها للأجور على نظرية التراكم الرأسمالي بالإضافة إلى عدد السكان بمعنى أن الأجور تعتمد على نسبة رأسمال إلى عدد السكان وهناك عدة حالات:

1. إذا كان رأس المال ثابت وعدد السكان متزايد فإن عرض العمل سوف يرتفع في حين الطلب عليه يبقى ثابتا وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض W.

2. إذا كان رأس المال الوطني متزايد وعدد السكان متزايد بنفس المقدار فإن معدل الأجر سوف يبقى ثابتا.

3. إذا كان رأس المال الوطني متزايد وعدد السكان ثابتا فإن الطلب على العمل سوف يرتفع في حين عرض العمل يبقى ثابتا وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر.

الفرضية الخامسة: إن تحليل الطلب على العمل وعرض العمل يكون على مستوى المنشأة ثم يتم التعميم على الإقتصاد الوطني أي أن التحليل هو جزئي.

الفرضية السادسة: تعظيم الربح بالنسبة للمنتج وتعظيم المنفعة (منفعة الأجر) بالنسبة للعامل وتجانس وحدات العمل.

<u>الطلب على العمل</u>: إن الطلب على العمل يمثل إحتياجات المنتجين من العمال وهذا يرتبط بصورة أساسية بمعدل الأجرة الحقيقية والتي تمثل نسبة الأجر الإسمي إلى المستوى العام للأسعار (P) وهو يعبر عن القدرة الشرائية الفعلية للأجرة النقدية . (W / P)

ورياضيا الطلب على العمل هو دالة في الأجر الحقيقي كما يلي: $Nd = f(\frac{W}{P})$

حيث أن هذه الدالة له خاصيتين هما: 1. هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجرة الحقيقة

شكل – 1 –

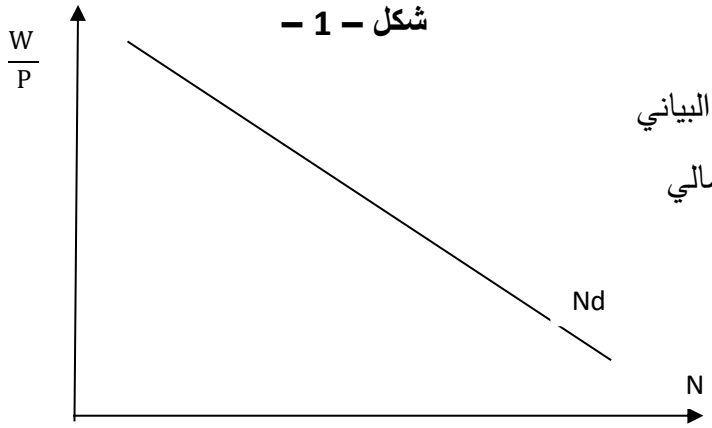

2. إن ميل الدالة سالب.

ويمكن توضيحها بيانيا كما هو مبين في المنحنى البياني

ويكون لها هذا الشكل لأن المنتج في النظام الرأسمالي يخضع لقاعدة تعظيم الربح ويتم الوصول إلى هذه الوضعية لما تتساوى التكلفة الحدية مع الإيراد الحديأي لما تتساوى الأجرة النقدية مع قيمة الناتج الحدي ((MP) P = W) وهذه العلاقة تعكس لنا معادلة الطلب على العمل حيث أن المنتج يتوقف عن التوظيف بمجرد الوصول إليها.

2. عرض العمل: ويقصد به كمية العمل التي يكون العمال على استعداد لتقديمها عند مستوى معين من الأجور السائدة في السوق. ومثل ما هو الحال عليه في الطلب على العمل فإن عرض العمل هو أيضا دالة في الأجرة الحقيقة ويمكن تمثيل دالة عرض العمل كما هو مبين في المنحنى البياني

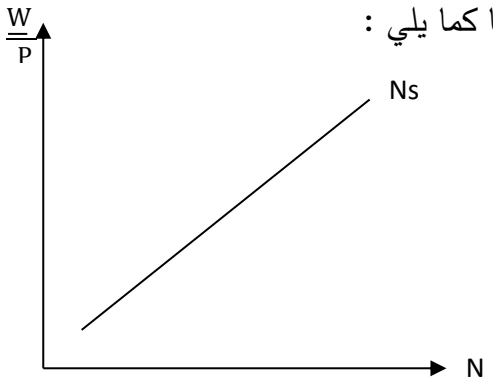

أما عن العلاقة الطردية بين عرض العمل والأجرة الحقيقية فيمكن توضيحها كما يلي :

إن العامل عند عرضه للعمل يقارن بين شيئين العمل "التشغيل" والفراغ

" عدم التشغيل"فكل ساعة من العمل تعني ضياع ساعة من وقت فراغ

بالنسبة للعامل وأن الملاحظات حول سلوك العمال في سوق العمل

أن مجتمع العمل يفضل الفراغ على العمل. لهذا لا بد ون هناك

حافز مادي يشجع على العمل وحسب الكلاسيك فإن هذا الحافز

هو الأجر وهو الذي يقوي العلاقة بين العامل والعمل، أي كلما زاد الأجر زادت منفعة العمل وإنخفضت منفعة الفراغ.

<u>توازن سوق العمل</u>: يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل وذلك كما هو موضح في الشكل البيانى:

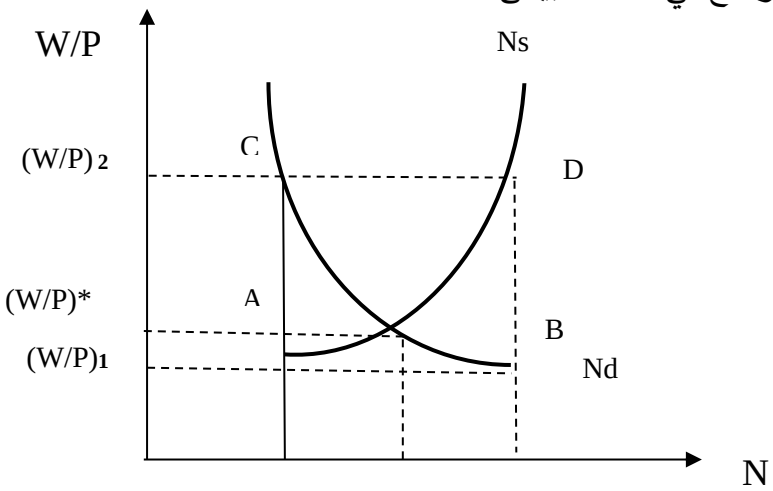

نلاحظ من الشكل أنه عند معدل الأجر الحقيقي الطلب على W/P ر من العرض ، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل ويقدر هذا العجز المقدر بالمسافة "A–B" وهنا

ما يؤدي إلى تنافس المنتجين من أجل توظيف العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية وهذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي W/P (بإفتراض ثبات الأسعار) أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي هو السائد فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه وهذا ما يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تتمثل في المسافة المقدرة بـــ "C–D" ومن أجل القضاء على هذه البطالة لابد من العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بإفتراض ثبات الأسعار) وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي، وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع العرض عليه وهي نقطة التقاطع وهي نقطة التوازن حيث تحدد لنا الأجر الحقيقي التوازني وكمية العمل التوازنية .

ومما تجدر ملاحظته هو أن حجم العمل ومعدل الأجر الحقيقي في التوازن هما نفسهما حجم العمل ومعدل الأجر الحقيقي في الإستخدام الكامل.

– ولو عدنا الآن إلى الشكل السابق وإفترضنا أن الأجرة الحقيقة قد ارتفعت من $(W/P)_1$ إلى $(W/P)_2$ فإن هذا يعني التحول من حالة عجز في العمل بالمقدار "A–B" إلى حالة بطالة إجبارية بالمقدار "C–D" وذلك نتيجة عدم كفاية فرص العمل.

<u>تحديد حجم الإنتاج التوازني</u> : حيث يتم تحديد حجم الإنتاج التوازني إنطلاقا من دالة الإنتاج والتي تمثل في إنتاج هذه الكمية

ويمكن كتابتها كما يلي : $y = f(N,K \dots)$

حيث y: يمثل الإنتاج و(N–K): هي عوامل الإنتاج (العمل + رأس المال)

وبما أنه في الأجر القصير

يكون العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير. بينما كل عوامل الإنتاج الأخرى التي تحدد دالة الإنتاج تبقى ثابتة فهذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط وبالتالي تصبح دالة الإنتاج السابقة على الشكل التالي: $y = f(N)$ هذه الدالة تشير بأن الإنتاج دالة تابعة للعمل وهذا يعني أنه عندما نتوصل إلى تحديد حجم العمل في سوق العمل فإنه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة وذلك بتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج.

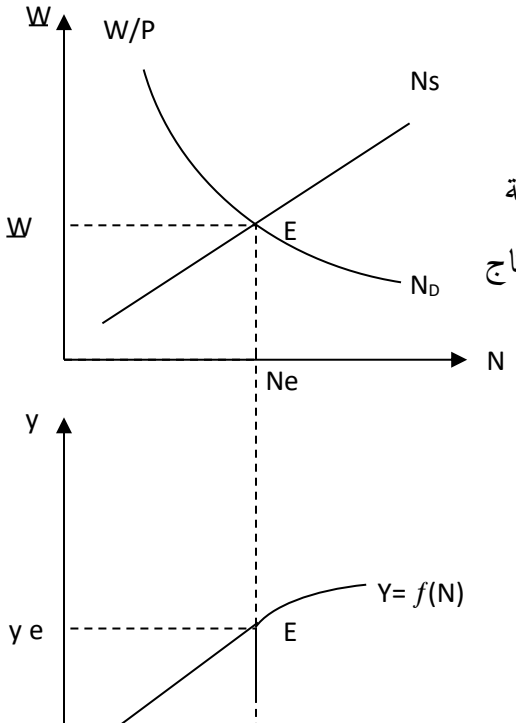

ويمكن إيجاد حجم الإنتاج في التوازن بيانيا كما يلي:

ويلاحظ من الشكل أنه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل

وهو ما تمثله النقطة E فإن حجم الإنتاج "ye " يتحقق مباشرة بشكل تلقائي.

التوازن في سوق السلع والخدمات: يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات لما يحدث التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي ولهذا سوف نتطرق للعرض الكلي والطلب الكلي كل على حدي قبل توضيح التوازن.

العرض الكلي : إستنادا إلى النظرية الكلاسيكية فإن العرض الكلي يأخذ الشكل التالي:

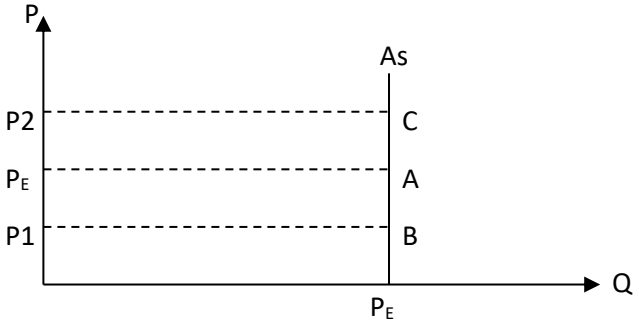

نلاحظ أن منحى العرض الكلي يأخذ شكل خط شاقولي، مشيرا إلى استقرار الإنتاج عند مستوى العمالة الكاملة معنى هذا أن الإنتاج يرتفع إلى أن يصل إلى مستوى العمالة الكاملة ثم يتوقف.

التغيرات في الأسعار سواء بالزيادة أو النقصان تؤدي إلى الانتقال من وضع إلى آخر على طول المنحى (الخط الشاقولي) دون تغيير الإنتاج. وذلك لأن الكلاسيك يعتمدون على الأسعار النسبية، حيث أن التغير في السعر من Pe إلى P2 يشمل أسعار السلع وأيضا أسعار عوامل الإنتاج.

الطلب الكلي: وهو يمثل الطلب على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، وهذا الطلب يتحدد بالعلاقة العكسية بين الأسعار والإنتاج، وهذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكلية للنقود، فالتغير في كمية النقد سيؤثر على حجم الإنفاق وهذا الأخير بدوره سوف يؤثر على حجم الإنتاج ، أو يمكن التعبير عن ذلك من جانب آخر، إذا كانت سرعة دورات وحدة النقد ثابتة (وذلك لثبات عادات الأفراد المتعلقة بحفظهم للنقود) فإنه يمكن الحصول على علاقات بين المتغيرات المتبقية وهي : P .Y.M ، فإذا كانت مثلا كمية النقود ثابتة فإن الإنتاج (Y) والأسعار (P) سوف يتغيران عكسيا .

وبالتالي يكون منحى الطلب الكلاسيكي سالب الميل كما تم ذكره سابقا ويمكن توضيح هذا المنحى بيانيا كما يلي.

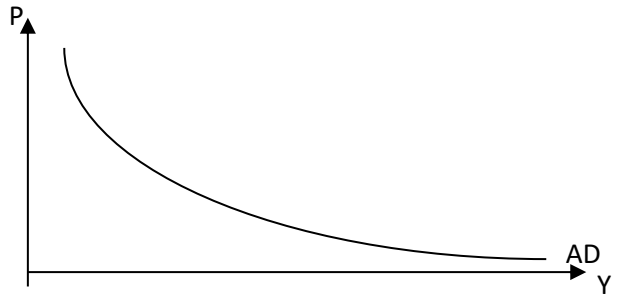

شرط توازن سوق السلع والخدمات : فإن ما بيناه سابقا فإن التوازن في سوق السلع والخدمات يحدث لما يكون العرض الكلي يساوي الطلب الكلي وبمجرد حدوث هذا الأمر فإن ذلك يعني أن شرط التوازن قد تحقق وهذا الشرط هو تساوي الإدخار مع الإستثمار ويمكن توضيح المعنى أكثر فيما يلي:

الإدخار: تقول النظرية الكلاسيكية أن الإدخار يرتبط بصورة مباشرة بسعر الفائدة وهناك علاقة طردية بينهما لأن سعر الفائدة هو بمثابة عائد بالنسبة لصاحب رأس المال (أي المدخر) وأن صاحب رأس المال هذا عند قيامه بعرض رأسماله فهو يعتمد على فكرة التفضيل الزمني ولهذا كلما إرتفع رأس المال كلما زاد الادخار . لدينا الإدخار هو دالة في سعر الفائدة أي $S= f(i)$ ونلاحظ أن ميل دالة الادخار هو موجب وذلك لأن هدف المدخر هو تعظيم المنفعة.

الإستثمار: على العكس من المدخر نجد أن المستثمر هو المقترض لرأس المال أي أن سعر الفائدة بالنسبة للمستثمر عبارة عن تكلفة . ولهذا فإن المستثمر عند قيامه بالإستثمار يحاول من جهة تخفيض سعر الفائدة أكبر ما يمكن ومن جهة أخرى زيادة العائد المتوقع من الإستثمار، وذلك لأن هدفه هو تعظيم الربح. ومنه فالإستثمار له علاقة عكسية بسعر الفائدة ونعبر عنه رياضيا كما يلي: $I = f(i)$

توضيح شرط التوازن بيانيا: إن وضع التوازن هو النقطة التي يتقاطع فيها كل من منحنى (I) مع منحنى(S) وذلك كما هو موضح في الشكل البياني.

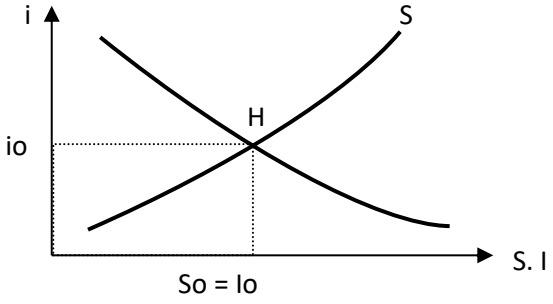

نلاحظ من الشكل أن نقطة التوازن هي نقطة H حيث انطلاقا من هذا الشرط (I=S) يمكن معرفة سعر الفائدة التوازني في سوق السلع والخدمات.

وكذلك كل من الإدخار و الإستثمار ومن ثم تحديد حجم الإستهلاك

وبقية المتغيرات وذلك إنطلاقا من قاعدة التوازن (عرض كلي = طلب كلي).

ومما يجب ملاحظته هو أن سعر الفائدة حسب الكلاسيك هو متغير حقيقي أي يتم تحديده في القطاع الحقيقي (حيادية النقود).

التوازن الآني (سوق العمل – سوق السلع والخدمات) : يمكن إيجاد حل للتوازن الكلي بالنسبة للقطاع الحقيقي وذلك بعد دراسة كل من سوق العمل والخدمات ، حيث أصبح لدينا نموذج لهذا القطاع يحتوي على كل العلاقات الأساسية اللازمة لحله، أي لتحديد قيم التوازن للمتغيرات الحقيقية الداخلية أي حجم العمل، حجم الدخل الحقيقي، معدل الأجر الحقيقي، معدل الفائدة، أحجام الادخار والاستثمار وكذلك الاستهلاك أما العلاقات الأساسية المكونة لهذا النموذج فهي :

1. سوق العمل : عرض العمل : $Ns = f\ (w/p)$; الطلب على العمل : $Nd = f\ (w/p)$ — شروط التوازن سوق العمل $Ns = Nd$

2. دالة الإنتاج للفترة القصيرة : $y = f\ (N)$

3. سوق السلع والخدمات: الإدخار : $S = f\ (i)$; الإستثمار : $I = f\ (i)$ — شروط التوازن سوق السلع والخدمات $S = I$

تعريف الاستهلاك: $C = Y - S$

نلاحظ أن كل من السوقين تحتوي على عدد من المعادلات يساوي عدد المتغيرات الداخلية، حيث تحتوي سوق العمل على ثلاث معادلات وثلاث متغيرات، كما أن سوق السلع والخدمات تحتوي على أربع معادلات وأربع متغيرات: S , I , i , C أي أنه يمكن إيجاد حل التوازن لكل منهما بشكل مستقل.أما التوازن الكلي وهو الذي يهمنا الآن فإنه يمكن التوصل إليه عندما تتوازن السوقان في آن واحد.

هكذا فتوازن سوق العمل يمكننا من تحديد حجم العمل ومن ثم حجم الإنتاج الحقيقي، وتوازن سوق السلع والخدمات يمكننا من تحديد كيفية توزيع هذا الدخل (الإنتاج) بين الإدخار والإستهلاك.

ويمكن الآن تمثيل الحل بيانيا وذلك بوضع الرسوم البيانية الخاصة بكلا السوقين:

W/P

الاقتصاد الكلي

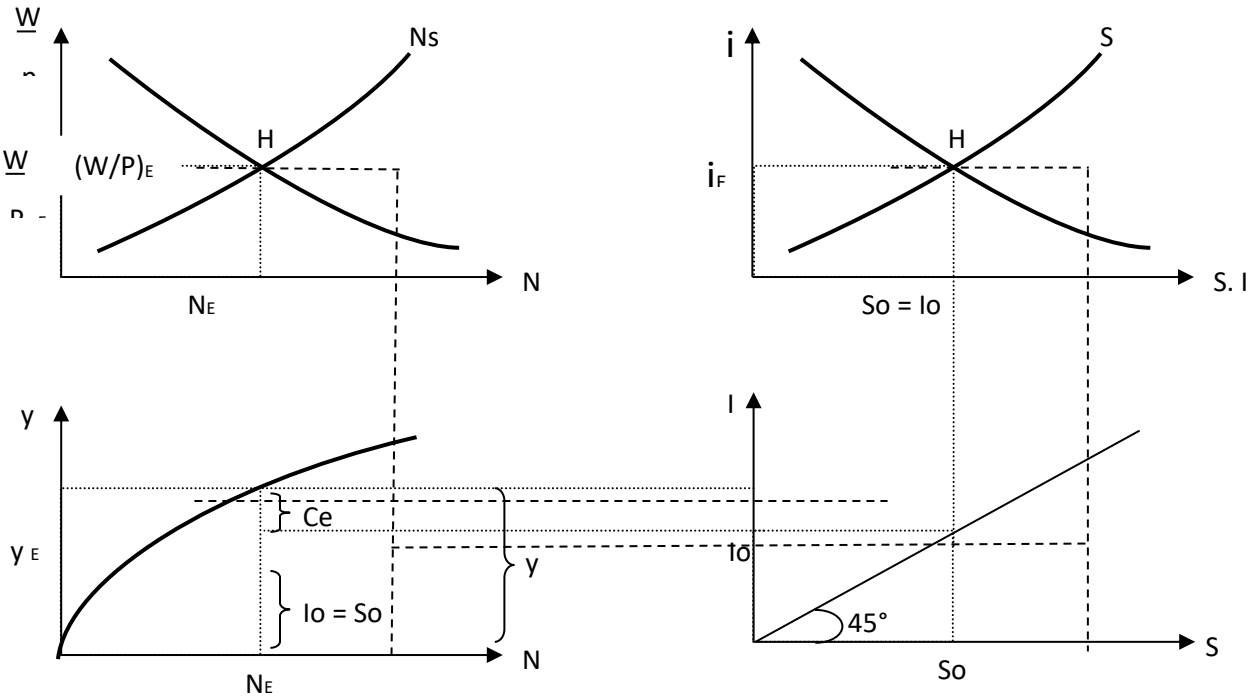

النموذج الكنزي

النظرية الكنزية:

في الثلاثينات خرج الاقتصادي الشهير كينز " John Maynard Keynes " **أن الاقتصاد بحاجة إلى إعادة الثقة ومع وجود درجة عالية من التشاؤم وعدم التفاؤل من قبل المستثمرين والمستهلكين لا مناص من تدخل الدولة وإعادة الثقة بالاقتصاد وأن تقوم بإنفاق حكومي كبير لإنقاذ الاقتصاد.**

نجد في هذه الأزمة الاقتصادية العالمية التي تحدث الآن أن هذا ما حصل فعلاً، حيث طبقت المدرسة الكينزية فنجد هناك إنفاق كبير جداً في جميع الدول العالمية، لأنها تريد أن تنقذ إقتصادها فالحكومة الأمريكية وضعت خطة للإنقاذ والدول الأخرى نفس الشيء، فكان هناك إنقاذ حكومي فهذا هو السبيل لإعادة الثقة بالإقتصاد ولو لم تتدخل الدول سوف تكون هذه الأزمة أطول وسنرى معدلات البطالة مرتفعة جداً. فأستفادوا من التجارب السابقة والدول تكاتفت مع بعضها البعض، ووحدت قراراتها وتعاونت للخروج من هذه الأزمة. لم يكن هذا التكاتف موجوداً في وقت الكساد العظيم لأن الترابط الآن يختلف عن الترابط في عام 1929 – 1930 ، وضرر الكساد العظيم لم يكن منتشراً لكل الدول كما هو في الأزمة الاقتصادية الحالية لأن دول

العالم الآن أكثر إنفتاحاً في ظل الاقتصاد العالمي الجديد فأي إهتزاز يحصل في الإقتصاد الأمريكي نجد جميع الدول يهتز إقتصادها أما في السابق عام 1929 – 1930 كانت الكارثة في أمريكا بدرجة رئيسية ولم تُصدر بشكل كبير كما هو الآن فقد تحملت أمريكا العبء الكبير وإن تضررت بعض الدول القريبة منها لكن ليس بنفس الشكل.

المدرسة الكينزية إذا تقوم على أساس ضرورة التدخل الحكومي وكان الفكر الاقتصادي السائد في ذلك الوقت هو "المدرسة الكلاسيكية" التي تقول: **لا تدخل للدولة ودع الاقتصاد يعمل بحرية دون تدخل الدولة والاقتصاد سيحل أي إشكالية.** أي أن آلية السوق ستجد الحلول المناسبة لأي خلل.

عندما أتى كينز بنظريته قال إذا أردنا أن ننتظر حتى يصحح الإقتصاد سنأخذ وقت طويل ونحن نريد أن نعالج بالأجل القصير يجب أن نخرج من الكارثة بأقل فترة ممكنة، وقال مقولته المشهورة: " The long run we are all dead " بمعنى في الأجل الطويل سنكون متنا، فما الفائدة؟!

فهو بنى نظريته على أساس محاولة تصحيح الخلل الموجود في الأجل القصير ولهذا التدخل الحكومي الذي نادى به وهو ما يسمى بـ (السياسة المالية الكنزية) فهي تقوم على الإنفاق الحكومي والضرائب فهو طالب بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب لأجل إنعاش الإقتصاد وبالتالي إعادة الثقة بالإقتصاد تدريجياً وعودة المستثمرين والمستهلكين إلى وضعهم الطبيعي وإستمرار عملية الشراء وبالتالي تيار تدفق الدخل سيتحرك من جديد.

عندما بنا كينز نظريته في تلك الفترة عام 1929م– 1930 م كانت الأسعار ليست مشكلة وكان الإقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل بكثير، كان 30 % أو أكثر من الموارد الإقتصادية معطلة وبالتالي لم يكن هناك خوف من زيادة الطلب الكلي عند زيادة الطلب الكلي لن ترتفع الأسعار لأن عناصر الإنتاج معطلة ولم يتم إستغلالها كلها بالتالي لم يكن المستوى العام لأسعار مهماً لأن حسب توقعات المدرسة الكينزية أن الأسعار ستبقى ثابتة لأننا بعيدين كل البعد عن مستوى التوظف الكامل فمن الممكن إستخدام عناصر الإنتاج وزيادة الإنتاج الكلي والأسعار لن ترتفع إلى أن نقترب من مستوى التوظف الكامل هنا الأسعار تبدأ بالإرتفاع.

المدرسة الكينزية إستمرت ولها أتباع إلى وقتنا الحاضر وهم ما يسمون بـ " الكينزيون الجدد " فنجد أن أساسياتهم قائمة على المدرسة الكينزية مع إحداث بعض التطورات في ذلك. أيضا المدرسة الأخرى الكلاسيكية أو التقليدية كانت سائدة قبل مدرسة كينز كانت ترفض تدخل الدولة في الأنشطة الإقتصادية وتقول دعوا الإقتصاد يعمل وتعطي الحرية الكاملة الأسعار والأجور وهي التي ستزيل أي خلل و الإقتصاد سيعود

إلى وضعه التوازني. هذه المدرسة الكلاسيكية نجد من يتبعها في الوقت الحاضر مع تطوير في منهج المدرسة فنجد مثلاً " المدرسة النقدية " التابعة لـ **ميلتن فردمان** هؤلاء جذورهم تابعة للمدرسة الكلاسيكية لكن مع إحداث بعض التطورات الإقتصادية. أيضا "الكلاسيك الجدد" أصحاب التوقعات الرشيدة جذورهم قائمة على المدرسة الكلاسيكية.

سندرس المدرسة الكينزية من خلال إستخدام نموذج مبسط سنبدأ فيه بقطاعين فقط، هما قطاع الاستثمار (قطاع رجال الأعمال) وقطاع الإنفاق الإستهلاكي (القطاع العائلي). ثم بعد ذلك نطور الأمور تدريجياً وندخل القطاع الحكومي والقطاع العالم الخارجي لكنها خطوة تدريجية حتى نفهم التحليل الذي سنتبعه.

نجد هنا أن الطلب الكلي يتكون من عنصرين رئيسين هما الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الإستثماري.. لا وجود للإنفاق الحكومي ولا القطاع العالم الخارجي أي لا وجود لصافي الصادرات، وعندما نقول لا وجود للقطاع العالم الخارجي يعني نقول أنه إقتصاد مغلق.. منغلق على نفسه لا تصدير ولا إستيراد ما ينتجه من سلع داخل القطر هي التي يستهلكها فلا يستورد أكثر من ذلك.

النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني:

- الطلب على السلع والخدمات يحدد الإنتاج، أو مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي، على الأقل في الأجل القصير.
- الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها أو تتغير بشكل طفيف جدا
- في الاجل القصير المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب
- في الأجل القصير يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج.

يلاحظ من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية أن كينز يركز على الطلب الكلي بينما الكلاسيك كان تركيزهم على جانب العرض.

و لهذا وفقاً لقانون (سِاي) يقول: " **أن العرض يخلق طلبه الخاص** ".

هذا عند الكلاسيك. يعني يجب أن نهتم بالعرض ونركز به، ننتج سلع وسنجد من يشتريها. الطلب لم يكن مشكلة عند الكلاسيك. وكان عندهم الإنتاج هو الذي يحدد الطلب.

بينما كينز وفقاً للظروف التي ظهرت نظريته فيها نجد أن المشكلة كانت الطلب الكلي، لأن هناك تشاؤم وإنخفاض كبير بالطلب الكلي. فبنا كينز نظريته على أساس أن الطلب الكلي هو الأساس يعني الطلب هو

الذي يخلق عرضه الخاص، أي نوجد طلب وإذا وجد سيكون هناك من ينتج هذه السلع لتلبية هذا الطلب.. وعندهم أن الطلب هو الذي يحدد الإنتاج.

*** الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها، أو تتغير بشكل طفيف جداً.**

هذا كما قلنا موضوع الأسعار عند كينز لم يكن يهتم به كثيراً،، ويفترض أن الأسعار تقريباً شبه ثابتة.

– في الأجل القصير، المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب.

– في الأجل القصير، يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن، بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج.

أي إذا كان هناك أي خلل وليس هناك توازن سيعود مرة أخرى للتوازن آليا.

النموذج الكينزي بسيط The Simplest Keynesian

في هذا النموذج سيكون عندنا قطاع إستثماري وقطاع إستهلاكي فقط.

أي أن الطلب الكلي يتكون من الإستهلاك الكلي والإستثمار.

الخطوة الأولى: يجب فهم العلاقة بين المتغيرين على طول خط 45 درجة في الرسم، كمية الإنتاج تساوي كمية الطلب.

سنرسم خط يُنصف عندما نرسم المحور الأفقي والرأسي هناك خط ينصف الزاوية القائمة التي تساوي 90^0 درجة وهو نصفها خط 45^0 درجة وسنستخدمه كثيراً في النموذج الكينزي ويسمى خط 45^0 درجة وهو يمثل ظلياً منحنى العرض عند كينز.

هذا الخط له ميزة وهي: أن الكمية الموجودة على المحور الأفقي تساوي القيمة الموجودة على المحور الرأسي.

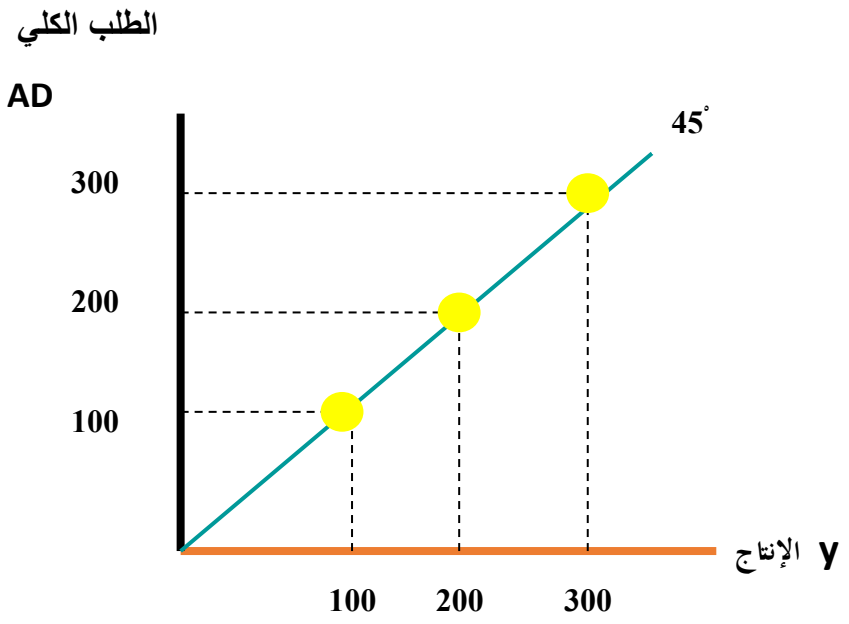

و نرى هذا في الرسم:

خط 45 درجة وضعنا على المحور الرأسي (الطلب الكلي AD و وضعنا على المحور الأفقي (الإنتاج Y) قسمنا الزاوية القائمة 90 درجة بالخط 45 درجة نلاحظ أن الكمية بالإنتاج 100 يجب أن تماثلها بنفس المسافة 100 في الإنتاج في المحور الرأسي وهكذا 200 تماثلها 200 و300 تماثلها 300 وهذه هي خاصية ال45 درجة. لو أردنا إضافة منحنى الطلب الكلي (AD) إلى خط 45 درجة وبافتراض أن لا وجود للقطاع الحكومي ولا للقطاع الخارجي، وأن الطلب على الإنتاج يتألف من كميات ثابتة من الاستهلاك (C) و الاستثمار (I)، يعني الطلب الكلي يتكون من الاستهلاك والاستثمار. والاستهلاك نفترض انه ثابت لا يعتمد على أي متغير. نستطيع القول أن (تقاطع الطلب الكلي مع خط 45، يعني أن كمية الإنتاج تساوي كمية الطلب أي أن نقطة التقاطع تعني التوازن الاقتصادي: (AD = Y).

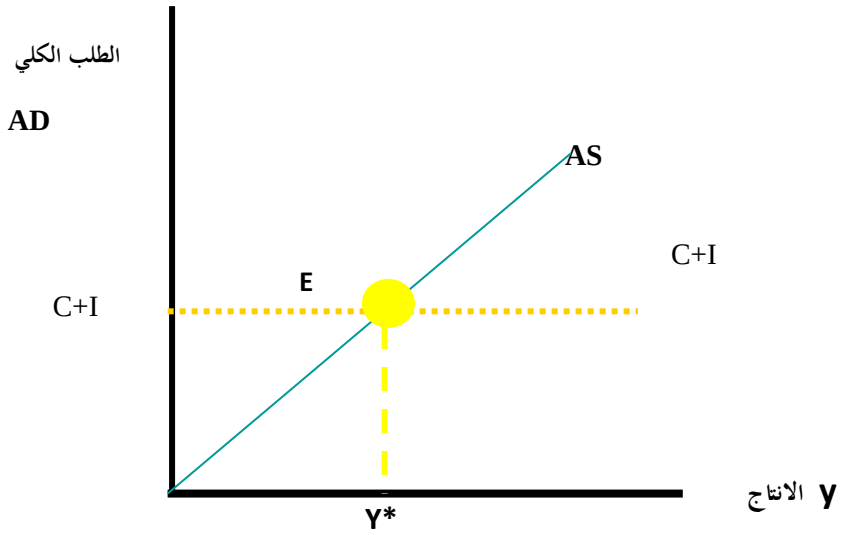

يتحقق عند E حيث الإنتاج يساوي الطلب الكلي. نلاحظ أن المحور الرأسي الذي يقيس الطلب الكلي جمعنا الاستهلاك مع الاستثمار وبعد الجمع رسمناهما بالخط الموازي للمحور الأفقي سميناه (دالة الطلب الكلي

Demand). عند نقطة إلتقائهما عند النقطة (E التوازن) نجد أن العرض الكلي = الطلب الكلي أي (الإنتاج = الطلب الكلي).

و كما قلنا أن 45 درجة يمثل عند كينز منحنى العرض الكلي لأن المشكلة ليست بالعرض فالعرض يستجيب إستجابة مباشرة للطلب الكلي وهو يركز نظريته على دعم الطلب الكلي أوجد الطلب الكلي والإقتصاد سيستجيب مباشرة لما تطلبه.

لو تجاوزنا مستوى الإنتاج التوازني أي زاد الإنتاج بمقدار أكبر. فماذا سيكون عندنا بعد أن ابتعدنا عن التوازن؟ سيكون العرض الكلي أو الإنتاج أكبر من الطلب الكلي وبالتالي سيكون هناك تراكم بالمخزون أي أن المنتجون سيخزنون ما فاض عن الطلب وهذا مؤشر إلى أن المنتجون يجب أن يقلصوا إنتاجهم، إذا لابد للمنتجين أن يقلصوا إنتاجهم وبالتالي يعود التوازن مرة أخرى إلى (E) لما يكون هناك ابتعاد عن التوازن سنجد أن هناك آليات تعمل على إعادة التوازن فسيكون على اليمين فائض عرض (إنتاج) يعني تراكم بالمخزون عندما يحس المنتجون أن المخزون فية زيادة سيقللوا الإنتاج. بالمقابل على اليسار من E سنجد الطلب الكلي أكبر من الإنتاج أي أن هناك سحب للمخزون السابق وهذا مؤشر للمنتجين أن يقوموا بزيادة إنتاجهم وبالتالي العودة مرة أخرى للتوازن. إذا التوازن عند E حيث التقاء الطلب الكلي مع خط 45 درجة وأي ابتعاد عنها القوى ستعمل سواء تزايد أو تناقص المخزون كلها سترجع الاقتصاد إلى وضعه التوازني الأصلي.

ثم ننتقل بعد ذلك لإعطاء بعض التفسير لدالة الاستهلاك. إذا كما قلنا في النموذج الأبسط الكنزي باختصار يتكون من القطاع العائلي المتمثل في الإستهلاك وقطاع رجال الأعمال المتمثل في الإستثمار. هذا الطلب الكلي حيث قلنا لا يوجد إنفاق حكومي ولا وجود لصافي الصادرات يعني (إقتصاد مغلق) فيمكن النظر لدالة الاستهلاك دالة خطية تعتمد على الدخل بمعنى أن الإستهلاك سيتكون من شقين:

1- الإستهلاك الثابت: الذي لا يعتمد على الدخل

2- إستهلاك يعتمد على الدخل ويزيد مع زيادة الدخل.

دالة الإستهلاك: Consumption Function : $C = a + by_d$

C : الإستهلاك يساوي a الإستهلاك الثابت أو التلقائي فهذا الجزء من الإستهلاك لا يعتمد على الدخل فلابد من وجود إستهلاك حتى لو كان الدخل يساوي صفر سواء على مستوى الفرد أو الدولة، فلو كان على الفرد على سبيل المثال فقد لا يوجد عند الشخص دخل كأن يكون عاطل عن العمل فيكون عنده استهلاك ثابت a وهذا يأتي من مدخرات سابقة عندما كان يعمل أو قد يكون عنده أسهم ثم قام ببيعها حتى يستهلك

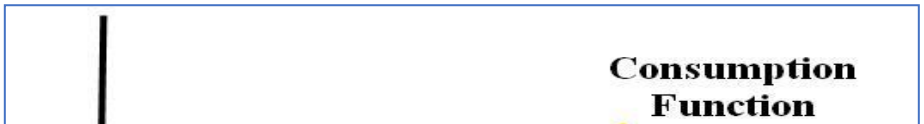

فهناك جزء من الاستهلاك يكون استهلاك ثابت لا يعتمد على الدخل سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة

a الإستهلاك الثابت سيكون موجود حتى لو كان الدخل يساوي صفر: C = a

الجزء الأخر: إستهلاك المستحث بواسطة الدخل أو المعتمد على الدخل فالمعامل الذي يربط بين الاستهلاك والدخل هو b الذي هو MPC وهو الميل الحدي للاستهلاك، وتعريفه: **هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل.** يعني لو تغير الدخل بوحد واحدة كم مقدار يتغير في الاستهلاك، ولهذا من البديهي إفتراض أن الميل الحدي للاستهلاك سيكون أقل من الواحد وأكبر من الصفر، يعني لو زاد دخلك بمقدار فأنت ستستهلك جزء من الزيادة وستدخر الجزء الآخر فنفرض أن الميل الحدي أقل من الواحد وأكثر من الصف $0 < b < 1$

تعريف الميل الحدي للإستهلاك رياضياً $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ الميل الحدي للاستهلاك يساوي مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل.

فإذا مثلا الميل الحدي الاستهلاكي= 0.9 فلو زاد الدخل بمقدار وحدة واحد فإن الاستهلاك سيزيد 0.9 وما تبقى من الواحد سيذهب إلى الإدخار في ظل إفتراض نموذج لا وجود للحكومة ولا وجود لصافي الصادرات.

فمن خلال الرسم نستطيع أن نرسم دالة الاستهلاك وهي دالة خطية تقطع المحور الرأسي عند قيمة الإستهلاك الثابت فلو كان الإستهلاك الثابت يساوي 100 ستقطع المحور الراسي عند 100 فطبيعة ميلها من الذي يحدده هو الميل الحدي للإستهلاك فإذا كان كبير فستكون شديدة الإنحدار فزيادة في الدخل بمقدار وحدة واحدة فيذهب جزء كبير منها للإستهلاك، أما إذا كان الميل الحدي للإستهلاك قليل معنى ذلك إذا زاد الدخل بمقدار وحدة واحدة سيذهب منها مقدار قليل للإستهلاك. C = a + by

b = mpc الميل الحدي للاستهلاك مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل 0 b>1 b أقل من 1 وأكبر من 0

عوامل التغير في دالة الاستهلاك Changes in the consumption Function

وهو يأتي من خلال الإستهلاك الثابت وميل حد الإستهلاك

1- تأثير إرتفاع الإستهلاك الثابت سيكون إنتقال لأعلى بسبب:

أ- زيادة الثروة وتشمل: إرتفاع قيمة الأسهم و السندات أو إرتفاع قيمة السلع المعمرة المملوكة بواسطة المستهلكين (كلها تؤدي لزيادة الثروة)

ب-ثقة المستهلك: (عندما يكون المستهلك أكثر ثقة بالمستقبل فهنا يكون الاستهلاك الثابت أكبر) (وعندما يكون متشائماً فيكون الاستهلاك الثابت أقل لأنه يريد أن يدخر من أجل المستقبل).

2- تأثير إرتفاع الميل الحدي للاستهلاك: (عندما يرتفع الميل الحدي للاستهلاك وجدنا أن منحنى دالة الإستهلاك ستنتقل بشكل موازي) فإذا تغير الميل الحدي للإستهلاك تغير ميل دالة الإستهلاك فالذي يؤثر في إرتفاع الميل الحدي للاستهلاك:

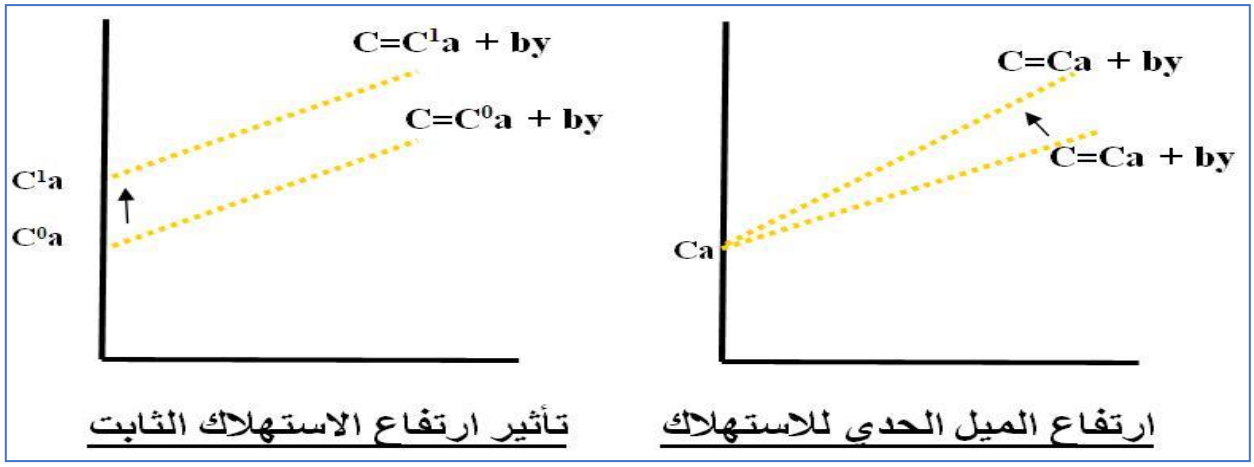

التقديرات الشخصية: للزيادة في الدخل وهل هي دائمة أو مؤقتة فالدراسات التطبيقية أثبتت أنه إذا كانت الزيادة في الدخل يتوقع أن تكون دائمة وبشكل مستمر فإن الميل الحدي للإستهلاك سيزيد عكس الزيادة المتوقع أنها مؤقتة فإذا كانت الزيادة في الدخل المتوقع أن تكون مؤقتة فا لميل الحدي للإستهلاك لن ستجيب لأنها مؤقتة.

أ) إنخفاض ضريبة الدخل: يعني هذه الزيادة في الميل الحدي للإستهلاك فعندما ندخل القطاع الحكومي سندخل معه الضرائب فإذا إنخفضت ضريبة الدخل فان الميل الحدي للاستهلاك سيزيد.

إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك و تأثير إرتفاع الإستهلاك التلقائي " الثابت "

سنجد عندنا الشكلين: فالشكل الأول الزيادة التي حصلت هي تأثير إرتفاع الإستهلاك الثابت يعني دالة الإستهلاك إنتقلت إلى أعلى وبشكل موازي بسبب زيادة الإستهلاك التلقائي أو الثابت إذا نلاحظ أننا وضعنا سهم أنها إنتقلت إلى أعلى بينما لو كان التغير في الإرتفاع هو ميل الحدي للإستهلاك سنلاحظ أننا رسمنا دالة الاستهلاك الأولى ثم نفرض الميل الحدي للإستهلاك زاد فنلاحظ أن دالة الإستهلاك إنزاحت إلى الأعلى بحيث أن نقطة تقاطعه مع المحور الرأسي لم تتغير a هي نفسها ولكنه إنزاح إلى أعلى وصار الآن الميل للحدي للإستهلاك أكبر.

فنلاحظ الفرق بين الميل الحدي للإستهلاك الأول والميل الحدي للاستهلاك الثاني من خلال السهم فيدل على ميل الحدي للإستهلاك الأولى b_1 أكبر من b_2.

<u>العلاقة بين الإستهلاك والإدخار</u>: من خلال المعالة التالية يمكن شرح العلاقة $S = y_d - c$

فمن النموذج الكنزي البسيط الذي يتكون فقط من قطاعين قطاع رجال الأعمال ويمثله الإستثمار والقطاع العائلي ويمثله الإستهلاك فنجد عندنا الدخل الوطني أو الموجود هو الدخل المتاح أو الدخل التصرفي لأنه لا يوجد ضرائب ولا إعانات فيتطابق الدخل الوطني مع الدخل المتاح فهنا سيكون الجزء المتبقي من الدخل بعد الإستهلاك هو الإدخار. والعلاقة بينهما قبل أن نتحدث عنها نريد أن نؤكد على نقطة مهمة وهي موضوع الخلاف أو الفرق بين الإدخار والإكتناز فالإدخار ظاهرة إقتصادية ومطلوبة لتحقيق النمو الإقتصادي والإكتناز يعتبر ظاهرة مرضية وتعطيل لموارد المجتمع. فعندما نقول أن هناك إكتناز مثل ما نقول أن هناك بطالة لأننا جعلنا عدد من عناصر الإنتاج التي لا تعمل وبالتالي كان عاطلاً فلم يستخدم في العملية الإنتاجية.

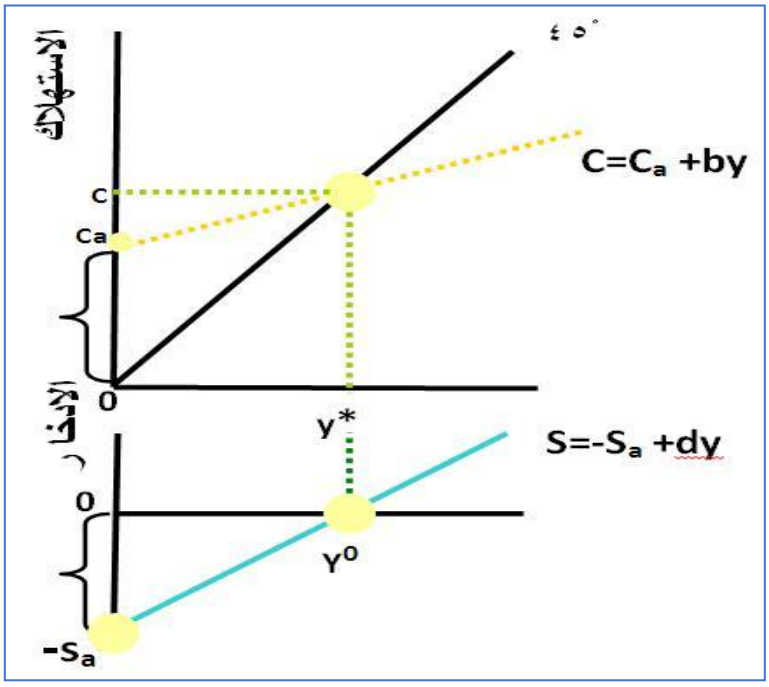

ونفس الشيء عندما تعمل على إكتناز لأموالك فقد حبستها عن التداول وعن الوظيفة الإنتاجية التي يمكن أن تقوم بها فهنا نقول ظاهرة مرضية كالبطالة بينما الإدخار يعتبر ظاهرة إقتصادية ومطلوبة لتحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي فالإدخار يذهب لتمويل الإستثمار. فالفرق أن الإكتناز كنزته وحبسته بينما الإدخار لا، قمت مثلا بوضعه في البنوك والبنوك سوف تستخدمه وستوظف هذا المال وهو صحيح ربما يكون لتحقيق مصلحه خاصة بالبنك ولكن في النهاية سوف يحقق مصلحة للمجتمع ككل فهي ستقوم مثلا بإقراضه للمستثمرين والمستثمرين سيوظفون هذا المال لأجل الأنفاق على السلع الإستثمارية

فالعلاقة بين دالة الإستهلاك ودالة الإدخار:

فنجد أن الإدخار يساوي (الدخل المتاح الذي لا يوجد فيه تدخل حكومي ولا فيه صافي صادرات)- الإستهلاك.

فلو ذهبنا لدالة الإستهلاك نجد أن دالة الإدخار كتبناها بصيغة تشابه دالة الإستهلاك $S = -a + sy_d$

S وهو الإدخار a – وهو الإدخار الثابت أو الإدخار التلقائي وهو سالب.

$MPS = 1 - MPC$

$Y_d = 0$ and $C = a \Rightarrow S = -a$

$Y = C \Rightarrow S = 0$

فنربط بين a – في دالة الإدخار وبين a في دالة الإستهلاك فنجد أنهما نفس المبلغ لكن هناك في الموجب للإستهلاك وهنا بالسالب في الإدخار.

س/ من أين يأتي الإستهلاك التلقائي الثابت؟

ج/ يأتي من مدخرات سابقة. ويعني ذلك أنك سحبت من مدخرات السابقة إذا الإدخار يكون بالسالب – a هي نفس قيمة الإستهلاك التلقائي الثابت لكن بالقيمة السالبة.

س/ الميل الحدي للإدخار ما علاقته بالميل الحدي للاستهلاك ؟

ج/ إذا كانت الـ b هو الميل الحدي للإستهلاك إذا الـ s هي الميل الحدي للإدخار، فمجموعهما يساوي الواحد الصحيح.

س/ ما العلاقة بين الميل الحدي للإستهلاك والميل الحدي للإدخار؟

ج/ الميل الحدي للإدخار = الواحد ناقص الميل الحدي للإستهلاك. إذا كان الميل الحدي للإستهلاك مثلا 0.8 يكون الميل الحدي للإدخار يساوي $1 - 0.8 = 0.2$ يعني لو أرتفع الدخل بمقدار واحد فإن 80 بالمائة ستذهب للإستهلاك و20 بالمائة ستذهب للإدخار.

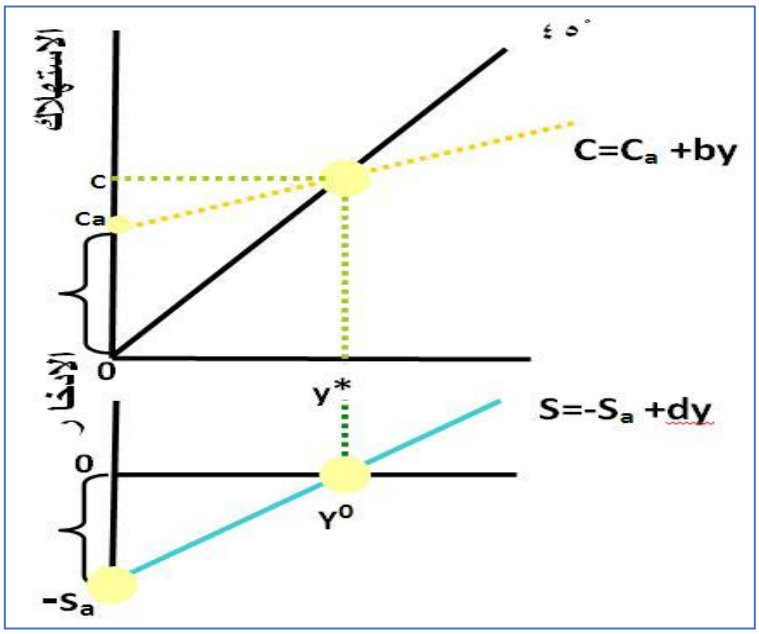

إذا وجدت عندك دالة الاستهلاك تستطيع أن تكتب دالة الإدخار مباشرة على سبيل المثال: أن دالة الإستهلاك $C = 100 + 0{,}8\ Y_d$ (100 هو الاستهلاك الثابت أو الاستهلاك التلقائي)، 0.8 هو الميل الحدي للإستهلاك نقول ببساطة عند الإستهلاك الثابت 100 من أين أتت؟؟من إدخارات السابقة إذا نكتب دالة الإدخار: $S=(-a)+(1-b)\ Y_d$ إذا دالة الإدخار مرة أخرى هي: $S = -100 + 0.2\ Y_d$

العلاقة بين الاستهلاك والإدخار $S=-a+sy_d$

S وهو الادخار a – وهو الإدخار الثابت التلقائي وهو سالب s هو الميل الحدي للإدخار هو: مقدار التغير في الإدخار نتيجة لتغير الدخل أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الإدخار نتيجة لزيادة الدخل، فلو زاد الدخل بمقدار بوحدة واحدة ثم زاد الإدخار بمقدار 20 بالمائة نقول أن الميل الحدي للإدخار $MPS = 1 -$ MPC . ((MPS = الميل الحدي للإدخار MPC = الميل الحدي للإستهلاك)).

في مثالنا السابق إذا كان الميل الحدي للإستهلاك=0.8 فان الميل الحدي للإدخار هو: $MPS = 1 - 0.8$ إذا (MPS = 0.2)

ثم بعد ذلك نظرنا إلى الرسم فنجد عندما يكون الدخل يساوي صفر وتسمى عتبة الإدخار .

$Y = 0$ and $C = a \Rightarrow S = -a$ $\quad Y = C \Rightarrow S = 0$ طيب هنا Y=0 التي هي نقطة الأصل سنجد أن : a الذي هو الاستهلاك الثابت (التلقائي) . وفي المقابل في القسم السفلي نجد أن S=–a (S = الإدخار) والمسافة يعني المسافة بالقوس الأسود هي نفس المسافة الموضحة بالرسم لأن قيمة الإستهلاك الثابت بالموجب هو نفس قيمة الإدخار بالسالب. ثم بعد ذلك نقطة أخرى عندما يكون الاستهلاك = الدخل يعني نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45 درجة ، معنا ذلك أننا إستهلكنا جميع الدخل أي أن الإدخار يساوي الصفر عتبة الإدخار لذلك لحظ الربط بين الرسمين في الرسم العلوي عند نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45درجة كان الإستهلاك يساوي الدخل عند Y*. وفي المقابل في الرسم السفلي يكون الادخار = صفر ولهذا لحظ أن

دالة الادخار تقاطعه مع المحور الأفقي أي أن قيمة الادخار = صفر إذا هنا الربط بين دالة الاستهلاك ودالة الادخار. الرسم العلوي يبين دالة الاستهلاك والرسم السفلي يمثل دالة الادخار. تكلمنا عن نقطتين:

النقطة الأول: عندما يكون نقطة التقاطع الرأسي بالنسبة لدالة الاستهلاك الذي هو الاستهلاك الثابت نفس المسافة هذه تقابل نفس المسافة بالنسبة للادخار الثابت إلا أن ذاك في الاستهلاك بالموجب وهذا في الادخار بالسالب. مسافة القوس الأسود هي نفس مسافة القوس الأحمر لكنها موجبه في الأول وسالبة في الثاني.

النقطة الثانية: نجد دالة الاستهلاك في الرسم العلوي تقاطعه مع خط 45° يعني أن الاستهلاك=الدخل كل الدخل تم استهلاكه إذا كم بقي من الادخار=صفر ولهذا لو نزلنا تحت في الرسم السفلي نجد نفس النقطة يتقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي وبالتالي يكون الادخار=صفر.

بعد ذلك لو زاد الدخل عن Y* سيبدأ يكون الادخار موجب لأن الدخل سيكون أعلى من الاستهلاك ولهذا نرى أن الادخار سيكون موجب عند مستويات دخل أعلى من Y* في المقابل إلى اليسار من Y* نجد أن الاستهلاك أكبر من الدخل كيف يكون الاستهلاك أكبر من الدخل عن طريق كما قلنا السحب من المدخرات السابقة.

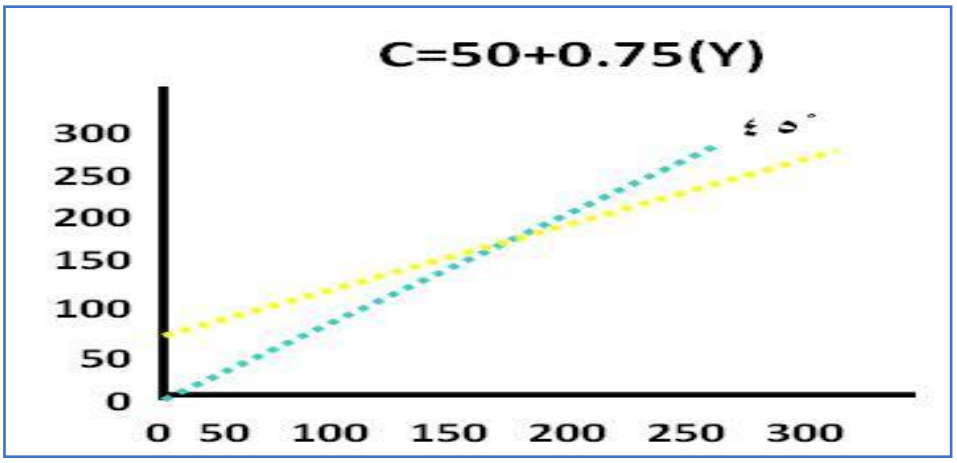

الفرق بين الادخار والاكتناز:

الادخار: ظاهرة صحية ومرغوبة والاكتناز: ظاهرة مرضية غير مرغوبة.

هنا الآن مثال في الأرقام يوضح دالة الاستهلاك.

دالة الاستهلاك كتبناها كما تلاحظ Y)C=50+0.75)يعني بعبارة أخرى:

الاستهلاك الثابت=50. الميل الحدي للاستهلاك = 0.75.

في المقابل إذا أردت أن اكتب دالة الادخار سأكتب الادخار الذي هو $S=-50+0.25*(Y_d)$

لو نظرنا إلى الأرقام من خلال تمثيل هذه الدالة نجد عندنا:

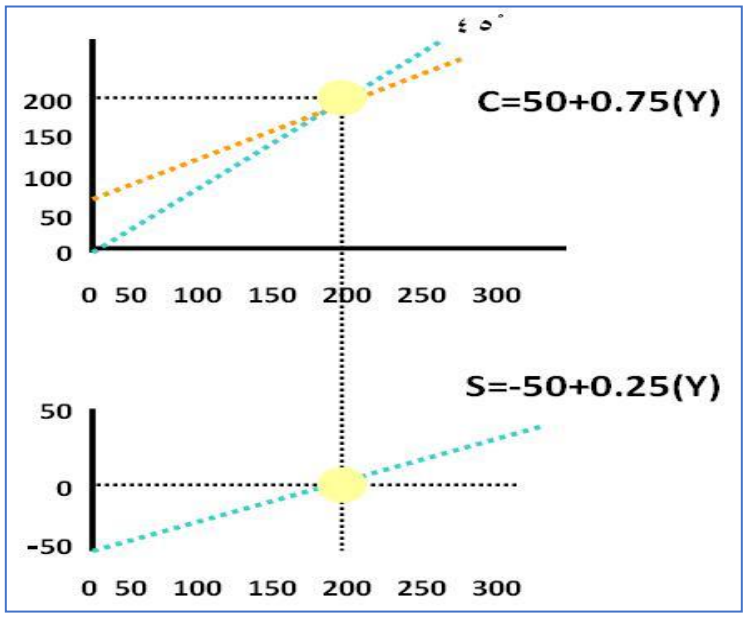

C_a= الاستهلاك الثابت = 50.

b= الميل الحدي للاستهلاك = 0.75

لو أردنا أن ننظر للاستهلاك وللادخار معاً:

نجد أن

C_a =50 b= 0.75		Y*=200 s =0.25
y	c	**s**
0	50	**-50**
50	87.5	**-37.5**
100	125	**-25**
150	162.5	**-12.5**
200	200	**0.0**
250	237.5	**12.5**
300	**275**	**25**

عندما يكون الدخل يساوي صفر في العامود الأول الذي هو Yوهو يمثل الدخل أو الإنتاج نجد أن الاستهلاك يساوي50 الذي هو (C) الاستهلاك الثابت والادخاريساوي -50 عندما يزيد الدخل يصبح بدل صفر يكون 50 إذا عوضت في دالة الاستهلاك ستجد إذا عوضت 50 عن الدخل ستجمع 50 ثم تضرب 75.0 في 50 سيعطيك..الاستهلاك يساوي 87.5 إذا ذهبت إلى دالة الادخار وعوضت دالة الادخار التي بالأسفل

(S=−50+0.25(Y

يعني نضع بدل(Y)الذي هو الدخل 50

− = 37.5 وإذا جمعت − 37.5 + 87.0 = 50.

وإذا انتقلنا إلى نقطة أخرى 100 مثلا نجد إذا كان الدخل (Y)=100 وعوضنا في دالة الاستهلاك: C = 50+0.75 (100) =125

وإذا عوضنا في دالة الادخار: **S = (−50)+0.25(100) = −25.0** يعني ما زال الادخار بالسالب ومازال الاستهلاك أكبر من الدخل. ثم إذا زاد الدخل (Y)150 سنجد أن الاستهلاك سيزيد إلى 162.5 والادخار سيكون بالسالب−12.5 ومازال الاستهلاك هنا أكبر من الدخل لأننا لا زلنا نسحب من المدخرات لتمويل الاستهلاك.

ثم عندما يكون الدخل (Y)=200 ماذا يحدث؟؟عوض 200 في دالة الاستهلاك: C=50+0.75(200)=200 إذا هنا نقول الاستهلاك=الدخل ولهذا لاحظ نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45° خط الـ45 بالأزرق ودالة الاستهلاك بالبرتقالي. عند هذه النقطة 200 نلاحظ في نفس الوقت أيضا أن الادخار=صفر لأن الاستهلاك=الدخل.

إذا زاد الدخل (Y) أيضا من 200 إلى 250 ماذا سيحدث؟ سنجد أن الاستهلاك سيزيد إلى 237.5 وسيكون اقل من الدخل قارن بين 237.5 مع 250 هنا سيبدأ الادخار يكون بالموجب لو جمعنا الآن الاستهلاك (237.5) + الادخار (12.5) لوجدنا المجموع = 250.

ثم إذا استمرت زيادة الدخل من 250 إلى 300 نجد أن الاستهلاك 275 والادخار 25.0 إذا جمعنا 275+25.0 = 300 أي يساوي الإنتاج.

<u>الدخل التوازني في إقتصاد يتكون من قطاعين</u>: y = C+I الإستهلاك + الإدخار = الإنتاج

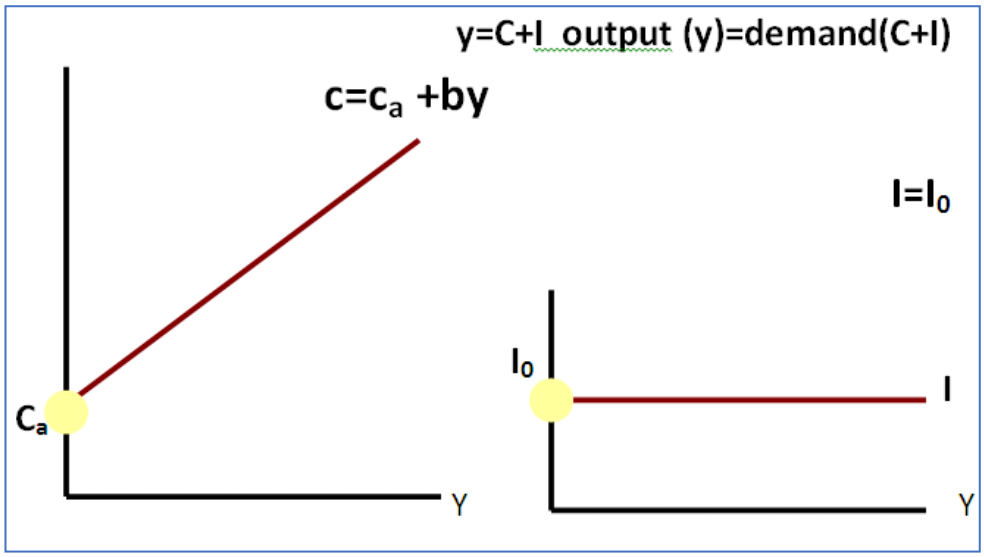

عند

التوازن الطلب الكلي = العرض الكلي. الطلب الكلي يمثله الاستهلاك وكذلك الاستثمار.

العرض الكلي يمثله خط 45 درجة أو الإنتاج سواء قلنا العرض الكلي أو الإنتاج نفس الشيء. إذا التوازن يتحقق كما تلاحظ هنا في العلاقة التالية: y = C + I Y= الإنتاج، C + I= الطلب الكلي.

إذا كتبنا دالة الاستهلاك بشكلها المعتاد : C = a +by كيف نستطيع حل التوازن .I طبعا مازلنا نفترض أن I في هذا النموذج يعتبر إستثمار ثابت مستقل ولهذا رسمناه كخط أفقي أو خط مستقيم موازي للمحور الأفقي ووضعنا في المحور الرأسي محور الاستثمار.

- الآن رسمنا دالة الاستثمار في رسم مستقل
- ودالة الاستهلاك في رسم مستقل أخر

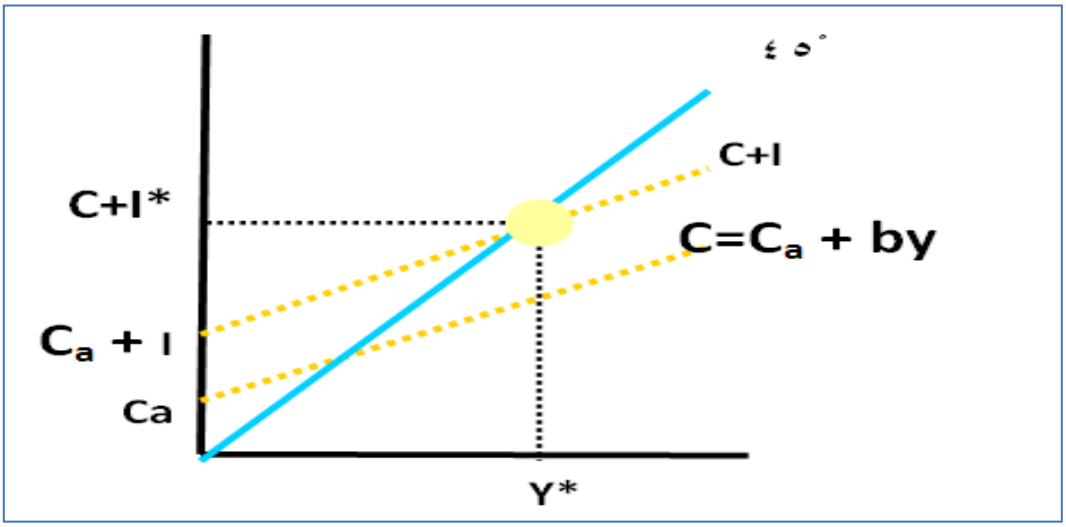

فلو أردنا أن نجمع بين الاثنين سيكون عندنا دالة الطلب الكلي التي هي C+I

يعني الاستهلاك + الاستثمار سنرسمها كدالة الطلب الكلي انظر ماذا سيحدث: تحديد مستوى الدخل التوازن Y* في ظل اقتراض قطاعين:

رسمنا خط 45° الذي يقسم الزاوية القائمة إلى قسمين وبالتالي المسافة على المحور الرأسي يجب أن تتساوى مع المسافة على المحور الأفقي.

هنا الآن رسمنا الـ (C) حالة الاستهلاك موضح بدالة الاستهلاك C = Ca + by لما أردنا رسم دالة الطلب الكلي أضفنا إلى الاستهلاك الثابت الذي هو Ca الاستثمار الثابت وقلنا Ca + I ووضعنا نقطه على المحور الرأسي إذا نقطة التقاطع بين الطلب الكلي وبين محور تبدأ من مقدار قيمة الاستهلاك الثابت مع الاستثمار الثابت هنا الآن نلاحظ نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك مع الاستثمار تقاطعها مع 45° هذا يحدد التوازن يعني أن القيمة (Y*)الموجودة على المحور الأفقي تتساوى مع C + I لأن هذه النقطة على 45° واذا كانت على 45° فتكون المسافة الأفقية تتساوى مع المسافة الرأسية إذا كانت (Y*) =1000 و C+I لابد أن تساوي 1000 إذا هذه هي نقطة التوازن التي أكدنا عليها أن التوازن يحدث عندما يكون الطلب الكلي = الإنتاج أو = العرض الكلي.

نجد أيضا أن النقطة هذه كما قلنا في السابق نقطة توازن وأي انتقال إلي اليمين عنها ا والى اليسار عنها سوف يولد ضغوط للعودة مرة أخرى إلى نقطة التوازن وعلى سبيل المثال:

لو قلنا أن الدخل هو أكبر من (Y*)ماذا سيحدث؟

نقول سيكون هناك إنتاج أكبر فاض في الإنتاج أكبر من المطلوب وبالتالي سيكون هناك تراكم في المخزون هذا مؤشر للمنتجين أن يقلصون من إنتاجهم.

إذا عوده مرة أخرى إلى *Y في المقابل نجد إذا كنا من اليسار *Y سيكون الإنتاج غير كافي لتلبية حاجة الطلب الكلي وهذا مؤشر للمنتجين بأن يزيدون من إنتاجهم.

إذا عند التوازن سيكون الطلب الكلي = الإنتاج أي مجموع الإستهلاك والإستثمار سيتساوى مع مجموع الإنتاج هذه هي نقطة التوازن وتحديد مستوى الدخل التوازني طيب هذه طريقة الرسم يعني الآن هنا أوضحنا الإنتاج التوازني من خلال طريقة الرسم.

ويمكن في الحقيقة أن نصل إلى التوازن من خلال الحل الجبري ، مع العلم أن y_d = y* . **تحديد التوازن جبريا**

$$Y = a + by + I$$

$$Y - by = a + I$$

$$Y\,(1-b) = C_a + I$$

$$\boldsymbol{Y* = \frac{a + I}{1-b}}$$ أوبصيغة أخرى $$Y* = \frac{1}{1-b}(a + I)$$

هنا لأن نحن نعرف أن y=C+I وهذا شرط التوازن أن تكون الy التي تمثل الإنتاج مساوية لي c+i الذي هو الطلب الكلي و C , I هي مكونات الطلب الكلي الاستهلاك والاستثمار هذا شرط التوازن.

نضع بدل C معادلة Ca +by إذا بدل الاستهلاك عوضنا معادلة الاستهلاك و (I) كما هي هنا الآن جمعنا بين المعادلتين وأصبح لدينا $y = Ca + I + by_d$ ثم نستطيع أن ننقل بما أن y موجودة على يسار المعادلة وعندنا y على يمين المعادلة ننقل by_d إلى الجهة اليسرى وبالتالي سيكون عندنا:

$y - by_d = a + I$ بعد ذلك ممكن أن نرى بالإمكان وضع عامل مشترك الذي هو $y\,(1-b) = a + I$ ونصل إلى أن التوازن هو: *y= قيمة الثوابت على (1-b).

تحديد الدخل التوازني جبرياً. وضحنا ذلك من خلال الرسم وقلنا أن التوازن يلتقي أو يتحقق عندما تقطع دالة الطلب الكلي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار عندما تقطع خط 45 درجة هذه نقطة التقاطع نسميها نقطة توازن لأن الطلب الكلي المتمثلي في الاستهلاكي والاستثمار يتساوى مع الإنتاج. هذه النقطة الوحيده التي حقق عندها التوازن أما ما عداها بمعنى عند مستوى إنتاج أعلى سيكون هناك تراكم في المخزون وبالتالي هذا مؤشر إلى أن منتجينا يجب أن يقللوا من إنتاجهم ومن ثم العودة الي نقطة التوازن مرة أخرى وإذا كان مستوى الإنتاج أقل من مستوى الإنتاج التوازني فهذا يعني أن مستوى الإنتاج غير كافي لتلبية الطلب الكلي وبناءً عليه هذا مؤشر لمن؟ للمنتجين بأن يقوموا بزيادة إنتاجهم. إذا هذا من خلال الرسم كيف يتحقق التوازن..

ننتقل بعد ذلك إلي كيف يتحقق التوازن ونصل إلي نفس النتائج من خلال استخدام الحل الجبري لمعادلة الطلب الكلي يعني نساوي معادلة الطلب الكلي مع العرض الكلي اللي هو الإنتاج.

$$Y = C + I_0$$

$$Y = a + by_d + I_0$$

$$Y - by_d = a + I_0$$

$$Y\,(1-b) = a + I_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b}\ (a + I)$$

أول شي نضع Y تمثل الإنتاج تساوي الطلب الكلي C , I الذي هو الاستهلاك مع الاستثمار. مازلنا نؤكد ونفترض أننا في نموذج ذي قطاعين فقط بمعنى أنه يوجد استهلاك ويوجد عندنا استثمار فقط لا وجود للقطاع الحكومي ولا وجود للقطاع الخارجي. لأجل إيجاد الدخل التوازني هناك طريقتين:

الطريقة الاولى : هي Y أو الإنتاج يساوي الطلب الكلي هذه مجرد أن نساوي الطلب الكلي مع الإنتاج ثم نحل المعادلة من خلال تعويض طبعاً دالة الاستهلاك سنجد اننا وجدنا المعادلة الثانية $y = a + by_d + I$

y تساوي الاستهلاك الثابت $by_d + a$ هو الاستهلاك المستحث الذي يعتمد على الدخل + I الذي هو الاستثمار. بعد ذلك ننقل الـ by لأن الدخل في الحقيقة موجود على الجهه اليسرى للمعادلة فنجعل كل الـ y في الجهه اليسرى للمعادلة يكون عندنا $y - by = a + I$

y ناقص by يساوي الثوابت يعني يساوي الاستهلاك الثابت Ca زائد الاستثمار الثابت I $(a + I)$

$$y^* = \frac{1}{1-b}$$

قمنا بحل التطبيق على الطريقة الأولى ثم وضعت طريقة أخرى هي طريقة نسميها طريقة الإدخار = الإستثمار وفيما بعد سنطور هذه الطريقة الثانيه التي نسميها طريقة التسرب = الحقن .

الطريقة الثانية : لإيجاد نفس الدخل التوازني بطريقة الادخار S يساوي الاستثمار I (S = I) إذا لما نساوي الإدخار مع الإستثمار سيحدد ذلك الدخل التوازني ، نضع معادلة الإدخار قد يقول قائل ليست موجودة عندنا في السؤال؟ نقول بكل بساطة ممكن كتابتها من خلال النظر إلي معادلة الاستهلاك: $C = a + by_d$ التي يمكن إشتقاق دالة الإدخار.

$$S = -a + sy_d$$

$$S = I$$

$$-a + sy_d = I_0$$

$$sy_d = a + I_0$$

$$Y^* = \frac{1}{s}(a + I_0)$$

ننتقل إلى نقطة مرتبطة بـ الدخل التوازني الذي حددناه وهو مصطلح يسمى عندنا بمصطلح المضاعف. هذا المصطلح في الواقع مر علينا من خلال الحل الجبري لدالة الإستهلاك. وجدنا أن المضاعف هناك في المثال الرقمي يساوي 4 ماذا يعني 4؟ يعني انه إذا زاد أي من مكونات الطلب الكلي أي الإنفاق الثابت سواء كان استهلاك ثابت أو استثمار ثابت إذا زاد بمقدار وحدة واحدة ماذا سيحصل؟ الدخل التوازني سيزيد بمقدار 4 هذا المقصود بالمضاعف. وهو يساوي في النموذج البسيط مقلوب الميل الحدي للادخار.

في المثال الرقمي الميل الحدي للادخار عندنا هو 0.25 ومقلوبه لو قسمنا واحد على 0.25 سنجد أنه يساوي 4.

<u>ما هو المضاعف في الواقع، تعريف المضاعف:</u>

هو مقدار التغير في إنتاج أو في الدخل نتيجة المتغير للطاقة الثابت بمقدار واحد إذا كان المضاعف يساوي 4 مع ذلك يتغير الإنفاق الثابت سوى الإنفاق الثابت سواء كان إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري، إذا تغير الثابت هذا الاستثمار الثابت أو الاستهلاك الثابت بمقدار وحدة واحدة فإن الدخل سيزيد بمقدار 4 وحدات نقدية ، طبعاً هذا بإفتراض أن المضاعف يساوي 4، لكن لو المضاعف يساوي 5 نقول إذا زاد الإنفاق بمقدار و.ن ، يعني أن الدخل سيزيد بمقدار 5 وحدات نقدية ، كما قلنا سابقا أن المضاعف هو المقلوب الميل الحدي للادخار، يعني واحد على واحد ناقص الميل الحدي للإستهلاك واحد في البسط وواحد ناقص الميل الحدي للإستهلاك في المقام.

$$\frac{\Delta Y}{\Delta a} = \frac{1}{1-b} \qquad \frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta a) \qquad \Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta I)$$

المضاعف : هو كم عدد المرات التي يتضاعف فيها الدخل التوازني في حالة زيادة اللإستهلاك التلقائي أو الإستثمار بوحدة واحدة .

يمكن كتابة المضاعف بصيغة التالية : $\frac{1}{1-b}$.

الدخل التوازني دائماً يساوي المضاعف مضروباً بالإنفاق الثابت، الإنفاق الثابت هو الإستهلاك التلقائي a والإستثمار I_0 .

يمكن التعريف المضاعف جبرياً كما يلي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta a + \Delta I)$$

لو كان السؤال مامقدار التغير في الدخل عندما يتغير مثلاً الاستهلاك الثابت a بمقدار 100، نقول إذا كان التغير فقط هو الاستهلاك الثابت نضرب المضاعف ($\frac{1}{1-b}$)، نضربه بالزيادة بالاستهلاك الثابت الذي هو 100، يعني أن الدخل التوازني زاد نتيجة لزيادة الاستهلاك الثابت .

إذا المضاعف الاستثمار أو مضاعف الإستهلاك جبرياً يساوي هو: التغير في الدخل أو في الإنتاج مقسوماً على التغير في الاستثمار أو الإستهلاك.

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$
$$\frac{\Delta Y}{\Delta a} = \frac{1}{1-b}$$

يجب التنبيه في الحقيقة أنه ليس هناك فرق بين مضاعف الاستهلاك الثابت أو مضاعف الاستثمار الثابت هما نفس الشيء، فالزيادة سواء كان سببها زيادة في الاستهلاك الثابت أو كان سببها زيادة في الاستثمار الثابت النتيجة واحدة، ستكون الزيادة بمقدار مضاعف أي الز يادة في الدخل.

الآن سننتقل من الاقتصاد ينقسم إلى قطاعين إلى **إقتصاد يتكّون من ثلاثة قطاعات** يعني يكون عندنا الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الإستثماري ثم سنضيف الإنفاق الحكومي، إذا كان موجود الإنفاق الحكومة سيكون عندنا إنفاق حكومي وضرائب. الآن الحكومة لما يكون عندها نفقات يكون لها دخل يتمّثل بصوره رئيسية في الضرائب نبدأ إدخال الإنفاق الحكومي للنموذج ثم ننظر ماذا يحدث إذا أردنا أن نرسم الإنفاق الحكومي نجد إذا إفترضنا في هذا النموذج أن الإنفاق الحكومي يعتبر مستقل عن الدخل يعني هو ثابت من ضمن الإنفاق الثابت ونرمز له بـــ G المقصود به gouvernement .

نلاحظ أن الصيغة الجبرية تعطى بالعلاقة التالية: $Y = C + I + G$

Y يمثل الإنتاج = C يمثل الإستهلاك + I يمثل الإستثمار + G يمثل الحكومة

إذاً من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي على السلع والخدمات الإنفاق الحكومي والضرائب يؤثران على مستوى GDP في الأجل القصير. إذاً تأثير الإنتاج الحكومي والضرائب يأتي من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي

وبالتالي يتأثر مستوى GDP هنا الآن نبدأ في التحدث عن إستخدام السياسة المالية إذا كان عندك إنفاق حكومي وعندك ضرائب صار مجال لإستخدام السياسة المالية.

السياسة المالية : السياسة المالية هي التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال تغيير الإنفاق الحكومي أو الضرائب لو إفترضنا أن الإقتصاد أو أن السياسات المالية تريد أن تزيد من الطلب الكلي يعني تكون سياسة مالية توسعية سنقوم بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معاً هذه سياسة مالية توسعية والعكس في حالة تطبيق سياسة مالية إنكماشية ، بمعني آخر هو التغيير في الإنفاق الحكومي أو في الضرائب نجد تأثير على النشاط الاقتصادي فمثلا لو كان الإقتصاد الكلي في حركة ركود فأنك حاول تدّعم الطلب الكلي سيزيد الإنفاق الحكومي وبالتالي يكون إخراج الاقتصاد من الركود الذي يعاني منه ، ولهذا قلت عندما أتى كينز وجد الإقتصاد في حالة كساد عظيم إقترح إستخدام السياسة المالية التوسعية يعني زيادة الإنفاق الحكومي وتخفض الضرائب هذا سيزيد الطلب الكلي فبالتالي سيخرج الإقتصاد من حالة الكساد الذي كان فيها.

هنا الآن إذا أردنا إضافة الإنفاق الحكومي في الرسم سنجد أول مرسمنا هو دالة الإستهلاك ثم بعد ذلك فصلنا الدالة الطلب الكلي ليتمّثل في C+I موازيا لدالة الإستهلاك، ولما دخلنا الإنفاق الحكومي نجد دالة الطلب الكلي تقطع المحور الرأسي عند $a + I_0 + G_0$ يعني قيمة الثوابت نجمعها ونضعها في المحور الرأسي ثم تنطلق دالة الطلب الكلي بميلها اللذي هو الميل الحدي للإستهلاك ونجد دوال الطلب الكلي كلها متوازية لأن الميل واحد لكل الدوال والميل هو الحدي للإستهلاك

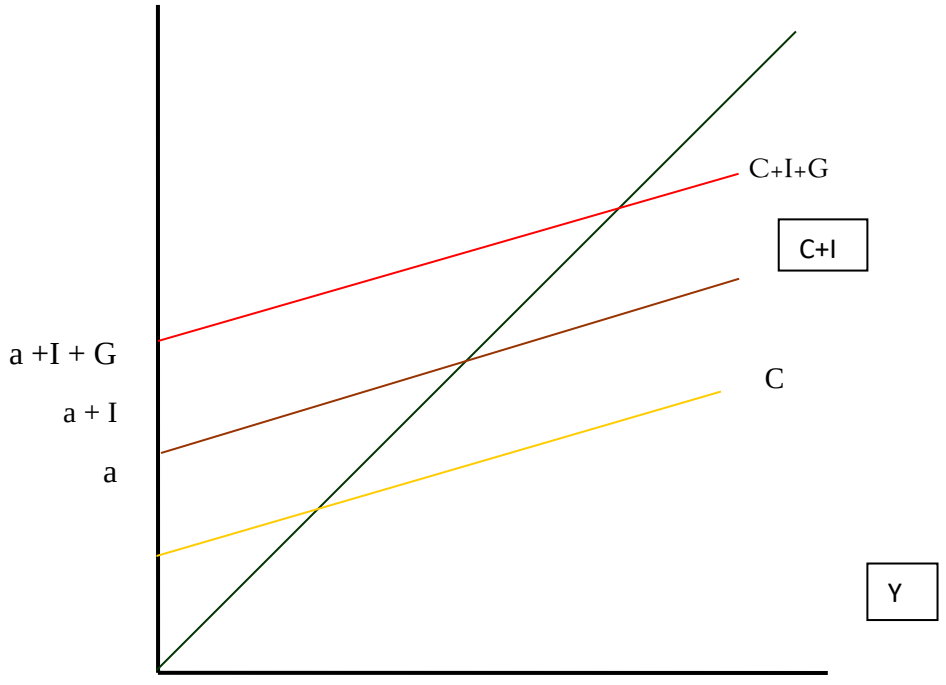

الحل الجبري لإيجاد الدخل التوازني بطريقتين

الطريقة الأولى: طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي يعني $Y = C + I + G$

$Y= a + by_d + I_0 + G_0$

$y_d = Y -$

T

T : تمثل الضرائب

$Y - by_d = a + I_0 + G_0$

$Y - b(Y - T) = a + I_0 + G_0$

$Y - b\,Y + bT = a + I_0 + G_0 \Longrightarrow Y - b\,Y = a + I_0 + G_0$

$- bT$

$Y^* = \frac{1}{1-b} (a + I + G - bT)$

هنا الآن نلاحظ قيمة الثوابت a هو الإستهلاك الثابت وI_0 هو الاستثمار الثابت و G_0 هو الإنفاق الحكومي الثابت.

الطريقة الثانيه: الحقن = التسرب سيكون التسرب عندنا هو الإدخار زائد الضرائب (الإدخار + الضرائب S+T ،) الحقن سيكون الإنفاق الحكومي زائد الإنفاق الإستثماري I + G .ويسمى بالقطاع الخاص .

$S + T = I + G$

$-a + sy_d = I_0 + G_0$

$Y* = \frac{1}{s} (a + I + G - bT)$

حيث: $s = (1- b)$

إن القطاع الحكومي يمثل جزء مهم و رئيسي من الطلب الكلي فقلنا أن الطلب الكلي يتألف من الإستهلاك الكلي وكذلك الإستثمار الكلي والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات طبعا نحن نعرف الحكومة يكون لها ميزانية نسميها الميزانية الحكومية يكون لديها نفقات سواء إنفاق على المشاريع الحكومية البنية التحتية أو إنفاق على رواتب الموظفين أو إنفاق لبعض مشتريات السلع والخدمات سواء من داخل الوطن أو من خارج

الوطن طبعا عندما تضع تخطيطا لنفقاتها لابد أيضا تبحث عن تمويل لهذا الإنفاق وفي العصر الحديث يعتبر الممول الرئيس للإنفاق الحكومي هو الضرائب فالحكومة تفرض ضرائب متنوعة الأجل تمويل الإنفاق العام وفى بعض الأحيان أو ربما في كثير من الأحيان يتجاوز الإنفاق الحكومي الضرائب بمعنى أن الإنفاق الحكومي يكون أكبر من الضرائب التي تحصلت عليها الحكومة فتلجأ إلى البحث عن تمويل لهذا الإنفاق والصورة الحديثة في تمويل الإنفاق هو الإقتراض ويتم الإقتراض في العصر الحاضر عن طريق طرح الحكومة للسندات فحواها أن الحكومة مدينة لحامل هذا السند هذه السندات تصدرها الحكومة وتعطي من يشتريها فوائد وتبيع هذه السندات للإفراد وللبنوك وللمؤسسات وتستلم في مقابل ذلك نقود والأفراد والمؤسسات والبنوك التجارية يحتفظون بهذه السندات ويحصلون على فوائد وهذه السندات لها فترات مختلفة يعني بعضها يصدر لفترة سنة وبعضها يصدر لفترات طويلة وتسمى بسندات الحكومة أو في بعض الأحيان أوذنات الخزينة سنتطرق إلى ذلك عندما نتكلم عن السياسة النقدية وكيف تؤثر في عرض النقود . في الواقع التركيز على الإنفاق الحكومي يجب أن يمول عن طريق الضرائب وإذا لم تكن ضرائب كافيه فيلجا إلى إصدار السندات الحكومية التي تعتبر دين على الحكومة وإذا الحكومة لم تسدد هذا الدين في هذه السنة سيتراكم هذا الدين وسيكون عندنا ما يسمى بدين العام ونجد أن الدين العام في الحقيقة في كثير من الدول وخاصة نجد في أمريكا بلغ الدين العام مستويات عاليه جدا بل أنه في هذه السنة يتوقع أن يكون الدين العام مساويا لناتج المحلي الأمريكي.

مضاعف الإنفاق الحكومي :ـــ مضاعف الإنفاق الحكومي هو مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الأنفاق الحكومي .

يمكن إيجاد مضاعف الإنفاق الحكومي كتالي :

$$Y^* = \frac{1}{1-b}\,(a + I + G - bT)$$

نفترض أنه تم زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ← G ← G

$$Y^* = \frac{1}{1-b}\,(a + I + G - \qquad \Delta G$$

$$bT)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$Y^* + \Delta Y = \frac{1}{1-b}\,(a + I + G + \Delta G - bT)\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

بالطرح 2 من 1 نستنتج ما يلي :

$$\boldsymbol{\Delta Y = \frac{1}{1-b}\,(\Delta G)}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

مضاعف الضرائب : مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة هو مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير أحد مكونات الإنفاق الخاص إذا كنا نتكلم عن مضاعف الإنفاق الحكومي نقول مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الأنفاق الحكومي وإذا كنا نتكلم عن مضاعف الاستثمار نقول مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الاستثمار وإذا كنا نتكلم عن مضاعف الاستهلاك نقول مقدار التغير في الدخل نتيجة التغير الاستهلاك الثابت أو الاستهلاك التلقائي مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة هو مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الضرائب الإجمالية الثابتة توصلنا أن المضاعف الضرائب في الواقع هو أولا بالسالب بمعنى انه إذا زادة الضرائب ينخفض الدخل التصرفي أو المتاح للعائلات ، نقطة أخرى أن مضاعف الضرائب يعتبر أقل من مضاعف الإنفاق الحكومي .

يمكن إيجاد مضاعف الضرائب كتالي :

$$Y^* = \frac{1}{1-b}\ (a + I + G - bT)$$

نفترض أنه تم زيادة الضرائب بوحدة واحدة $T \longrightarrow T + \Delta T$

$$Y^* = \frac{1}{1-b}\ (a + I + G - bT) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$Y^* + \Delta Y = \frac{1}{1-b}\ (a + I + G - bT - b\Delta T) \ldots\ldots\ldots 2$$

بالطرح 2 من 1 نستنتج ما يلي :

$$\Delta Y = \frac{-b}{1-b}(\Delta T)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b}$$

مضاعف الميزانية المتوازنة: المقصود بالمتوازنة أن التغير في الإنفاق الحكومي يساوي التغير في الضرائب يعني إذا قمت بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (100 و.ن) فأنت ستقوم بزيادة الضرائب بمقدار (100 و.ن) ، بمعنى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تم تمويله عن طريق الضرائب وبتالي لا تغير في الحقيقة في وضع الميزانية إذا كانت في وضع متوازن في السابق ستبقى متوازنة لأنك قمت بزيادة الإنفاق بنفس مقدار الزيادة في الضرائب الإجمالية ، نعرف أن تأثير الإنفاق الحكومي إيجابي سيؤدي إلى زيادة الدخل وتأثير الضرائب سيكون سلبي يعني سيقلل من الدخل .

نفترض أن

$$\Delta \boldsymbol{Y} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1-b}}(\Delta \mathbf{G}) \qquad \Delta \mathbf{G} = \ \Delta \mathbf{T} \Delta \boldsymbol{Y} = \frac{\boldsymbol{-b}}{\mathbf{1-b}}(\Delta \mathbf{T})$$

$$\Delta \boldsymbol{Y} = \frac{1}{1-b}(\Delta \mathbf{G}) + \frac{-b}{1-b}(\Delta \mathbf{G})$$

$$\frac{\Delta \boldsymbol{Y}}{\Delta \mathbf{G}} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

ماذا يعني (1) يعني أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي (1) أي إذا قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (100) وقمنا بزيادة الضرائب بمقدار (100) فان النتيجة النهائية هو زيادة الدخل بمقدار (100) فالتغير في الدخل نتيجتنا التغير الإنفاق الحكومي مع الضرائب تغيرهما معا سيعطينا في الواقع مضاعف يساوي (1) إذا دائما إذا تم زيادة الضرائب بنفس زيادة الإنفاق الحكومي نجد أنة سيؤدي إلى زيادة في الدخل بنفس القيمة ولذا نسمي هذه السياسة المالية سياسة توسعيه نعم قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي يعتبر سياسة مالية توسعية زيادة الضرائب سياسة مالية انكماشية لكن مجموع السياستين هي في الحقيقة سياسة مالية توسعية وهذا يعود إلي أن مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب. ننتقل إلى تطبيق معدل الضريبة على مستوى الدخل هنا الآن سننتقل من الضرائب الإجمالية إلى ضريبة الدخل يعني عندما يكون عندنا ضريبة إجمالية ثابتة تعتمد على الدخل ونسميها ضرائب الدخل وتكتب بالصيغة التالية : $T = ty$

حيث T الضرائب، ty معدل الضرائب أو النسبة المؤوية التابعة للدخل ، أو t الميل الحدي للضريبة .

من خلال ذلك يمكن إيجاد الدخل التوازني في اقتصاد يتضمن الإنفاق الحكومي وضرائب الدخل بدلا من الضريبة المستقلة بطريقتين :

<u>الطريقة الأولى :</u> طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي يعني $Y = C + I + G$

$$Y = a + by_d + I_0 + G_0$$

$$y_d = Y - T$$

$T = T_0 + ty \longrightarrow y_d = y + T_0 + ty$

: تمثل الضرائب T

$$Y - by_d = a + I_0 + G_0$$

$$b\ T_0 + b - ty\ ) = a + I_0 + G_0 \longrightarrow Y - b\ y - T_0 - Y - b(\ y$$

$$ty = a + I_0 + G_0$$

$$bT - Y - b\ y + b\ ty = a + I_0 + G_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt}\ (\ a + I + G - bT\ )$$

<u>الطريقة الثانيه</u>: الحقن = التسرب سيكون التسرب عندنا هو الإدخار زائد الضرائب (الإدخار + الضرائب S+T ،) الحقن سيكون الإنفاق الحكومي زائد الإنفاق الإستثماري I + G ويسمى بالقطاع الخاص .

T تمثل الضرائب وتساوي $T = T_0 + ty$

$$Y_d = Y - T$$

$$S + T = I + G$$

$$-a + sy_d + T_0 + ty = I_0 + G_0$$

$$-a + s(\ Y - T_0 - ty\ ) + T_0 + ty = I_0 + G_0$$

<u>مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب</u> : عندما تكون الضريبة تابعة للدخل .

مضاعف الإنفاف الحكومي $\frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+bt}$

مضاعف الضرائب $\frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b+bt}$

- **<u>نتحول الآن من إقتصاد مغلق إلى إقتصاد المفتوح:</u>**

الإقتصاد المفتوح: هو الإنفتاح على العالم الخارجي وبالتالي يصبح هناك صادرات وواردات.

الإقتصاد المغلق: هو إقتصاد لا يسمح بدخول واردات وليس فيه أي صادرات.

صافي الصادرات NX = الصادرات X – الواردات M

*الصادرات لا تعتمد على دخل الدولة المنتجة وإنما تعتمد على دخول الدول المستهلكة، بعكس الواردات التي تعتمل على دخل دولتنا، وهنا نصل إلى أن صادراتنا هي عبارة عن واردات الدول الأخرى وواردانتا هي عبارة عن صادرات دول أخرى.

الخلاصة: صافي الصادرات"الميزان التجاري" = الصادرات – الواردات

*يعني في حالة كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات فسيصبح رقم الصادرات موجب ونقول أن الميزان التجاري في حالة "فائض"، وفي حالة تساوى الصادرات والواردات فنقول أن الميزان التجاري في حالة "توازن"، وأخيراً في حالة كانت قيمة الواردات أكبر من الصادرات فسيكون الميزان التجاري في حالة "عجز".

Y = الطلب الكلي، **NX**= صافي الصادرات، M = الواردات ، **m** = الميل الحدي للاستيراد

الميل الحدي للاستيراد "للواردات" = مقدار التغير في الواردات نتيجة التغير في الدخل

وبالتالي يمكن كتابة دالة الواردات ودالة الصادرات بصيغ التالية:

دالة الصادرات: $X = X_0$

دالة الواردات: $M = M_0 + my$

التمثيل الدالتين في نفس المعلم:

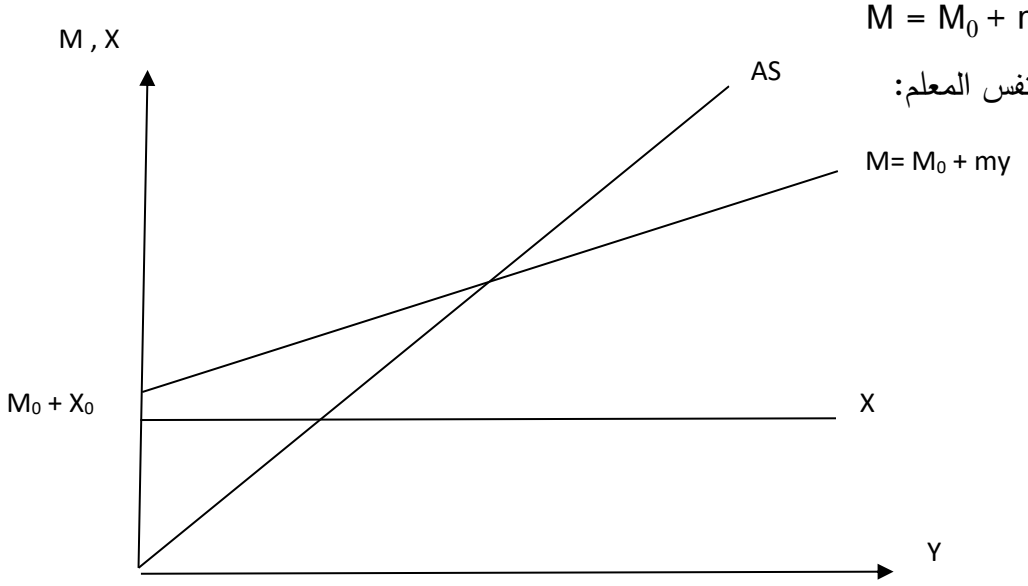

وهنا لو أردنا عمل مقارنه من خلال الشكل أعلاه نضع **الواردات** في المحور الرأسي و**الدخل** في المحور الأفقي، ورسمنا دالة الواردات كعلاقة طردية بين الواردات والدخل "يعني بزيادة الدخل تزيد الواردات" فهي قد تكون واردات للإستهلاك أو واردات لأجل الإستثمار أو لأجل الإنفاق الحكومي فكما ذكرنا سابقاً أن المشتريات الحكومية يذهب جزء منها للشراء السلع من الخارج.

وأيضاً نلاحظ في الرسم أننا وضعنا الصادرات كثابت "**خط مستقيم**" لا يتغير بتغير الدخل لأنه لا يعتمد عليه نهائياً بل تعتمد على دخل الدولة المستوردة.

$M = M_0 + my$

حيث M_0 هي الواردات التلقائية

M هي الميل الحدي للواردات : ميل دالة الواردات = التغير في الاستيراد ÷ التغير في الدخل

Y هو الدخل الوطني.

الآن ننتقل لمعرفة ماذا سيحدث "**للدخل التوازني**" مع إدخال القطاع الرابع أو صافي الصادرات (الإقتصاد المفتوح).

الطريقة الأولى : طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي يعني $Y = C + I + G + (X - M)$

$C = a + by_d$, $I = I_0$, $G = G_0$, $X = X_0$, $M = M_0 + my$

$Y = a + by_d + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - my$

$y_d = Y - T$

$T = T_0$

: تمثل الضرائب T

$Y = a + b (Y - T) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - my$

$Y = a + bY - b T + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - my$

$Y - bY + my = a - b T + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$

$Y^* = \frac{1}{1-b+m} (a - b T + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$

الطريقة الثانيه: الحقن = التسرب سيكون التسرب عندنا هو الإدخار زائد الضرائب زائد الواردات (الإدخار + الضرائب + الوردات) . (S + T + M) الحقن سيكون الإنفاق الحكومي زائد الإنفاق الإستثماري زائد الصادرات I + G + X .

T تمثل الضرائب وتساوي $T = T_0$

$Y_d = Y - T$

حيث : $s = (1 - b)$

$$S + T + M = I + G + X$$

$$-a + sy_d + T_0 + M_0 + my = I_0 + G_0 + X_0$$

$$-a + s(Y - T_0) + M + my = I_0 + G_0 + X_0$$

$$-a + sy - sT_0 + M + my = I_0 + G_0 + X_0$$

$$sY + my = a + I_0 + G_0 + X_0 - sT_0$$

$$Y (s + m) = a + I_0 + G_0 + X_0 - sT_0$$

$$Y^* = \frac{1}{s+m} (a - s T + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

مضاعف الصادرات : مضاعف الصادرات هو مقدار التغير في الدخل نتيجتا للتغير في الصادرات ، أو أحد مكونات الإنفاق الخاص إذا كنا نتكلم عن مضاعف الإنفاق الحكومي نقول مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الأنفاق الحكومي وإذا كنا نتكلم عن مضاعف الإستثمار نقول مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الإستثمار وإذا كنا نتكلم عن مضاعف الإستهلاك نقول مقدار التغير في الدخل نتيجة التغير الإستهلاك الثابت أو الإستهلاك التلقائي ، يمكن إيجاد مضاعف الصادرات كتالي :

$$Y^* = \frac{1}{1-b} (a + I + G - bT + X)$$

نفترض أنه تم زيادة الصادرات بوحدة واحدة X ⟶ X + ΔX

$$Y^* = \frac{1}{1-b} (a + I + G - bT + X)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$Y^* + \Delta Y = \frac{1}{1-b} (a + I + G - bT + \Delta X) \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

بالطرح 2 من 1 نستنتج ما يلي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} (\Delta X)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{1}{1-b}$$

مضاعف الواردات أو مضاعف التجارة الخارجية : مضاعف الواردات هو مقدار التغير في الدخل نتيجتا للتغير في الواردات ، يمكن إيجاد مضاعف الواردات كتالي :

$$Y^* = \frac{1}{1-b+m} (a + I_0 + G_0 - bT + X_0 - M_0)$$

نفترض أنه تم زيادة الواردات التلقائية بوحدة واحدة $M_0 \longrightarrow M_0$

$Y^* = \frac{1}{1-b+m}$ ($a + I_0 + G_0$ ΔM_0 $- bT + X_0 - M_0$) 1

.....2 ($a + I_0 + G_0 - bT + X_0 - M_0 - \Delta M_0$) $Y^* + \Delta Y = \frac{1}{1-b+m}$

بالطرح 2 من 1 نستنتج ما يلي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+m} \ (- \Delta M_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta M} = \frac{-1}{1-b+m}$$

المضاعف في حالة الإقتصاد المفتوح يختلف عن المضاعف في ظل الإقتصاد المغلق ، المضاعف في ظل الإقتصاد المغلق يكون أكبر من المضاعف في ظل الإقتصاد المفتوح ، بعبارة أخرى المضاعف في ظل الإقتصاد المغلق يكون أكبر من المضاعف في ظل الإقتصاد المفتوح والدليل على ذلك نجد في المضاعف في ظل الإقتصاد المفتوح في المقام m + هذه زيادة في المقام وإذا إزدادت قيمه المقام سوف يصغر ، أي في الإقتصاد المغلق يكون المضاعف هو المقلوب الميل الحدي للإدخار أما في الإقتصاد المفتوح فيكون المضاعف هو مقلوب مجموع الميل الحدي للإدخار مع الميل الحدي للإستيراد. .

السياسات الإقتصادية: يوجد لدينا السياسة المالية و السياسة النقدية ما هي السياسة المالية ؟ هي المرتبط بتغيير الإنفاق الحكومي والضرائب فإذا وجدت الحكومة مثلا الإقتصاد في حالة الركود، تقوم بزيادة الإنفاق الحكومي أو بتخفيض الضرائب هذا تؤدي إلى إنعاش الإقتصاد ولهذا نسميها سياسة مالية توسعيه.

السياسة المالية التوسعية: يركز عليها كينز كثيرا حيث أن الإقتصاد فعلا في حالة الركود ويحتاج إلى إستخدام سياسة ماليه توسعيه وهي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض معدلات الضرائب أو كلاهما معا.

السياسة المالية إنكماشية: وفي حاله وصول الإقتصاد إلى حالة الرواج يستخدم سياسة إنكماشية لأجل أن تحد من إرتفاع الأسعار، السياسة المالية الإنكماشية هي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة معدلات الضرائب أو كلاهما معا.

هذا المقصود بالسياسة المالية الحكومية أو السياسة المالية الإقتصادية، أذا السياسة المالية الحكومة هي التي تقوم بها الحكومة وأدواتها تتمثل في الإنفاق الحكومي و الضرائب، أما السياسة النقدية يقوم بها البنك المركزي

(بنك البنوك) على تغيير عرض النقود وما يتبعه من تغير في سعر الفائدة أدواتها تتمثل في إقتصاد مفتوح ، الإحتياط القانوني ، معدل الخصم .

السياسة النقدية يمكن إستخدامها عندما يكون هناك ركود إقتصادي فتستخدم لأجل إنعاش الإقتصاد.

سياسة نقدية توسعيه: تقوم على زيادة عرض النقود وما يتبعه من الإنخفاض في سعر الفائدة. إنخفاض سعر الفائدة سوف يؤدي إلى زيادة الإستثمارات هذه الأخيرة ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة كما ذكرنا سابقا سينتعش الإقتصاد أو سينتعش الطلب الكلي من خلال زيادة الإستثمارات وكذلك ربما أيضا زيادة الإستهلاك حيث أن الإستهلاك يعتمد على سعر الفائدة يرتبط بعلاقة عكسية خصوصا الإستهلاك لسلع المعمرة ، كثير من السلع المعمرة تشترى عن طريق التقسيط وبالتالي سعر الفائدة تعتبر تكلفة على المستثمر وتعتبر تكلفة على المستهلك الذي يقترض فإذا إنخفضت أسعار الفائدة بسبب زيادة عرض النقود هذا سيؤدي إلى زيادة الإستثمارات وزيادة الإستهلاك أي سيكون هناك فعلا إنعاش إقتصادي و لهذا نسميها سياسة نقدية توسعيه تحدث من خلال التأثير في عرض النقود.

السياسة النقدية الإنكماشية : عكسها تماماً بدلا من زيادة عرض النقود نقوم بتخفيض عرض النقود إذا رأى البنك المركزي أن الإقتصاد يعاني من مشكله التضخم نجد أنه يسعى لمحاولة تقليص السيولة (تخفيض عرض النقود) وبالتالي تقليم معدلات التضخم. خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي , السياسيون لم يقتنعوا بسياسة كينز المالية لماذا ؟ بسبب خوفهم من نتائج العجز في الميزانية. كان في ذلك الوقت يشكل عبئ ثقيل وكبير على الحكومة فهي لم تجرئ على تطبيق نظرية كينز لأنها ستولد تراكم كبير في العجز ميزانيه الحكومية.

التوازن في سوق السلع والخدمات منحنى IS والتوازن في سوق النقد منحنى LM

يعرف النموذج الكينزي بالسعر الثابت وفي إطار اقتصاد مغلق بنموذج LM – IS أو نموذج H H نسبة إلى الإقتصاديين HICKS 1937 و HANSEN 1953 ويقوم هذا النموذج على أساس أن التوازن الإقتصادي يتحدد إنطلاقا من سوق السلع والخدمات وسوق النقود حيث نعلم انه في إطار النظرية الكينزية مستوى التشغيل هو دالة في الطلب الفعال وبالتالي فإن تخفيض معدلات البطالة يتم عبر الزيادة في مستوى هذا الطلب.

وحسب التحليل الكينزي فإن هناك تسربات في حلقة الإقتصادية تؤدي إلى إختلال التوازن ومن أجل الحفاظ على التوازن لا بد من ضخ سيولة لتعويض هذه التسربات وتتمثل هذه التسربات فيما يلي:

	التسرب fuites	الحقن injections

نموذج ذو قطاعين	إدخار /إكتناز العائلات +	استثمار المؤسسات +
نموذج ذو ثلاثة قطاعات	إقتصادات إجبارية +	الإنفاق الحكومي+
نموذج ذو أربعة قطاعات	الواردات	الصادارات

إشتقاق منحنى IS التوازن في سوق السلع و الخدمات:

1. **الطريق الأولى** : الطلب الكلي= العرض الكلي

$$Y = C + I$$

حيث : $C = a + by_d$; $I = I_0 - \alpha r$

حيث : I_0 الإستثمار التلقائي ، α معامل سعر الفائدة ، r سعر الفائدة

دالة الإستثمار: الإستثمار عند كينز هو دالة تابعة لسعر الفائدة وفي الكفاية الحدية لرأس المال حيث أن المؤسسات ترتب المشاريع الإستثمارية حسب ترتيب تنازلي للكفاية الحدية لرأس المال حيث أن المؤسسات تستثمر كلما كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة و بالتالي فأن الإستثمار هو دالة متناقصة في سعر الفائدة $I = f(r)$ / $I'(r) < 0$ حيث r تمثل سعر الفائدة.

الكفاية الحدية لرأس المال : تتوقف الكفاية الحدية لرأس المال على توقعات أصحاب المشاريع حول مقدار العائد الصافي الذي سيحصلون عليه نظير قيامهم بإستثمار معين و بتعبير آخر يجب أن يكون العائد الذي يحصلون عليه من الإستثمار أكبر من العائد البديل الذي يمكن أن يحصلوا عليه بتوجيه مدخراتهم إلى إستخدامات أخرى (تكلفة الفرصة البديلة) وأن يكون العائد مساويا في أسوء الظروف لسعر الفائدة ، و النتيجة أن المستثمر لكي يقبل الإستثمار في أصول رأسمالية معينة سوف يقوم بالموازنة بين العائد الذي يتوقع أن يتحصل عليه خلال سنوات حياته و بين ثمن التكلفة الحاضرة و المتمثلة في سعر الفائدة ، فالكفاية الحدية لرأس المال يقصد بها النسبة بين العائد السنوي المتوقع الحصول عليه من سلعة رأسمالية معينة خلال مدة حياتها ككل و بين سعر الفائدة على المبلغ الذي يقترض من أجل شراء هذه السلعة في الوقت الراهن.

أ- **الاشتقاق الجبري لمنحنى IS**

$$Y = C + I$$

$$C = a + by_d \quad ; \quad I = I_0 - \alpha r$$

$$Y = a + by_d + I_0 - \alpha r$$

$$Y - by_d = a + I_0 - \alpha r$$

معادلة المنحنى IS

$$Y* = \frac{1}{1-b}\ (a + I_0 - \alpha r)$$

التمثيل البياني لمنحنى IS

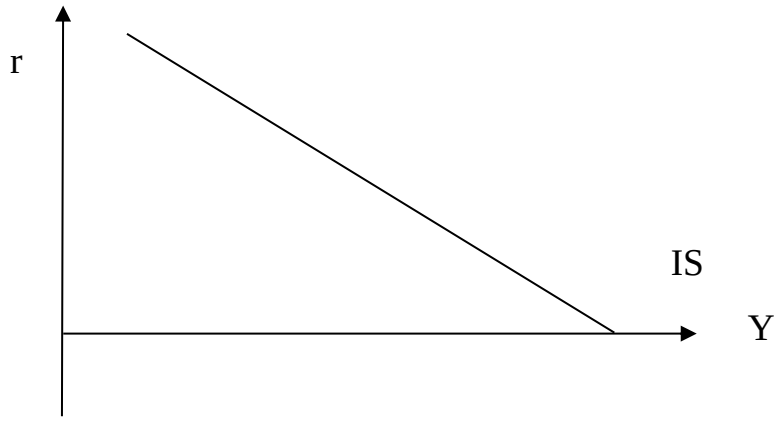

التوازن في سوق السلع و الخدمات منحنى IS

يعبر منحنى IS عن النقاط الهندسية الممثلة لمختلف التوليفات (Y,r) و التي تحقق التوازن بين I و S

ب-الاشتقاق الهندسي لمنحنى IS

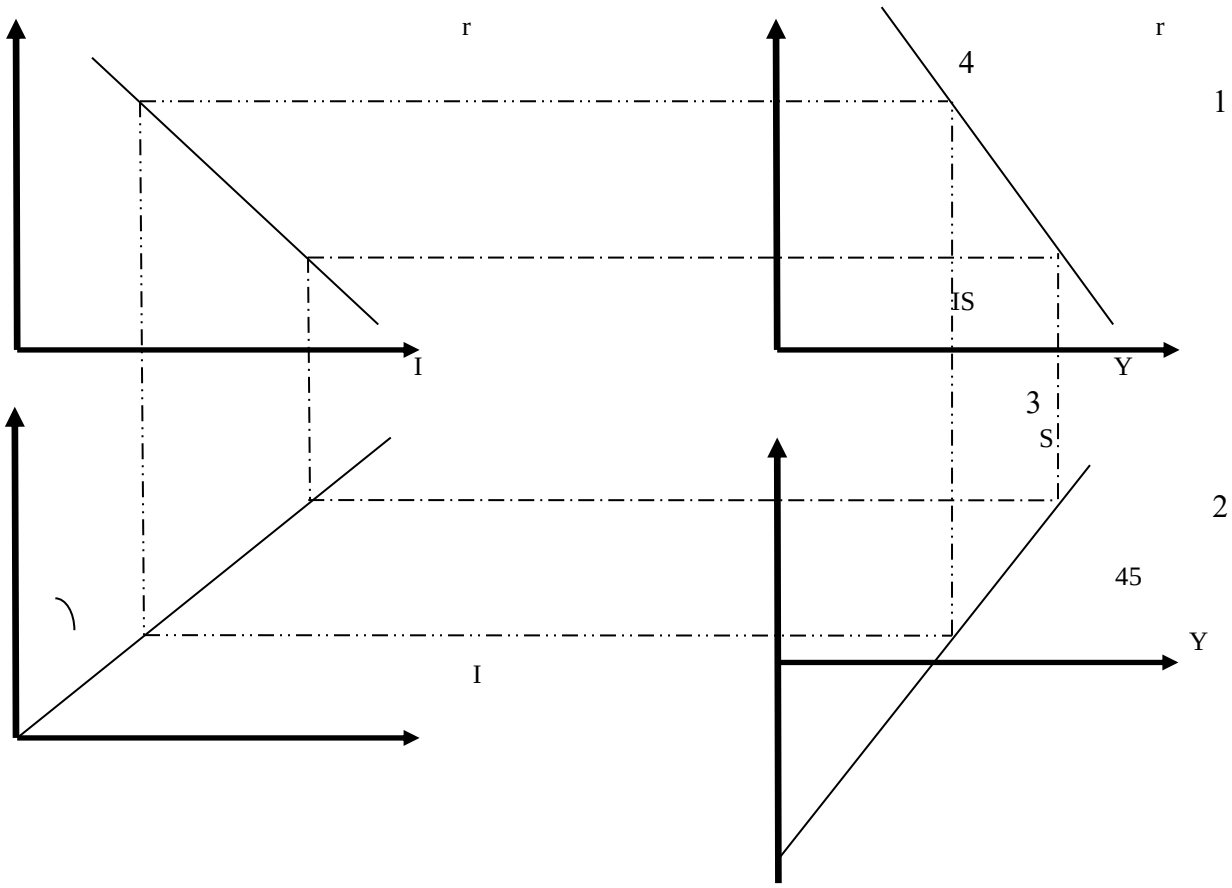

مثل الشكل **1** والشكل 3 الدوال السلوكية لكل من الإستثمار والإدخار وهما أساس تشكيل منحنى IS أما المنحنى **2** فهو منحنى إنتقالي يعكس التساوي بين الإدخار وبين الإستثمار عند التوازن والمنحنى 4 هو منحنىIS حيث يكفي أن نختار نقطتين في المنحنى **1** وفي تجاه عقارب الساعة يمكننا أن نرسم منحنى IS

- **خصائص منحنى IS**

✓ يتميز منحنى IS بميل سالب وهذا يعني أنه من أجل الحفاظ على التوازن بين I وS، إذا تغير الدخل أو سعر الفائدة في اتجاه لابد أن يتغير المتغير الأخر في الاتجاه المعاكس.

✓ هناك تعادل بين I وS على المنحنى IS، على يمين المنحنى هناك فائض في العرض وعلى يسار المنحنى فائض في الطلب الكلي.

✓ تتعلق الانتقالات في منحنىIS بعدة أسباب: التغيرات الحادثة في دوال الإدخار و الإستثمار و التغيرات في السياسة المالية،

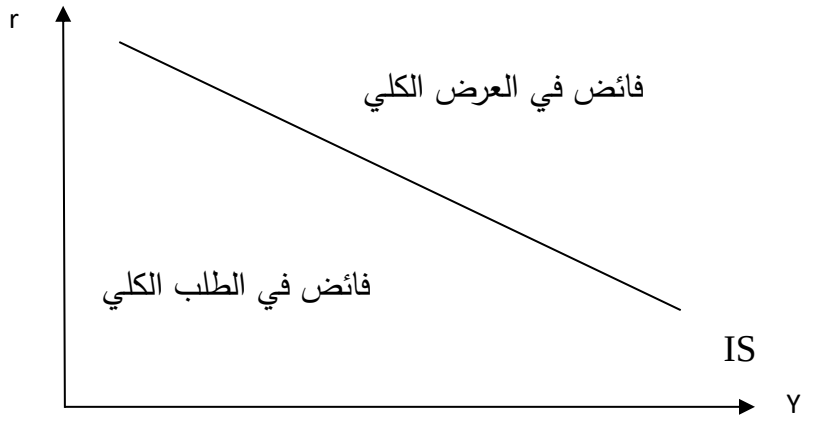

مفاهيم حول سعر الفائدة:

هناك مفاهيم متعددة لسعر الفائدة فهناك سعر الفائدة الإسمي وسعر الفائدة الحقيقي، وهناك القصير والطويل الأجل، وهناك أسعار فائدة على مستوى البنوك أو في السوق المالي وهناك عدة عوامل مؤثرة في سعر الفائدة سواء كانت للإقراض أو للسندات وتتمثل هذه العوامل في العناصر التالية:

– **وحدة القياس:** وهي الوحدة التي يتم على أساسها حساب الفوائد لذلك يجب أن نأخذ بعين الإعتبار سعر الصرف؛

- **الإستحقاقية:** كلما زادت الإستحقاقية كلما إرتفعت أسعار الفائدة من أجل مواجهة تكاليف التخلي عن السيولة؛

- **مخاطر عدم الدفع:** كلما زادت مخاطر عدم الدفع كلما إرتفعت أسعار الفائدة،

و هناك فرق بين سعر الفائدة الإسمي و سعر الفائدة الحقيقي، حيث أن الإسمي يتعلق بالمبلغ المدفوع كفائدة عن كل وحدة مقترضة، أما الحقيقي فيتعلق بسعر الفائدة الإسمي المصحح بتغيرات القدرة الشرائية، تحدَد أسعار الفائدة قصيرة الأجل عن طريق السياسة النقدية حيث تعتبرها أهداف وسيطة بهدف الوصول إلى الأهداف النهائية، حيث يقوم البنك المركزي بمراقبة سعر الفائدة الرئيسي taux directeur في السوق ما بين البنوك، و على أساس معدل الفائدة الرئيسي تتحدد بقية معدلات الفائدة، أما معدل الفائدة طويلة الأجل فهو المتوسط الهندسي لمعدلات الفائدة قصيرة الأجل، حيث يتم ترتيب أسعار الفائدة على أساس آجال إستحقاقها من سعر الفائدة اليومي إلى غاية سعر الفائدة طويل الأجل، و من خلال الربط بين معدلات الفائدة نتحصل على منحنى معدلات الفائدة.

- **<u>التوازن في سوق النقد منحنى :LM</u>** يتحدد التوازن في سوق النقد عند تساوي عرض النقود مع الطلب عليها، $MS = MD$ حيث نفترض أن عرض النقود في التحليل قصير الأجل ثابت.

أ- **الطلب على النقود: ينقسم** الطلب على النقود حسب نظرية تفضيل السيولة كما هو معلوم إلى ثلاثة دوافع، دافع المعاملات ودافع الإحتياط ودافع المضاربة، حيث أن:

- دافع المعاملات و الاحتياط هو دالة متزايدة في الدخل (دالة تابعة للدخل) , $L_1 = f(Y)$ ؛ L_1

$(Y) > 0$ و يمكننا كتابة هذه الدالة على الشكل التالي: $L_1 = \alpha Y$

حيث: (L_1) تمثل الطلب على النقود من أجل المعاملات و الإحتياط ،(α) ميل الطلب على النقود، (Y) الدخل الوطني .

- دافع المضاربة هو دالة متناقصة في سعر الفائدة (دالة تابعة لسعر الفائدة) $L_2 = f(r)$ ؛ L_2

$(r) < 0$ و يمكننا كتابة هذه الدالة على الشكل التالي: $L_2 = A - \alpha Y$

حيث: Aمقدار ثابت، α معامل سعر الفائدة أو مرونة معادلة الطلب على النقود من أجل المضاربة، r سعر الفائدة

<u>الاشتقاق الجبري لمنحنى LM</u>: لدينا شرط التوازن في السوق النقدي عند تساوي عرض النقود مع الطلب عليها ، $MS = Md$

حيث: MS تمثل عرض النقود وهي متغيرة مستقلة.

Md تمثل الطلب على النقود وهو طلب مشتركة بين الطلب على النقود من أجل المعاملات والإحتياط و طلب النقود من أجل المضاربة.

$Md = L_1 + L_2 \Longrightarrow Md = \alpha_1 Y + A - \alpha_2 r$

$Md = L_1 + L_2 \Longrightarrow MS = Md$

$MS = \alpha_1 Y + A - \alpha_2 r$

$Md = = \alpha_1 Y + A - \alpha_2 r$

و في النهاية نحصل على :

$$Y = \frac{MS - A + \alpha r}{\alpha}$$

- خصائص منحنى LM

✓ إن ميل منحنى LMموجب وهذا يعني أنه من أجل الإبقاء على التوازن في بين العرض النقدي والطلب النقدي إذا تغيرت قيمة أحد المتغيرات سواء كان الدخل أو سعر الفائدة لابد أن يتغير المتغير الأخر بنفس الاتجاه

r ↑ ⟸ L2 ↓ ⟸ L1 ↑ ⟸ Y ↑

✓ يتميز منحنى LM بمنطقتين متميزتين منطقة مصيدة السيولة عند مستويات منخفضة لسعر الفائدة والمنطقة الكلاسيكية عند مستويات مرتفعة لسعر الفائدة.

✓ النقاط الموجودة على منحنى LM تعكس التوازن بين الطلب النقدي والعرض النقدي، على يسار المنحنى هناك فائض عرض نقدي أما على يمين المنحنى عناك فائض في الطلب النقدي

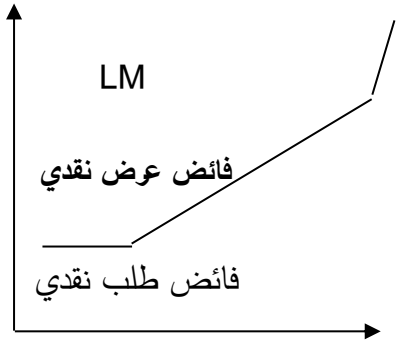

✓ الانتقالات في منحنى LM تكون كنتيجة للعوامل التالية: التغيرات في دالة الطلب على النقود التي تؤثر على سرعة دوران النقود، التغيرات في السياسة النقدية من خلال تغيير عرض النقود.

الإشتقاق الهندسي لمنحنى LM: بنفس طريقة اشتقاق منحنى IS يتم اشتقاق منحنى LM مع اختلاف بسيط في المنحنى رقم 2 الذي يعكس التوازن بين العرض النقدي و الطلب النقدي $Md = L1 + L2$

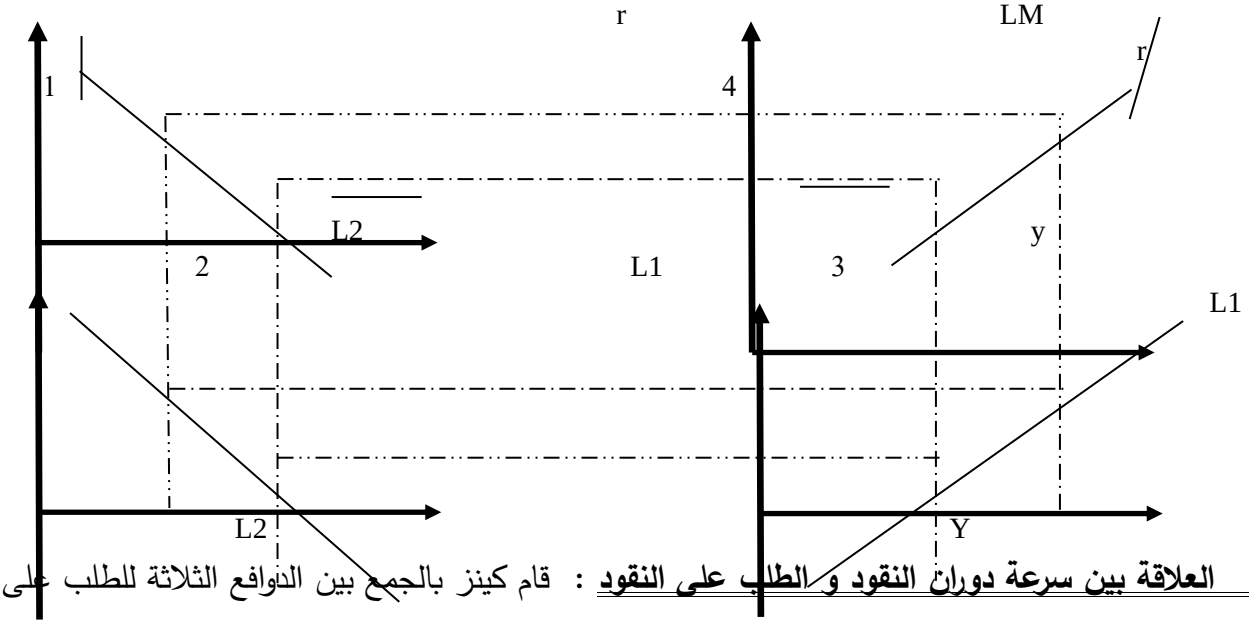

العلاقة بين سرعة دوران النقود و الطلب على النقود : قام كينز بالجمع بين الدوافع الثلاثة للطلب على النقود في دالة واحدة ، حيث قام بالتفرقة بين القيمة الحقيقية و القيمة الإسمية للطلب على النقود حيث أن الطلب النقدي يجب أن يقيم بقدرته الشرائية من خلال إدخال المستوى العام للأسعار P ، و كما رأينا فإن دافع المعاملات و دافع الإحتياط مرتبط بحجم الدخل y أما دافع المضاربة فمرتبط بسعر الفائدة ، و بالتالي فإن دالة الطلب النقدي الكينزية تكون على الشكل التالي: $\frac{Md}{p} = f(r, Y)$ هناك علاقة طردية بين حجم الدخل و الطلب النقدي، بمعنى أنه كلما زاد الدخل زاد الطلب النقدي، و هناك علاقة سلبية بين سعر الفائدة و الطلب النقدي بمعنى كلما زاد سعر الفائدة إنخفض الطلب النقدي، و من خلال المعادلة السابقة يمكننا إستنتاج سرعة التداول النقدي $\frac{PY}{M}$ و هي ليست ثابتة فهي تتغير حسب تغير كل من r و y

$$\frac{P}{Md} = \frac{1}{f(r,Y)}.$$

و بضرب طرفي المعادلة في Y مع فرض أن MS = Md نحصل على معادلة سرعة دوران النقود $V = \frac{PY}{M} = \frac{Y}{f(r,Y)}$

إن إرتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى إنخفاض دالة الطلب النقدي و هدا ما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود و إذا إنخفض سعر الفائدة فسيؤدي هذا إلى زيادة دالة الطلب النقدي و بالتالي إنخفاض سرعة دوران النقود.

التوازن الإقتصادي الكلي أو التوازن الآني IS LM

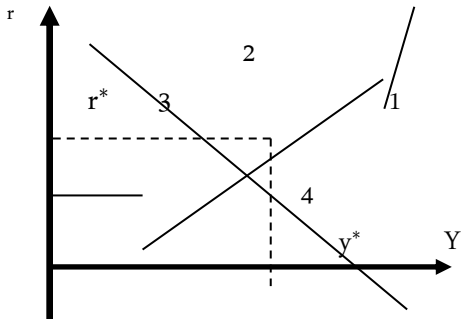

تمثل *y الناتج التوازني وتمثل *r مستوى أسعار الفائدة الموافقة للناتج التوازني ويمكننا استنتاج أربعة مناطق أساسية:

- المنطقة 1 فائض عرض كلي وفائض طلب نقدي؛
- المنطقة 2 فاض عرض كلي وفائض عرض نقدي؛
- المنطقة 3 فائض طلب كلي وفائض عرض نقدي؛
- المنطقة 4 فائض طلب كلي وفاض طلب نقدي.

أنواع أسعار الفائدة :

- **المعدلات الرئيسية taux directeurs** وهي معدلات النقود المركزية التي على أساسها يقرض المصرف المركزي مؤسسات الإقراض كما تحدد على ضوئها معدلات الإقراض ما بين المصارف، و هي تعتبر كأداة للسياسة النقدية و ليس هدف وسيط؛

- **معدلات السوق النقدي بالمعنى الضيق** وهي معدلات الفائدة ما بين البنوك التي على أساسها يتم إقراض البنوك فيما بينها وتتحدد هذه المعدلات إنطلاقا من المعدلات الرئيسية؛

- **معدلات السوق النقدي بالمعنى الواسع** وهي المعدلات التي على أساسها تتداول الأوراق المالية قصيرة الأجل TCN والتي تصدرها البنوك التجارية وتتحدد أيضا من خلال المعدلات الرئيسية؛

- **معدلات السوق المالي الطويلة الأجل** وهي معدلات الفائدة على السندات، وبالتالي فإن هناك علاقة بين مختلف معدلات الفائدة إلا أن أساس التحركات في معدلات الفائدة هو معدلات الفائدة على النقود المركزية

ما هي الجهات المؤثرة في عرض النقود؟ وهل الجهة المؤثرة في عرض النقود هي البنك المركزي فقط؟

طبعا سنجد أن الجهات المؤثرة في عرض النقود أكثر من ذلك. فنجد من يؤثر في عرض النقود في الواقع هو المودعين والمقترضين والبنوك التجارية والبنك المركزي. **المودعين كيف يؤثرون في عرض النقود؟** سواء كان أفراد أو مؤسسات، في الحقيقة قرارهم في إيداع ما لديهم من نقود في البنوك هذا يؤثر في عرض النقود، نفترض أنه في الحقيقة هناك إقبال كبير من الأشخاص على إيداع ما لديهم من نقود لدى البنوك، هذا سيؤدي إلى إعطاء البنوك التجارية قدرة كبيرة على خلق النقود يمكن زيادة عرض النقود. هذا جانب، لكن لو قالوا لا، سنحتفظ بالنقود في مخازن لدينا، هنا سيؤثر سلباً على عملية خلق النقود وعلى عرض النقود. من يؤثر أيضا؟ يؤثر أيضا المقترضين. المقترضين هم الذين في الحقيقة يقترضون من البنوك فقرارهم في الإقتراض من البنوك أو عدم الإقتراض هذا سيؤثر في عملية عرض النقود. أيضا البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود، في الحقيقة من خلال إقبال البنوك التجارية على الإقراض أم لا. فإذا كان هناك إقبال لديها على الإقراض، معنى ذلك أن نسبة الإحتياطي الإضافي ستكون منخفضة جدا. أما إذا كان ليس لديها إقبال على الإقراض، لديها تشاؤم، ستحتفظ بنقود كثيرة لديها، بالتالي نسبة الإحتياطي الإضافي ستكون كبيرة، إذا البنوك التجارية لها تأثير في عرض النقود. البنك المركزي أيضا يؤثر في عرض النقود من جانبين، يؤثر في القاعدة النقدية، (القاعدة نقدية) المقصود بها العملة الموجودة المطبوعة سواء كانت بشكل عملات لدى الناس أو شكل إحتياطيات لدى البنوك سواء إحتياطي إلزامي أو إحتياطي إختياري، إذا البنك المركزي يستطيع أن يؤثر من خلال زيادة القاعدة النقدية: طباعة نقود جديدة، أو من خلال تأثيره في الواقع في نسبة الإحتياطي القانوني، له تأثير في المضاعفة، البنك المركزي يؤثر في القاعدة النقدية نفسها ويؤثر في مضاعفة في عرض النقود.

أن الجهات المؤثرة في عرض النقود:

1- المودعون من الإفراد والمؤسسات من خلال تحديد نسبة ما يودعونه لدى البنوك وما يحتفظون به خارج خزائن البنوك.

2- المقترضون من الأفراد والمؤسسات ومدى رغبتهم في لإقتراض من البنوك

3- البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود من خلال الإستفادة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنك المركزي

4- نسبة الإحتياطي الإضافي: يعني البنك المركزي قد يخفض سعر الخصم الذي يقرض به البنوك التجارية وبالتالي تكون تكلفة الإقتراض بالنسبة للبنوك منخفضة، البنك المركزي يؤثر في عرض النقود من خلال التغيير في القاعدة النقدية عن طريق:

أ- **عمليات السوق المفتوحة:** هي عملية بيع وشراء السندات الحكومية، فإذا قام البنك المركزي بشراء سندات حكومية يعني أنه يأخذ السندات ويضخ مقابلها سيولة جديدة أي أنه سيزيد من عرض النقود، أي سيزيد من القاعدة النقدية. إذا عملية شراء السندات الحكومية يعني زيادة في القاعدة النقدية أي زيادة عرض النقود. أما عملية إذا قام بنك المركزي ببيع السندات الحكومية فمعنى ذلك أنه سوف يسحب السيولة، سيقلل من القاعدة النقدية. إذا البنك المركزي يؤثر في القاعدة النقدية من خلال عملية السوق المفتوحة ويؤثر في القاعدة النقدية من خلال سعر الخصم كما قلنا، **ما هو سعر الخصم؟** هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إقراضه للبنوك التجارية، فإذا قرر خفض سعر الخصم فهذا يعني أن تكلفة الإقراض بالنسبة للبنوك التجارية منخفضة فسيقبل على الإقتراض، أما إذا رفع سعر الفائدة فهذا يعني أن تكلفة الإقتراض مرتفعة وبالتالي سوف يقللوا من الإقتراض.

ب- سعر الخصم: ومن خلال التأثير في مضاعف عرض النقود عن طريق التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني.

السياسة النقدية في الأجل القصير Monetary Policy in the Short Run

- عندما تكون الأسعار ليس لديها ما يكفي من الوقت للتغيير يمكن للبنك المركزي أن يؤثر في مستوى أسعار الفائدة في الإقتصاد.
- أسعار الفائدة تتحد بواسطة العرض والطلب على النقود.
- البنك المركزي يمكن أن يغير مستوى سعر الفائدة من خلال التحكم في المعروض من النقود.
- لتغيير عرض النقود، البنك المركزي يستخدم عمليات السوق المفتوحة عن طريق شراء وبيع السندات الحكومية.
- عندما يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة، الإنفاق الإستثماري يزداد ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي يزداد.

الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

- لكن هناك حدوداً للمدى الذي يمكن للبنك المركزي السيطرة على الإقتصاد في المدى الطويل، التغيرات في عرض النقود تؤثر في الأسعار فقط وليس على مستوى الإنتاج.

نموذج سوق النقود Model of the Money Market

نموذج سوق النقود يجمع بين عرض النقود والطلب على النقود معا التي يحددها البنك المركزي، طبعا قلنا عرض النقود يؤثر في أربع جهات لكن البنك المركزي يعتبر المؤثر الأساسي بحكم أنه يؤثر في مضاعف عرض النقود ويؤثر في القائمة النقدية، إذا نموذج سوق النقود يجمع بين عرض النقود والطلب على النقود التي يحددها الجمهور.

الطلب على النقود The Demand for Money

النقود مجرد جزء من الثروة، يمكنك الإحتفاظ بالأصول مثل الأسهم أو السندات، أو الإحتفاظ بالثروة في شكل نقود. (يعني إما تحتفظ بالثروة على شكل نقود سائلة أو تحتفظ بها في شكل أصول كأسهم وسندات)

الإحتفاظ بالثروة في شكل عملة أو ودائع جارية والتي يُدفع لها قليلا من الفائدة أو فائدة منعدمة (كما قلنا في عملية الودائع الجارية ليس هناك أي فوائد). يعني أنك تضحي بالدخل خالي من الفوائد والأرباح التي تدرها الأسهم والسندات.

الطلب على النقود يقوم على مبدأ تكلفة الفرصة البديلة: مبدأ تكلفة الفرصة البديلة لشيء ما، هو ما كنت تضحي به للحصول على هذا الشيء.

تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بالنقود هو: العائد الذي يمكن الحصول عليه من خلال الإحتفاظ بالنقود في شكل أصول أخرى.

سعر الفائدة السوقي هو: مقياس تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بالنقود. (يعني سعر الفائدة هي تعبر في الواقع عن تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بالنقود سائلة).

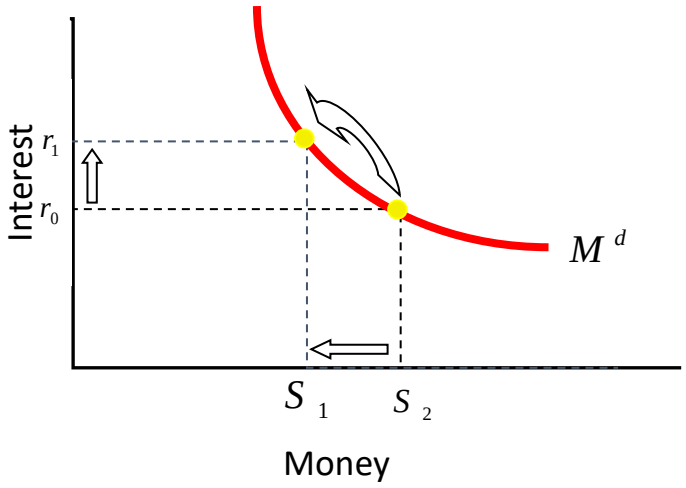

هنا الآن رسمنا منحنى طلب ووجدنا أن هناك على المحور الرأسي سعر الفائدة (Interest rates)، وعلى المحور الأفقي النقود (Money). إذا هذا المنحنى هو (منحنى الطلب على النقود) وهو يحكي علاقة عكسية بين سعر الفائدة التي مع المحور الرأسي وبين النقود، وقلنا وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لأجل المضاربة؟ لأن ارتفاع سعر الفائدة يعني إرتفع تكلفة الإحتفاظ بالنقود (تكون عالية)، وبالتالي الطلب على النقود سيقل لأجل انتهاز الفرصة للحصول على هذا العائد.

ما هي العوامل التي تزيد الطلب على النقود؟

1- زيادة المستوى العام للأسعار.

2- الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ما هي العوامل التي تقلل الطلب على النقود؟

1- إنخفاض المستوى العام للأسعار.

2- إنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

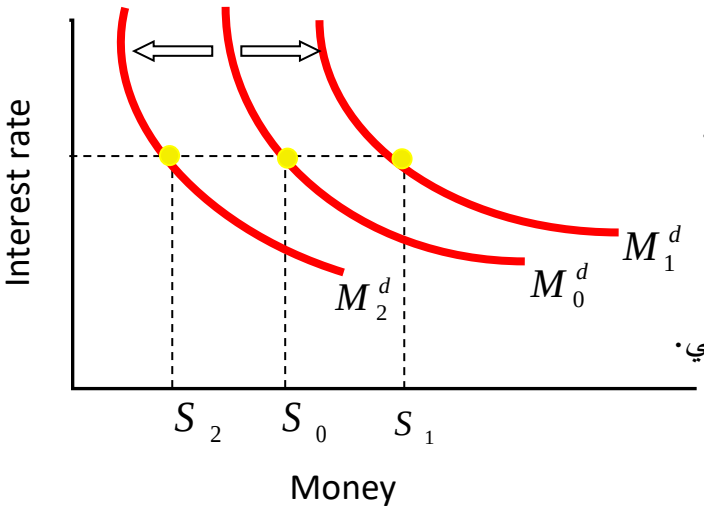

الطلب على النقود لغرض السيولة The Liquidity demand for money

يشير إلى رغبة الأفراد في الإحتفاظ بالأصول التي يمكن تحويلها وبسهولة إلى وسيلة للتبادل، مثل العملة أو الحسابات الجارية، حتى يتمكنوا من جعل تنفيذ المعاملات يتم بسرعة فائقة. يوجد أيضا الطلب على بعض أنواع النقود بواسطة الأفراد والتي توجد في M_2 مثل حساب الإدخار، وذلك من أجل تجنب خطر الإنخفاض في أسعار الأسهم أو السندات. هذا الطلب على النقود الذي هو أكثر أماناً من الأصول الأخرى يسمى بالطلب على النقود لغرض المضاربة.

التوضيح: لغرض إجراء المعاملات والإحتياط هو في الحقيقة نفس المدرسة الكلاسيكية و(كينز)متفقون على هذا. ما أضافه (كينز) هو الطلب على النقود لغرض المضاربة. والمقصود بـ(الطلب على النقود لغرض المضاربة) ، يعني الإحتفاظ بالنقود لإنتهاز الفرصة المناسبة لعملية شراء السندات الحكومية. أن تحتفظ بالنقود

لأجل أنك تجد الفرصة إذا كانت مناسبة لتشتري سندات حكومية. فهذا الطلب على النقود لغرض المضاربة أي عملية البيع والشراء في السندات الحكومية.

توازن سوق النقود Money Market Equilibrium:

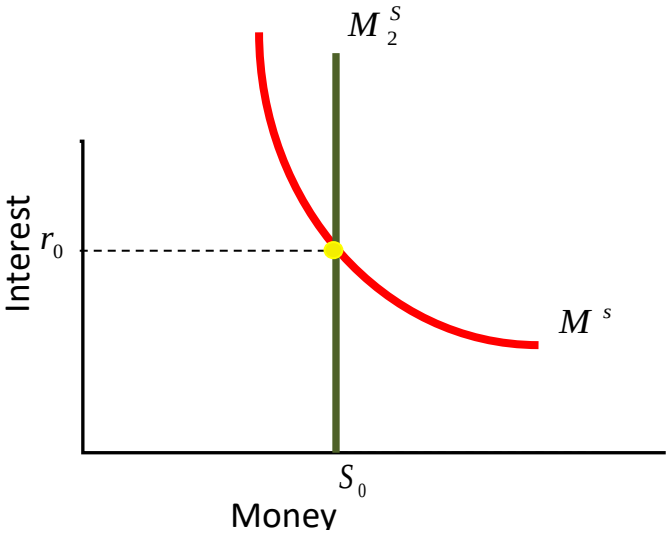

توازن سوق النقود يحدث عندما يلتقي عرض النقود مع الطلب على النقود، هنا الآن رسمنا منحنى العرض على شكل عمودي ومنحنى الطلب على النقود بالشكل المعتاد سالب الميل. نفترض أن عرض النقود يتحدد بواسطة البنك المركزي، ولذا فإننا نفترض أنه مستقل عن سعر الفائدة.

– في نموذج سوق النقود، منحنى عرض النقود هو منحنى العرض الرأسي.

– عند جمع عرض النقود مع الطلب على النقود يتحدد سعر الفائدة التوازني وهو r_0

– عند سعر الفائدة التوازني r_0 الكمية المعروضة من النقود تساوي الكمية المطلوبة.

– عند سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة التوازني سيتولد فائض في المعروض من النقود، ومن ثم فإن سعر الفائدة سوف يميل إلى الإنخفاض، ويحدث العكس عند سعر فائدة أقل من سعر الفائدة التوازني. (أي عند سعر فائدة أقل سيكون هناك فائض في الطلب وبالتالي سعر الفائدة سيميل إلى الإرتفاع).

التغير في سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة

الزيادة في المعروض من النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة بشراء السندات الحكومية يتسبب في نقل عرض النقود إلى اليمين، ويؤدي إلى إنخفاض السعر التوازني.

التوضيح: إذا كان هناك شراء سندات حكومية بواسطة البنك المركزي هنا سينتقل منحنى العرض إلى اليمين، ونتيجة لذلك إذا إنتقل منحنى العرض لليمين، سعر الفائدة سينخفض من r_0 إلى r_1. من ناحية أخرى، إذا كان البنك المركزي يبيع سندات في السوق المفتوحة، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض المعروض من النقود وزيادة أسعار الفائدة. (وبالتالي منحنى عرض النقود سينتقل إلى اليسار إلى M_2^S والنتيجة هي أن سعر الفائدة سيرتفع من r_0 إلى r_1)

أسعار الفائدة والاستثمار والإنتاج Investment and Output،Interest Rates

العرض والطلب على النقود يحددان سعر الفائدة، وهو ما يتسق مع مستويات معينة من الإستثمار والإنتاج في الإقتصاد. ننظر إلى الرسم..

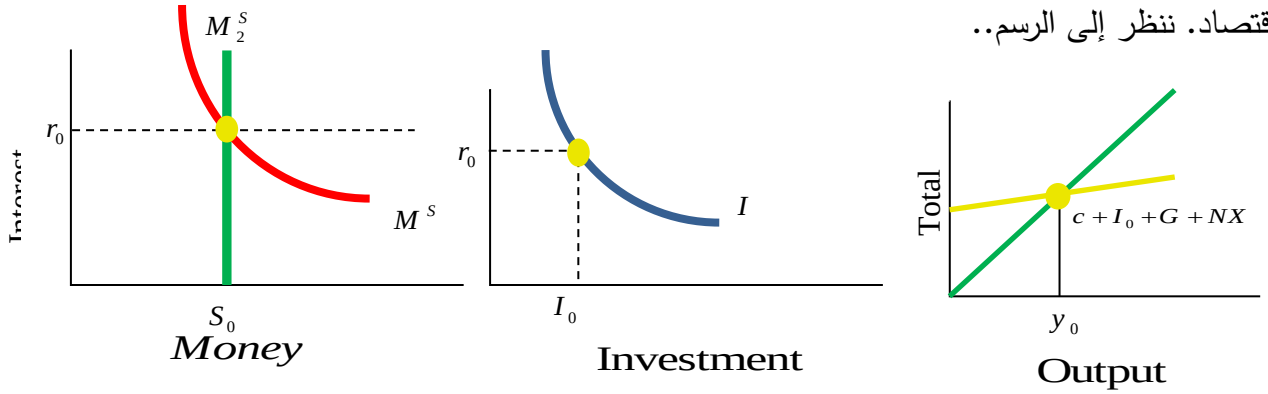

التوضيح: الرسم الأول على اليسار هو رسم يحدد سعر الفائدة التوازني حيث إلتقاء منحنى الطلب على النقود مع منحنى عرض النقود الذي هو العمودي، نقطة تقاطعهما في الحقيقة أنتجت سعر الفائدة التوازني الذي هوr_0، r_0 في الحقيقة سيكون الطلب على الإستثمار هو عند I_0 بمعنى أن الإستثمارات تعتمد على سعر الفائدة. إذا إنخفضت أسعار الفائدة، حجم الإستثمارات سيزيد. وسبق أن قلنا أن سعر الفائدة تُعتبر تكلفة على المقترض. فإذا إنخفضت أسعار الفائدة هذا سيغري المستثمرين على المزيد من الإقتراض وقيام الكثير من المشاريع، لأن تكلفة الإقتراض منخفضة. ولهذا رسمنا منحنى الإستثمار كعلاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية الإستثمارات المطلوبة، بمعنى إذا إنخفض سعر الفائدة كمية الإستثمار سوف تزيد، وعكس صحيح.

بعد ذلك نعود إلى الرسم مرة أخرى ننظر أن هناك الرسم الذي سبق وتعرفنا عليه الذي هو خط 45 درجة مع الطلب الكلي، وضعنا النقطة التوازنية عند Y_0 هذا وضعناه عند ماذا؟ عندما إفترضنا أن الإستثمار هو I_0 بمعنى أنه لو تغير سعر الفائدة، حجم الإستثمارات سوف تتغير، وبالتالي دالة الطلب الكلي سوف تنتقل إلى أعلى. والذي تغير في الرسم؛ تغير سعر الفائدة بسبب زيادة عرض النقود، ثم بعد ذلك هذه الزيادة في عرض النقود أدت إلى إنخفاض سعر الفائدة وإنخفاض سعر الفائدة أدى إلى إنخفاض تكلفة الإقتراض بالنسبة للمستثمرين، فزاد الطلب على الإستثمار وبالتالي نجد أن الطلب الكلي إنتقل إلى أعلى ونتج عن ذلك زيادة في مستوى الإنتاج التوازني. هنا ربطنا بين سعر الفائدة وبين مستوى الإنتاج التوازني.

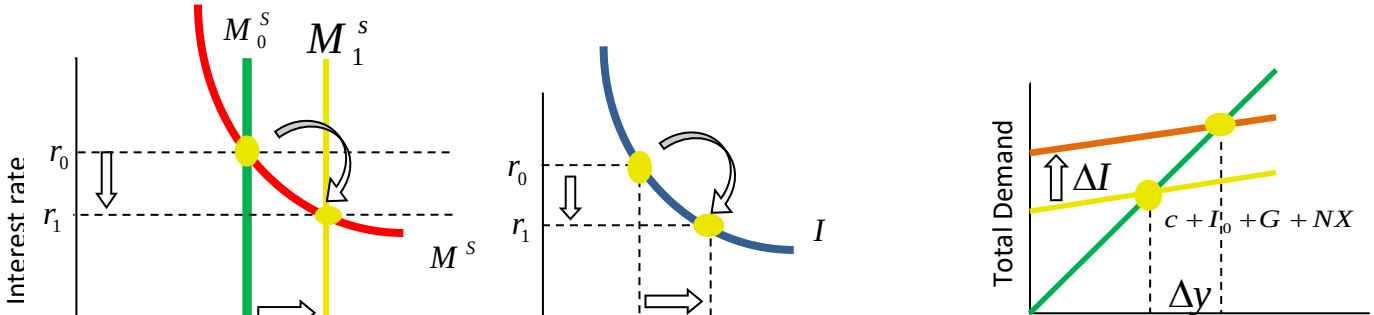

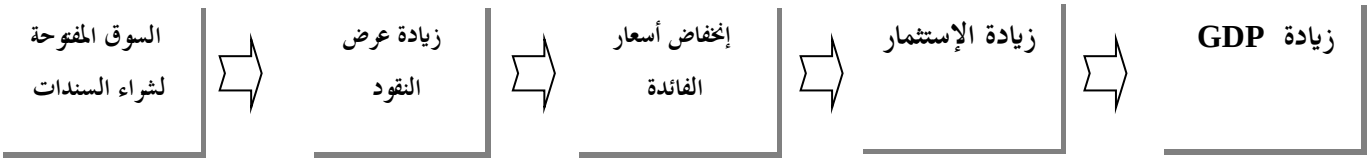

بمعنى أن البنك المركزي قام بشراء سندات حكومية فأخذ السندات وبدلاً عن هذه السندات ضخ سيولة في الإقتصاد. طبعاً هذا سيؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة. إنخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى أن حجم الإستثمارات (كما هو في الرسم)، يعني الرسم الأول يحدد التوازن في سوق النقود، والرسم الثاني (في الوسط) يحدد ماذا يحدث في الإستثمار، إذا هنا إنخفض سعر الفائدة وحجم الإستثمارات زادت ولهذا حجم الإستثمار زاد من I_0 إلى I_1 ، ولهذا نجد أن الطلب الكلي إنتقل إلى أعلى، لاحظ في الرسم الأخير جهة اليمين، دالة الطلب الكلي إنتقلت إلى أعلى ووضعنا سهم أي إنتقل بمقدار ΔI ، يعني مقدار التغير في الإستثمار الذي هو (Investment)، هذا أدى إلى نقطة توازنية جديدة وهي y_1 وهو لاشك أنه مستوى توازني أكبر من y_0، هذا المستوى – مستوى الإنتاج الجديد – بين لنا أن السياسة النقدية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج .

(من خلال النظر إلى الرسم) نستطيع أن نثبت أن السياسة النقدية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، وبالتالي إنخفاض في مستوى البطالة في الأجل القصير وهذا ما حدث، عرض النقود زاد بواسطة البنك المركزي فأدى إلى إنخفاض سعر الفائدة، ثم تبعه زيادة في حجم الإ ستثمارات، الطلب الكلي زاد وبالتالي مستوى الإنتاج الكلي زاد، فإذا زاد مستوى الإنتاج الكلي لا شك أن مستوى البطالة سوف ينخفض. وهذا إثبات أن السياسة النقدية يمكن أن تُحدث زيادة في الإنتاج والتي كما قلنا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن الأسعار سوف تزيد.

السياسة المالية والنقدية: يمكن لنا توضيح الآثار المترتبة على قيام الدولة بإتباع السياسة المالية والنقدية، بإختبار مدى فعالية السياسات السابقة ضمن نموذج (LM – IS).

السياسة المالية: يوجد نوعين من السياسات المالية التي يمكن للحكومة إتباعها من أجل الوصول بالاقتصاد إلى مستوى الإستخدام الكامل، فالنوع الأول عبارة عن سياسة مالية توسعية تقوم على زيادة

الإنفاق الحكومي أو زيادة الإعانات أو تخفيض الضرائب، أو تطبيقهم معا. أما النوع الثاني فهو عبارة عن سياسة مالية إنكماشية تقوم على تخفيض الإنفاق الحكومي أو تخفيض الإعانات أو زيادة الضرائب أو تطبيقهم معا.

ولتوضيح كل من السياستين السابقتين يمكن الاستعانة بالشكل البياني التالي:

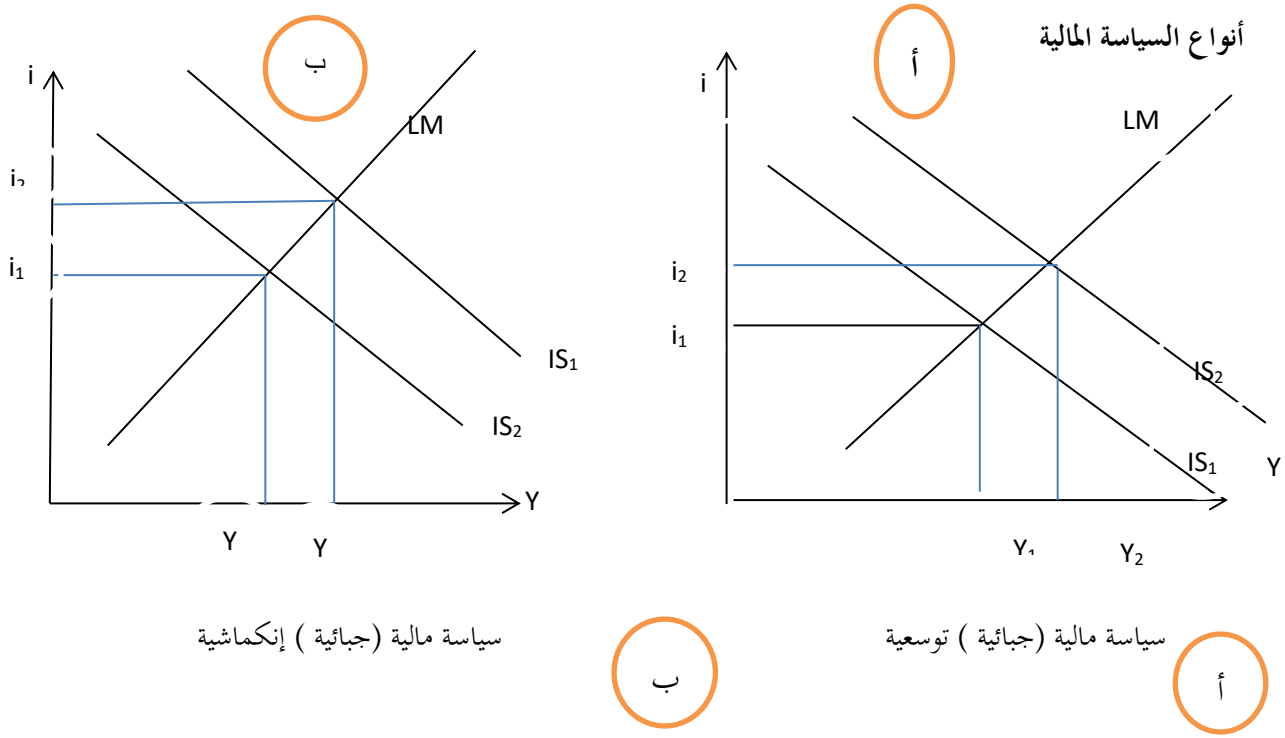

أ سياسة مالية (جبائية) توسعية

ب سياسة مالية (جبائية) إنكماشية

تجدر الإشارة، أنه يمكن استنتاج قيمة مضاعف السياسة المالية بالرجوع إلى معادلة الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني.

المضاعفات بالنسبة للدخل:

- مضاعف الإنفاق الحكومي :

$$KG = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+bt+m}$$

- مضاعف الضرائب :

$$KT = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b+bt+m}$$

المضاعفات بالنسبة لسعر الفائدة:

- مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$KFBGi = \frac{\Delta i}{\Delta G0} = \frac{\Delta i}{\Delta I0} = \frac{k}{m(1-b+bt)+gk}$$

- مضاعف الضرائب:

$$KFBTi = \frac{\Delta i}{\Delta T0} = \frac{-bk}{m(1-b+bt)+gk}$$

<u>السياسة النقدية</u> : تتمثل أهم أدوات السياسة النقدية في زيادة عرض النقود كسياسة نقدية توسعية، ومن ناحية أخرى فان تخفيض العرض النقدي يعد بمثابة سياسة نقدية إنكماشية .والشكل البياني التالي يبين كل نوع من أنواع السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي.

أنواع السياسة النقدية

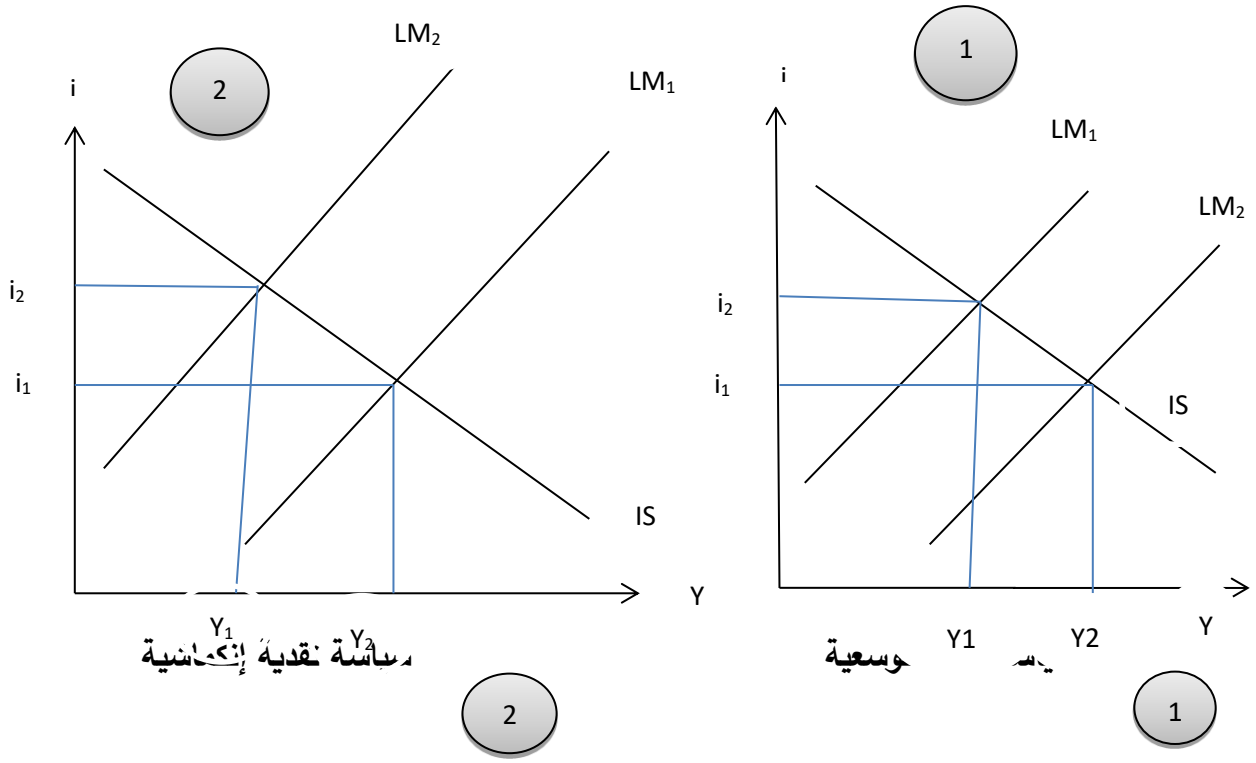

وسعية

سياسة نقدية إنكماشية

وتجدر الإشارة، أنه يمكن استنتاج قيمة مضاعف السياسة النقدية بالرجوع إلى معادلة الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني .

المضاعفات بالنسبة للدخل:

$$KFMY = \frac{\Delta Y}{\Delta M0} = \frac{g}{m(1-b+bt)+gk}$$

المضاعفات بالنسبة لسعر الفائدة:

$$KFMi = \frac{\Delta i}{\Delta M0} = \frac{-(1-b+bt)}{m(1-b+bt)+gk}$$

فعالية السياسة المالية والنقدية: تتوقف فاعلية السياسة المالية والنقدية على درجة مرونة منحنى IS، وأيضا على درجة مرونة منحنى LM

- مدى فاعلية السياسة المالية التوسعية: يعتمد قياس فاعلية السياسة المالية التوسعية على درجة مرونة منحنى IS، وعلى درجة مرونة منحنى LM وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

- تكون السياسة المالية كبيرة الفاعلية في حالة كون منحنى IS. قليل المرونة أي كبير الانحدار أو الميل، وتكون السياسة المالية قليلة الفاعلية في حالة كون منحنى IS كبير المرونة أي قليل الانحدار أو الميل:

ويمكن توضيح ما سبق، بالشكل البياني التالي:

فعالية السياسة المالية وفقا لمرونة منحنى IS

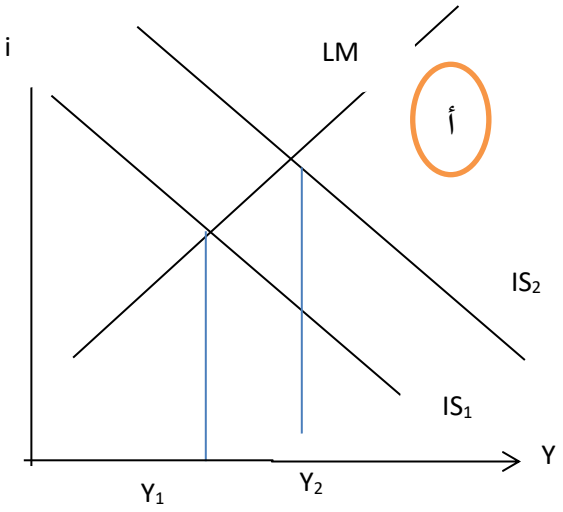

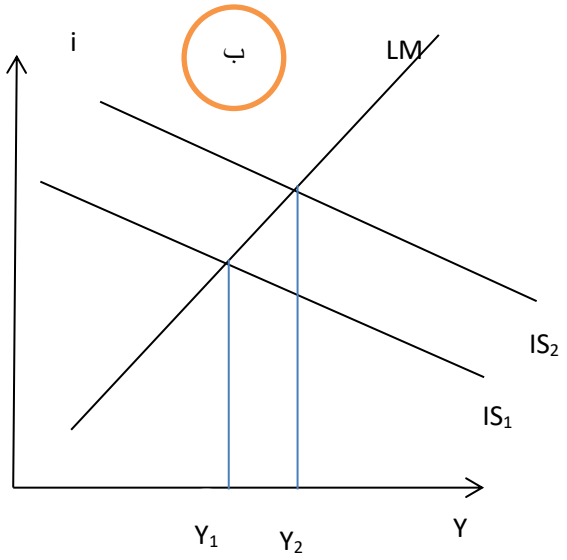

أ سياسة مالية كبيرة الفاعلية (منحنى IS قليل المرونة) ب سياسة مالية قليلة الفاعلية (منحنى IS كبير المرونة)

مدى فاعلية السياسة النقدية التوسعية : تتوقف فاعلية السياسة النقدية التوسعية على كل من مرونة منحنى LM وأيضا مرونة منحنى IS، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

– تكون السياسة النقدية التوسعية كبيرة الفاعلية عندما يكون منحنى LM قليل المرونة أي كبير الانحدار أو الميل، بينما تكون السياسة النقدية قليلة الفاعلية في حالة كون منحنى LM كبير المرونة أي قليل الانحدار أو الميل .ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

فعالية السياسة النقدية وفقا لمرونة منحنى LM:

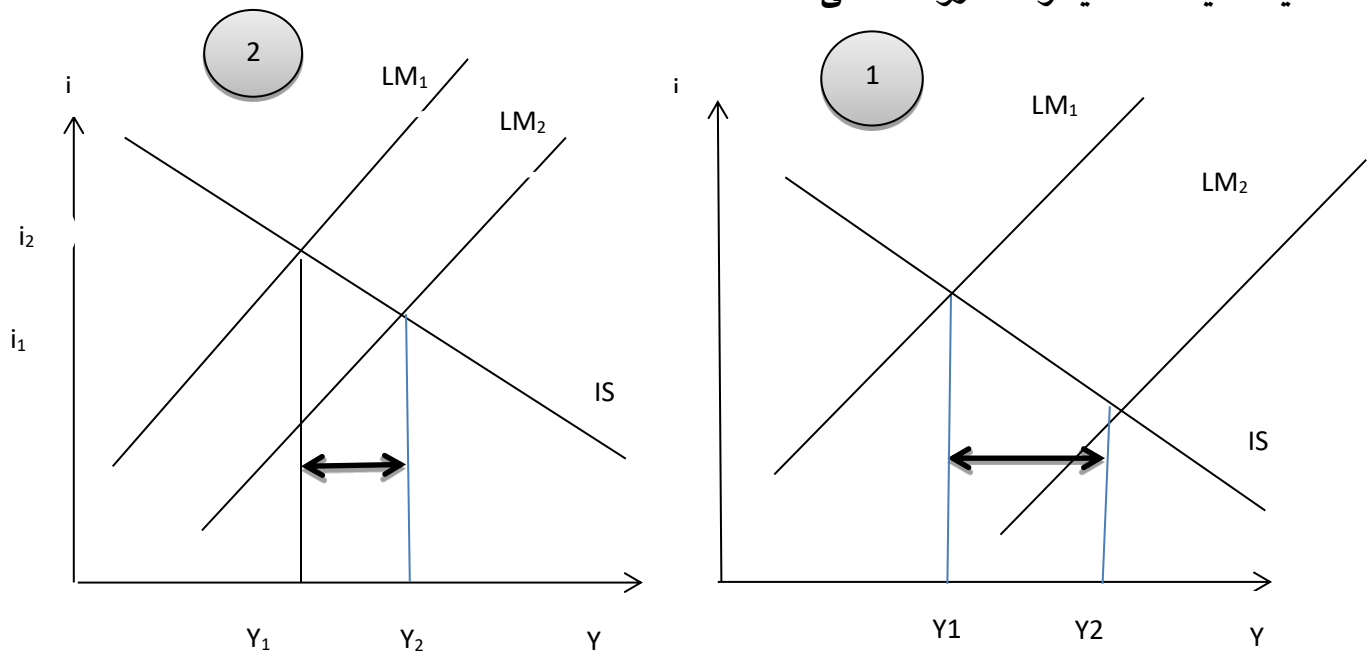

1 سياسة نقدية كبيرة الفاعلية (منحنى LM قليل المرونة)

2 سياسة نقدية قليلة الفاعلية (منحنى LMكبير المرونة)

– تكون السياسة النقدية التوسعية كبيرة الفاعلية عندما يكون منحنى LM قليل المرونة أي كبير الانحدار أو الميل، بينما تكون السياسة النقدية قليلة الفاعلية في حالة كون منحنى LM كبير المرونة أي قليل الانحدار أو الميل

– تكون السياسة النقدية التوسعية كبيرة الفاعلية في حالة كون منحنى IS كبير المرونة أي قليل الانحدار أو الميل، بينما تكون تلك السياسة قليلة الفاعلية في حالة كون منحنى IS قليل المرونة أي كبير الانحدار أو الميل.

وتجدر الاشارة، أن هناك عدة تساؤلات يمكن طرحها مفادها:

– متى تكون السياسة المالية الفاعلية؟ ومتى تكون السياسة المالية كاملة الفاعلية؟

إن الاجابة على هذه الأسئلة يعتمد على درجة مرونة منحنى LM، لذا قبل الاجابة على هذه الأسئلة يجب التعريج على شكل منحنى LM. ودرجة المرونة الخاص بها، والشكل الموالي يبرز هذا المنحنى.

شكل منحنى LM

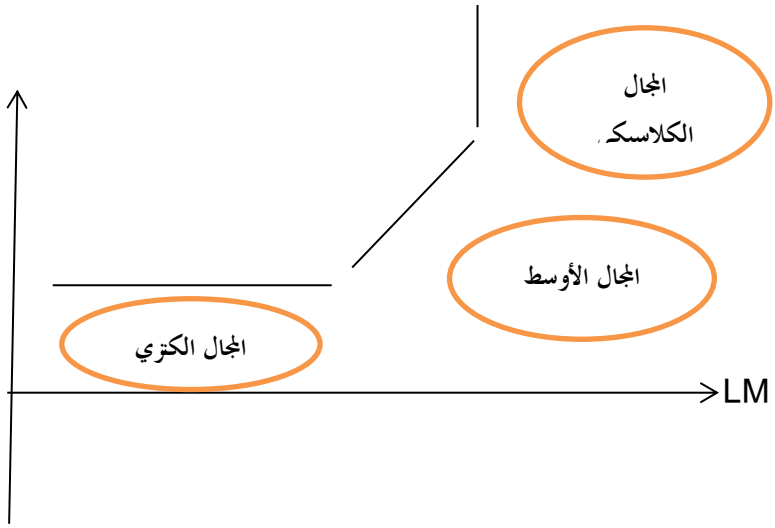

من الشكل البياني السابق يمكن القول أن المنحنى يقسم إلى ثلاثة مجالات وهي: المجال الكنزية و الذي يأخذ فيه منحنى LM شكل خط مستقيم (أفقيا)، حيث لا يوجد طلب نقدي بدافع المعاملات والطوارئ. أما المجال الثاني يسمى بالمجال الأوسط والذي يكون فيها منحنى LM ذو ميل موجب، والمجال الثالث يطلق عليه بالمجال الكلاسيكية يأخذ فيه المنحنى LM شكل خط عمودي، حيث لا يوجد طلب نقدي لأغراض المضاربة، بل يوجد طلب نقدي لأغراض المعاملات، وبالتالي فان مرونة منحنى LM تكون منعدمة. ومن أجل معرفة فعالية السياسة المالية من عدمها نستعين بالشكل البياني التالي:

الفعالية الكاملة للسياسة المالية من عدمها

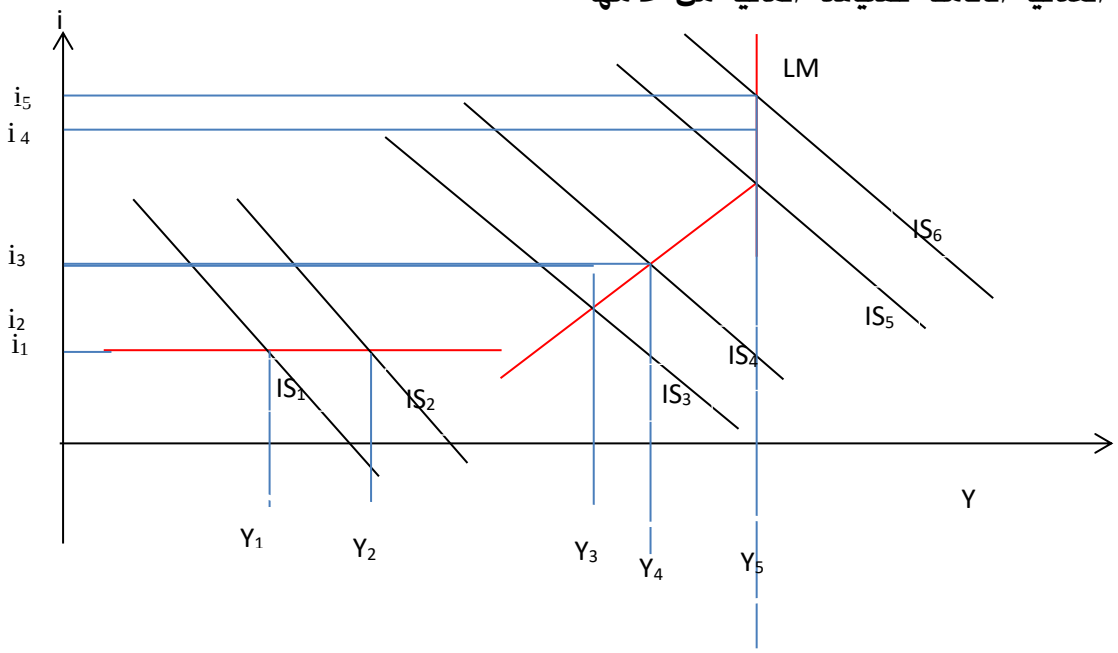

من خلال الشكل البياني، يلاحظ أن السياسة المالية تعتبر كاملة الفاعلية في المجال الكنزي حيث يرتفع الدخل التوازني من Y1 إلى Y2 ، بينما يبقى سعر الفائدة ثابت وبالتالي فان السياسة المالية لا تؤدي الى حدوث اثر المزاحمة على الاستثمار. أما في المجال الأوسط تكون السياسة المالية التوسعية أقل فاعلية من المجال الكنزي، أما في المجال الكلاسيكي فان السياسة المالية التوسعية تكون عديمة الفاعلية ذلكIS. لأن الدخل يبقى ثابتا مهما تغيير منحنى.

وتجدر الإشارة، أنه من أجل معرفة فعالية السياسة النقدية من عدمها نستعين بالشكل البياني التالي:

الفعالية الكاملة للسياسة النقدية من عدمها

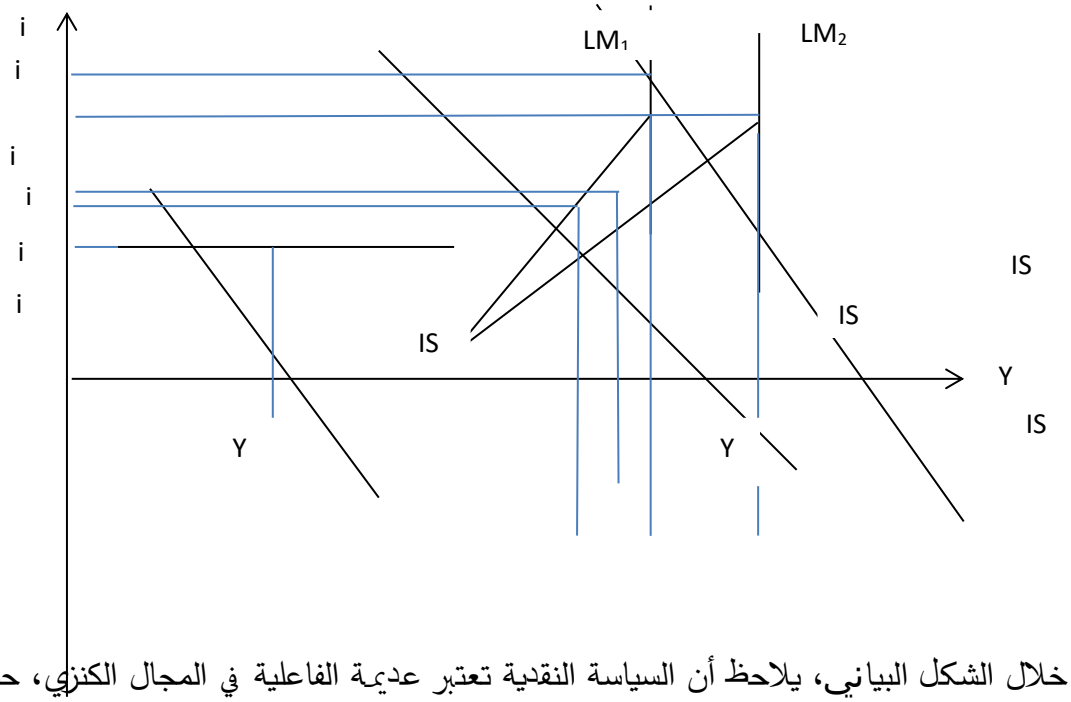

من خلال الشكل البياني، يلاحظ أن السياسة النقدية تعتبر عديمة الفاعلية في المجال الكنزي، حيث يبقى الدخل التوازني ثابتا، أما في المجال الأوسط تكون السياسة النقدية التوسعية فعالة في زيادة الدخل التوازني، أما في المجال الكلاسيكي فان السياسة النقدية التوسعية تكون كاملة الفاعلية ذلك لأن الدخل التوازني يتزايد وبالمقابل ينخفض سعر الفائدة.

السياسة الجبائية:

تهدف السياسة الجبائية التوسعية إلى تحقيق نمو اقتصادي وزيادة التشغيل عن طريق تطبيق الأدوات الجبائية(T_R ، T_X ،G) ، بينما تهدف السياسة النقدية إلى التحكم في الكتلة النقدية ومن ثم التضخم. ومن أجل تحقيق الهدفين معا يجب التوفيق بين السياستين، أي تضافر جهود السلطة التنفيذية والسلطة النقدية.

أولا: السياسة الجبائية التوسعية:

1- فعالية السياسة الجبائية التوسعية وأثر المزاحمة: عند التوازن اللآني في كل من السوق السلعي والسوق النقدي معا، يتحدد الناتج التوازني (Ye) ، غير أن هذا المستوى من الناتج ليس مستوى الناتج عند التشغيل الكامل، لذا تتدخل الحكومة من خلال سياسة جبائية توسعية لتحقيق نمو في مستوى الناتج .

شكل سياسة جبائية توسعية

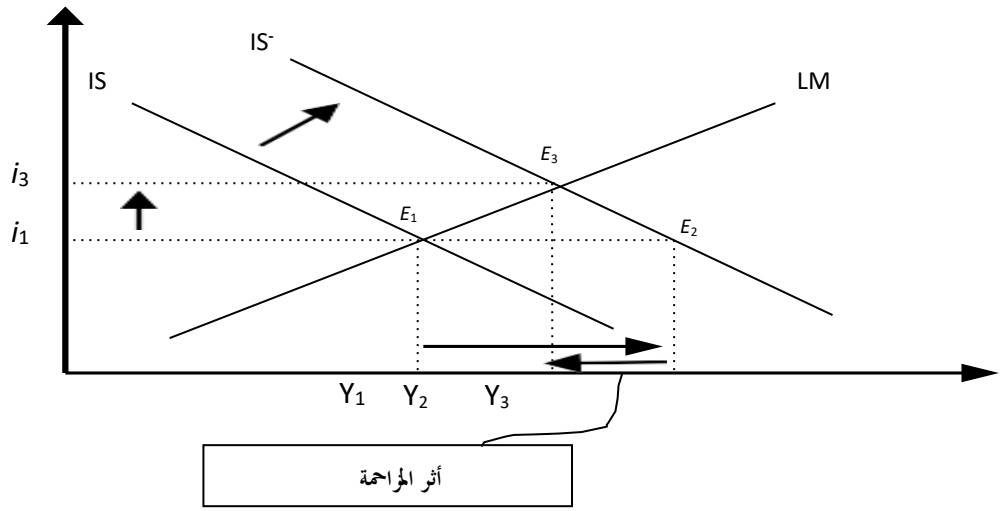

نفرض أن الحكومة قررت زيادة الإنفاق الحكومي لإنعاش الاقتصاد، نتيجة لذلك فإن منحنى (IS) ينزاح نحو اليمين بفعل المضاعف بمقدار $K_G \times \Delta G$ فإن النقطة E_2 لا تمثل توازنا في سوق السلع والخدمات، ولكنها تمثل إختلالا في سوق النقد (ف ط ن).

لإعادة التوازن لهذا السوق تتجه أسعار الفائدة نحو الارتفاع نتيجة ارتفاع الطلب على النقود من أجل المعاملات، ونتيجة ارتفاع أسعار الفائدة فإن الناتج يتجه نحو الانخفاض، لان كل زيادة في أسعار الفائدة نؤدي إلى تراجع الاستثمار وبالتالي الناتج. تسمى هذه الخسارة في النمو (تراجع من Y_3 إلى Y_2) **بأثر المزاحمة أو الطرد**. نستنتج أن سبب أثر المزاحمة هو تطبيق سياسة جبائية توسعية.

ونستنتج في المحصلة أن السياسة الجبائية التوسعية فعالة أي تؤدي إلى ارتفاع الناتج (من Y_1 إلى Y_3) في ظل اقتصاد مغلق.

2- السياسة النقدية التوسعية:

– فعالية السياسة النقدية التوسعية: نفترض أن البنك المركزي قرر زيادة مخزون النقود بهدف إنعاش الإقتصاد الوطني نتيجة لذلك فإن منحنى LM(ينزاح نحو الأسفل من LM_1 إلى LM_2 كما يبينه الشكل الموالي) دلالة على إنخفاض سعر الفائدة .

كما نعلم أن كل زيادة في مخزون النقود بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني (زيادة منح القروض، ...)،تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية ومنه زيادة معدلات التضخم وتدهور قيمة الأرصدة الحقيقية .

نتيجة لذلك يقوم المتعاملون الإقتصاديون بالتخلص من السيولة عن طريق الإستثمار في شراء الأرصدة و السندات مهما يحدث خلل في سوق الأرصدة (سعر الأرصدة يرتفع مسببا إنخفاض في سخر الفائدة) لذلك فإن منحنى LM(ينزاح نحو الأسفل إلى اليمين) بمقدار يساوي مقدار المضاعف النقدي . كما نعلم أن كل زيادة في مخزون النقود تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، ومنه زيادة معدلات التضخم وتدهور قيمة الأرصدة الحقيقية، نتيجة لذلك يقوم المتعاملون الاقتصاديون بالتخلصُ من السيولة عن طريق الاستمرار في شراء السندات مما يحدث خللا في سوق الأرصدة (سعر الأرصدة يرتفع مسببا انخفاض في سعر الفائدة) فسعر الفائدة ينخفض لتقليل الطلب على الأرصدة .

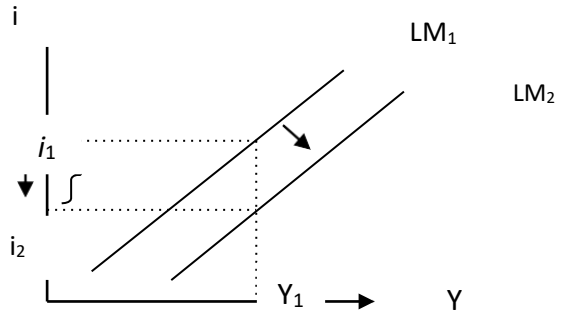

–

Δi

i

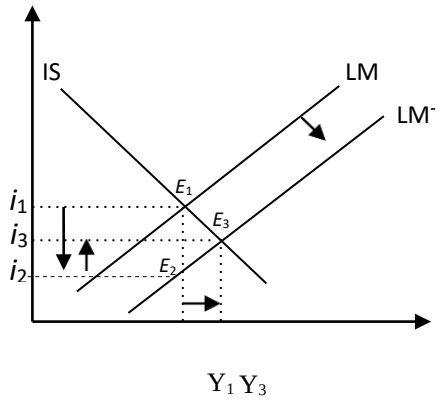

الحالة الكينزية المتطرفة والحالة الكلاسيكية المتطرفة:

1. الحالة الكينزية المتطرفة: من عبارة مضاعف السياسة الجبائية نجد أنه يتعلق بقيم كل مرونة الاستثمار في سعر الفائدة ومضاعف الإنفاق البسيط K، ومعامل مرونة الطلب على النقود من أجل المضاربة (α).

أي أن السياسة الجبائية التوسعية فعالة (ترفع الناتج) والسياسة النقدية عقيمة. ويمكن توضيح ذلك:

i

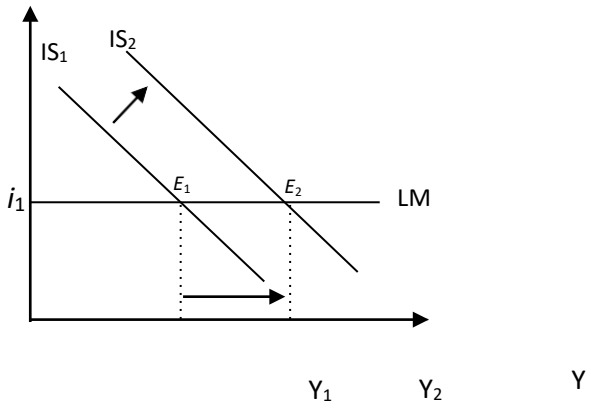

نلاحظ أن منحنى (LM)أفقي تماما لأن ميله معدوم وعليه فإن تنفيذ سياسة جبائية توسعية يؤدي إلى زيادة الناتج حيث تنتقل نقطة التوازن من E_1 إلى E_2 محققة ارتفاع في مستوى الناتج مع توازن آني في كلا السوقين. وتنفيذ سياسة نقدية توسعية لن يؤثر على نقطة.

ويسمي كينز هذه الحالة بمصيدة السيولة، وهي تعني اقتصاديا أن سعر الفائدة يبقى ثابت مهما تغير (Y) أو مهما تغير الطلب على النقود. بعبارة أخرى فإن الأشخاص مستعدون لطلب كميات معتبرة من النقود مهما كان سعر الفائدة.

2. الحالة الكلاسيكية المتطرفة:

من عبارة مضاعف السياسة النقدية نجد أنه يتعلق بقيم كل مرونة الاستثمار في سعر الفائدة، ومعامل الطلب على النقود من أجل المضاربة M_a ، ومضاعف السياسة الجبائية. أي أن السياسة النقدية فعالة والسياسة الجبائية عقيمة، ويمكن توضيح ذلك هندسيا:

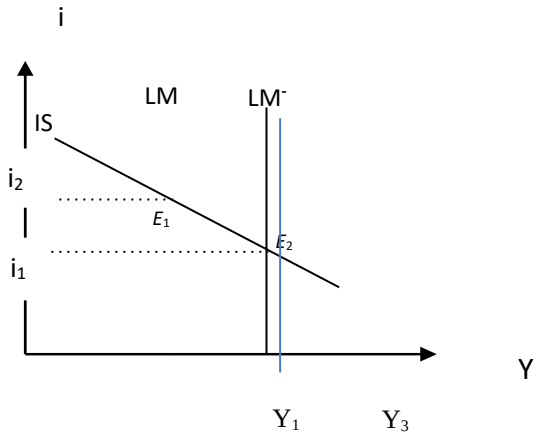

نلاحظ أن منحنى (LM) عمودي تماما لأن ميله $\infty \approx$ وعليه فإن تنفيذ سياسة جبائية توسعية لن يؤدي إلى زيادة الناتج بل يؤدي فقط إلى ارتفاع سعر الفائدة. في حين أ ن تنفيذ سياسة نقدية توسعية يدفع إلى تحرك منحنى (LM) نحو اليمين لتنتقل نقطة التوازن من E_1 إلى E_2 محققتا ارتفاع في مستوى الناتج وانخفاض في مستوى سعر الفائدة مع توازن آني في كلا السوقين.

حل مشكلة المزاحمة أو الطرد: رأينا سابقا أن تطبيق سياسة جبائية توسعية يسبب ظاهرة سميناها أثر المزاحمة أو الطرد وهي عبارة تلك الخسارة في النمو ناتجة عن ارتفاع سعر الفائدة. للتخلص من هذه الظاهرة لا بد من تدخل السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي من خلال زيادة المعروض النقدي مما يسمح بانخفاض سعر الفائدة وبالتالي تعويض الخسارة في النمو. والمنحنى البياني التالي توضيح للعملية:

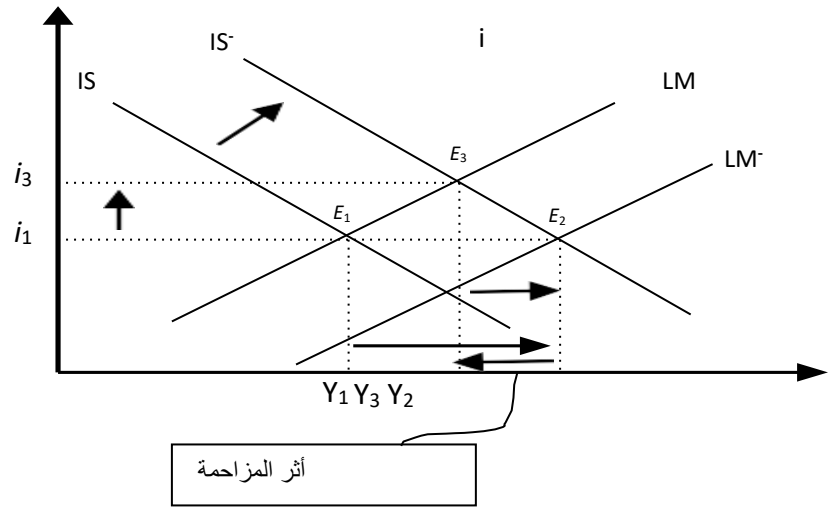

عند تنفيذ سياسة جبائية توسعية وحدوث أثر المزاحمة أي خسارة في النمو بمقدار $\{\alpha\bar{G}(\Delta G) - \delta(\Delta G)\}$ يتدخل البنك المركزي من خلال سياسة نقدية توسعية بزادة المعروض النقدي لتعويض الخسارة السابقة في

النمو.

من أجل التخلص من هذه الظاهرة يستوجب تدخل البنك المركزي (السلطة النقدية) وذلك بزيادة عرض النقود. ونتيجة لذلك ينزاح (ينتقل) منحنى LM إلى اليمين (الأسفل) مسببا إنخفاض في سعر الفائدة وزيادة الناتج.

والجدول التالي يلخص أثر تطبيق السياستين علي سعر الفائدة (i) و الناتج الوطني (Y) .

الأثر / السياسة	إنكماشية		توسعية	
	i	Y	i	Y
سياسة (جبائية) مالية	−	−	+	+
سياسة نقدية	+	−	−	+

ملاحظة: توجد حالتين متطرفتين هي الحالة الكنزية والحالة الكلاسيكية.

ففي الحالة الكنزية (مصيدة السيولة) فإن السياسة المالية (الجبائية) هي فعالة والسياسة النقدية هي عقيمة.

أما الحالة الكلاسيكية فهي التي تكون فيها السياسة المالية (الجبائية) عقيمة والسياسة النقدية فعالة.

دوال الإستهلاك الحديثة

النظريات الحديثة للإستهلاك: للتحقق من مدى صحة النظرية الكنزية أجريت بعض الدراسات التطبيقية بإستخدام نوعين من البيانات:

1- بيانات مقطعية عرضيةCross Section Data: جمعت فيها بيانات عن حجم الدخل المتاح لمجموعة الأسر في فترة زمنية معينة، وبيانات عن إستهلاك تلك الأسر. وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين الإستهلاك والدخل كتلك التي إفترض كينز وجودها.

2- بيانات السلاسل الزمنية:Time Series Data تمكن الإقتصاديون بظهور الحسابات الأولى للدخل القومي في الولايات المتحدة عن الفترة (1929-1941) من إستخدام هذه البيانات السنوية للبحث عن طبيعة العلاقة بين الإستهلاك والدخل. وتم الحصول منها على بيانات تتفق مع الإفتراضات التي قامت عليها النظرية الكنزية.

ومما تقدم يتضح لنا أن الدراسات قد أثبتت صحة النظرية الكنزية مع الإختلاف في بعض الفروض. وفيما يلي نستعرض وبشكل سريع النظريات الحديثة المتعلقة بالإستهلاك.

أولا- نظرية الدخل المطلق The Absolute Income Hypothesis:

في نطاق فرض الدخل المطلق يتحدد الإستهلاك بالمستوى المطلق والحالي للدخل، أي أن: $C = f(y_d)$ ، حيث أن C تمثل الإستهلاك الحالي، بينما تمثل y_d الدخل المتاح (الدخل الشخصي بعد خصم الضريبة). وهذا يعني أن العلاقة الأساسية بين الإستهلاك والدخل تتمثل في دالة الإستهلاك في الأجل القصير، وهي نفسها دالة الإستهلاك التي توصل إليها كينز:

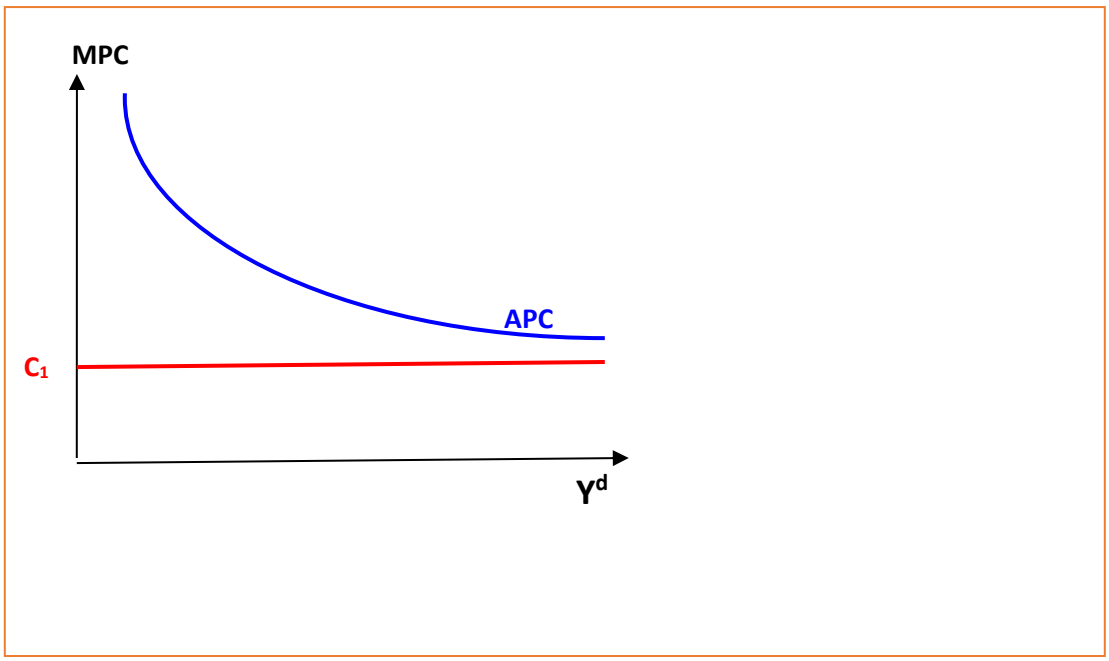

ومن خواص هذه الدالة أن الميل المتوسط للاستهلاك Average propensity to Consume (APC)يتناقص مع إرتفاع الدخل المتاح، ويمكن ملاحظة ذلك بالرجوع إلى تعريف الميل المتوسط للإستهلاك حيث يتضح أن الميل الحدي للإستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط للإستهلاك، وهذا ما يمكن التعبير عنه بيانيا كما هو موضح بالشكل المقابل.

وتقول الفرضية بأن دالة الإستهلاك تنتقل من مكانها الأصلي إلى أعلى أي إلى C_2 أو إلى أسفل أي إلى C_3 . ولكن ما سبب انتقال دالة الإستهلاك؟

فسر الإقتصاديان "سميزيس" Smithies وتوبن" Tobin هذا الإنتقال بوجود أسباب موضوعية غير دخلية تؤدي إلى إنتقال الدالة. يرى "سميزيس" أن هناك ثلاثة أسباب لإنتقال دالة الإستهلاك، وهي: 1- درجة التحضر (الهجرة من الريف إلى المدن)

2-إنتاج سلع إستهلاكية جديدة (خاصة مع وجود وسائل الدعاية والإعلان الكافية)

3-تغير فئات العمر السكاني.

كما يرى أيضا أنه من خلال إنتقال دالة الإستهلاك في الفترة القصيرة بسبب العوامل السابقة تنشأ دالة الإستهلاك في المدى الطويل والتي تبدأ من نقطة الأصل وأسفل خط 45^0.

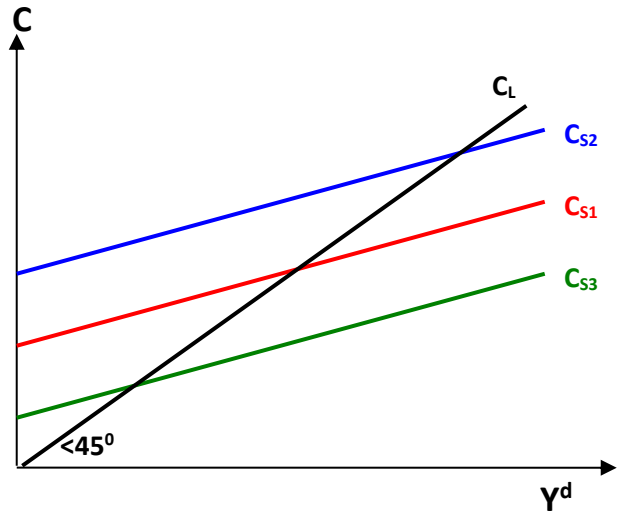

أما "توبن" فيقول أن هناك عامل واحد فقط هو الذي يؤدي إلى إنتقال دالة الإستهلاك إلى أعلى وهو الثروة. ويقصد بها جميع الأصول التي يمتلكها الأفراد، والثروة تختلف عن الدخل كما نعلم، فتوبن يرى أنه كلما زادت الثروة زاد الإستهلاك إلى أعلى في المدى القصير تنشأ دالة الإستهلاك في المدى الطويل مبتدئة من نقطة الأصل كما ذكر "سميزيس". إذاً تركز نظرية الدخل المطلق على أن العلاقة الأساسية بين الدخل المطلق

والإستهلاك هي في المدى القصير. أما في المدى الطويل فيمكن أن تكون دالة الإستهلاك غير موجودة أصلاً في حالة واحدة هي حالة عدم حدوث أي عامل من العوامل السابق ذكرها، أي عدم إنتقال دالة الإستهلاك في المدى القصير إلى أعلى.

ثانيا- نظرية الدخل النسبي The Relative Income Hypothesis :

صاحب هذه النظرية الأستاذ الأميركي "ديزنبيري" Duesenberry لتفسير السلوك الإستهلاكي، والتي تقوم على أن الإنفاق الإستهلاكي للأفراد يتحدد مقطعياً، أي في فترة زمنية معينة، حسب المحيط الإجتماعي الذي يعيشون فيه. وتقول النظرية ببساطة بأن الإستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة. وقد قدم نظريته بإنتقاده لفرضيتين أساسيتين في النظرية الكنزية هما:

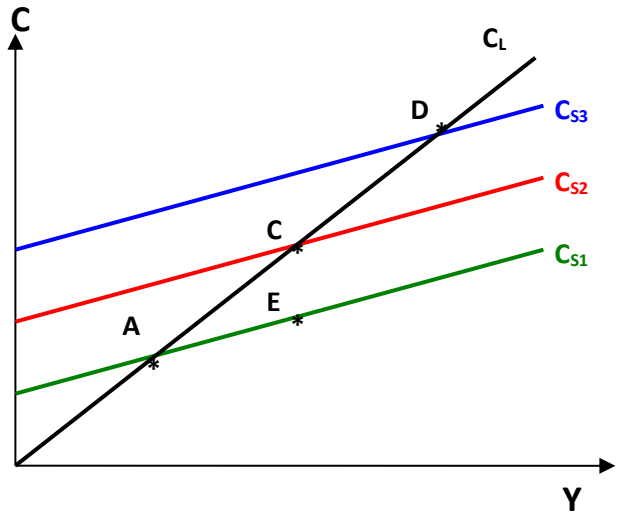

الفرض الأول: والقائل بأن إستهلاك الأسرة مستقل عن إستهلاك الأسر الأخرى المجاورة لها. يقول "ديزنبيري" بأنه لو حدث إرتفاع في دخل جميع الأسر وأن هناك أسرة تحصلت على الزيادة في دخل، فإن هذه الأسرة سوف تخصص نفس النسبة للإستهلاك التي كانت تخصصها أسرة أخرى وهنا قدم ديزنبيري شيء جديد وهو ما يعرف بأثر التقليد والمحاكاة، حيث يقول بأن الفرد عندما يشعر بأن راتبه منخفضاً نسبياً بالنسبة للأسر المجاورة فإنه يخفض من إستهلاكه.

وإذا كان "كينز" يرى أن تغير الدخل المطلق يؤدي إلى تغير الإستهلاك فإن "ديزنبيري" لا يرى ذلك. يقول بأن زيادة الدخل لن تؤدي إلى التحرك على نفس دالة الإستهلاك إنما تنقل الدالة بأكملها إلى أعلى. وفقاً لكينز

تنتقل دالة الإستهلاك من Aإلى B عند زيادة الدخل. أما ديزنبري فيرى أن زيادة الدخل تؤدي إلى الإنتقال إلىC، وإذا حدثت زيادة أخرى في الدخل ينتقل إلىD. ومع مرور الوقت نحصل على مستويات مختلفة للدخل تعطى دالة الإستهلاك في المدى الطويل. ويقول أن الميل المتوسط للإستهلاك APC يظل ثابتاً ولا يتغير كما في النظرية الكنزية. كما صور العلاقة بين الإستهلاك والدخل بالمعادلة التالية:

$$C_{mt} = K \bullet Y_{mt}$$

حيث أن:

K : نسبة ثابتة من الدخل (الميل المتوسط للإستهلاك)

Y_{mt} : متوسط دخل الأسر

C_{mt} : متوسط إستهلاك الأسر.

الفرض الثاني: هو ما إفترضه "كينز" بأن العلاقة بين الدخل والإستهلاك علاقة متماثلة دائما. فديزنبيري يرى أن هذا الإفتراض خاطئ وغير واقعي، فالعلاقة بين الإستهلاك والدخل ليست متماثلة دائما عبر فترة زمنية معينة كما إفترض كينز. فقد أدخل "ديزنبيري" ما يعرف بالتقلبات أو الدورات الاقتصادية قائلا أنه لو زاد الدخل فسيزيد الإستهلاك وهذا أمر متفق عليه. أما لو وصل الدخل إلى أعلى حد له وحصل تقلب أو دورة إقتصادية وإنخفض الدخل، فالإستهلاك لن ينخفض والسبب أن المستهلكين سيحافظون على نفس مستوياتهم الإستهلاكية التي إعتادوها من قبل حدوث الدورة الإقتصادية. ولذلك يرى أن الإستهلاك لا يعتمد على الدخل المتاح في هذه الفترة إنما على نسبة الدخل المتاح في هذه الفترة إلى أعلى دخل حصل عليه في فترة سابقة.

$$\frac{C_{mt}}{Y_t} = c_0 - c_1 \frac{Y_t}{Y_0}$$

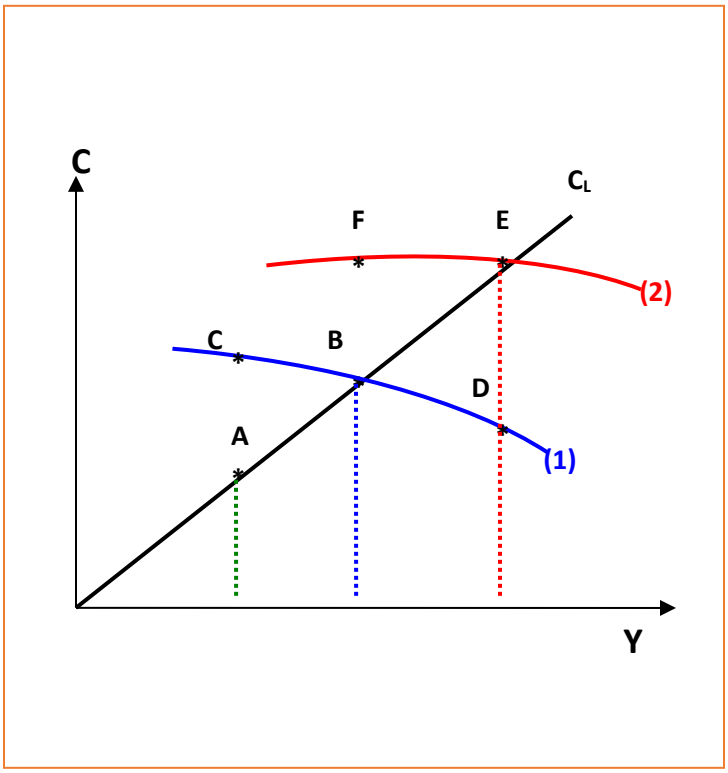

فإذا إرتفع الدخل إنتقلنا من A إلى B على منحنى الإستهلاك. أما لو حدثت دورة إقتصادية وإنخفض الدخل فلا يمكن الرجوع على منحنى الإستهلاك إنما يتكون لدينا منحنى الإستهلاك في المدى القصير. يتم الإنتقال من B إلى A هذا وفقا للإفتراض الكنزي... ولكن وفقا للنظرية الخاصة بالدخل النسبي فالإستهلاك سيكون عند C. ولكن إذا إرتفاع الدخل بنسبة أكبر من المعتاد (مثلا من A إلى E) فالإستهلاك لن يكون عند E إنما عند D ، وذلك لكون الأفراد لن ينفقوا كل الزيادة الحاصلة في الدخل على الإستهلاك، إنما جزء منها فقط، ويدخرون الباقي لسد الفجوة التي حدثت في الدخل الإنتقالي، حيث أنه عندما إنخفض الدخل لم ينخفض الإستهلاك بل تم تمويله من المدخرات.

الآن لو حدث وزاد الدخل مرة أخرى بنفس النسبة، وارتفع من B وإلى E، وحدثت دورة إقتصادية من شأنها إنخفاض الدخل، فإن مستوى الدخل لن يؤثر على الإستهلاك بالإنخفاض إنما سيكون عند النقطة F، أي يتكون لدينا دالة الإستهلاك في المدى القصير(2).

وعلى ذلك فالنظرية توضح أن العلاقة الأساسية بين الدخل والإستهلاك تتمثل في دالة الإستهلاك طويلة الأجل إي C_L لكن هذه الدالة تصبح دالة إستهلاك قصيرة الأجل عند حدوث تقلبات إقتصادية كالدالتين (1)،(2) على الرسم. ولما كانت الأدلة العلمية تشير إلى صحة النظريتين فمن الصعب أن نقبل واحدة ونرفض الأخرى.

ثالثا– نظرية الدخل الدائم The Permanent Income Hypothesis : يعتمد أسلوب الإستهلاك في نظرية الدخل النسبي على الدخل الحالي منسوباً إلى أقصى دخل سابق. ومن ثم فإن الإستهلاك الجاري يعتمد على ما هو أكثر من الدخل الحالي. وهذا صحيح أيضا في حالة فرض الدخل الدائم الذي طوره الإقتصادي "فريدمان"Freidman. ويعتمد الإستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم على الدخل الحالي والدخل

المتوقع في المستقبل. وعلى سبيل المثال إذا كانت الأسرة تتوقع أن دخلها سيزيد في الفترة المقبلة فمن المحتمل أن تستهلك هذه الأسرة أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي. ويعتمد فرضية فريدمان على ثلاثة عناصر أساسية هي:

ا- أن الدخل الفعلي (Y) للأسرة والإستهلاك في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما: دائم Permanent وإنتقالي Transitory . الدخل الدائم (Y_P) عند فريدمان هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالإستمرارية والإستقرار (مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها. ويقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل. أما الدخل الإنتقالي(Y_T) أو الفجائي فقد يفسر على أنه الدخل الغير متوقع (مثل المكافأة التشجيعية) وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً.

2- افترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول أن:

$$C_P = K \bullet Y_P$$

حيث أن K نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. ويقول أن الإستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل. ولكن K نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية: $C_P = K(r, u, w) \bullet Y_P$

3- إفترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الإنتقالي، وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما إفترض عدم وجود علاقة بين الإستهلاك الدائم والإستهلاك الإنتقالي، وإفترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل الإنتقالي والإستهلاك العابر، بمعنى أن: MPC = 0. وقد كان هذا الإفتراض مجال إنتقاد الإقتصاديين حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الإنتقالي والإستهلاك الإنتقالي. فلو أن شخص كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارض له أدى إلى وجود دخل إنتقالي سالب فقد لا يشتري السلعة مما يعني حدوث إستهلاك إنتقالي سالب (أي أن الميل الحدي للإستهلاك ليس صفراً بل موجب). هذا كما أن الميل المتوسط ليس ثابتاً كما يفترض فريدمان، حيث أثبت الإقتصاديون أن الميل المتوسط للإستهلاك لدى الأسر الفقيرة أكبر منه لدى الأسر الغنية.

رابعا– نظرية دورة الحياة The Life Cycle Hypothesis : جاء بهذه النظرية ثلاثة من الإقتصاديين هم:"مودقلياني" Modigliani و"برومبرج" Brumberg و"أندو"Ando، لذلك أطلق على النظرية إسم MBA نسبة إلى الحرف الأول من كل إسم.

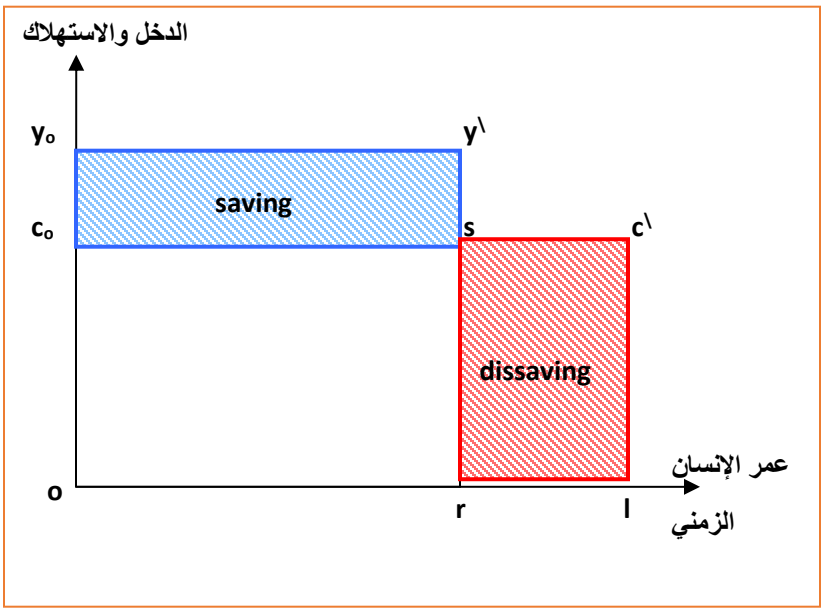

وترى النظرية أن الفرد لابد وأن يحصل على إستهلاك مستقر ليس فقط لفترة زمنية محددة إنما طيلة حياته. فو إفترضنا أننا نقيس الدخل والإستهلاك على المحور الرأسي وعمر الإنسان الزمني على المحور الأفقي، وإذا قلنا بأن الدخل الذي يكتسبه الإنسان طيلة فترة حياته العملية أي منذ بدأ العمل وحتى سن التقاعد هو $y_{\circ}$ عند y' فمعنى ذلك أن الدخل تمثله المساحة $ry'y_{\circ}o$ ، حيث أن r هو سن التقاعد ، ولا ينتهي الفرد من الإستهلاك بوصوله إلى سن التقاعد إنما يستمر حتى نهاية عمر الإنسان الزمني وليكن إستهلاكه عند $C_{\circ}$.

ووفق هذه الفرضية فإن الإنسان يدخر في شبابه أكثر من أي فترة أخرى، حيث يتمثل الإدخار في المساحة المظللة $y's\,c_{\circ}y_{\circ}$ والدخل هنا يكون أكبر من الإستهلاك. أما بعد فلا يكون لدى الفرد مصدر لتمويل إستهلاكه سوى عن طريق السحب من المدخرات. وتمثل المساحة مقدار الإدخار السالب الذي ينفق منه الفرد بعد التقاعد.

إذا وفقا لنظرية دورة الحياة يكون: $C_{\circ}\ L = Y_{\circ}\ R$

حيث أن: $C_{\circ}$: الإستهلاك $Y_{\circ}$: الدخل

R : الحياة العملية L : عمر الإنسان الزمني

وعليه يكون: $C_{\circ} = \frac{R}{L} Y_{\circ}$

بمعنى أن الإستهلاك يساوي نسبة الحياة العملية إلى العمر الزمني للفرد مضروبة في الدخل. وقد قام هؤلاء الإقتصاديين بإختبار النظرية عملياً وتأكدوا من صحة نظريتهم وحسب فرضيتهم يقولون أن:

$$C_t = K(P \bullet W)$$

أي أن الإستهلاك يتوقف على القيمة الحالية لثروة الإنسان، أو ما يمتلكه الإنسان من أصول. ووفقاً لهذه الفرضية فإن الثورة التي تنقسم إلى:

1- الدخل الجاري من مصادر غير الملكية (Y_t).

2- الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية (Y_{et}).

3- صافي الثروة في نهاية الفترة ($t-1$) أي A_{t-1} ، وبناء عليه صاغوا الدالة كالتالي: $y_t + b_1 y_{e\,t}$

$$C_t = b_0 + b_2 A_{t-1}$$

إذاً الإستهلاك وفقا لهذه النظرية يتوقف على الدخل الجاري والدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية وصافي ثروة الإنسان.

هذا وقد توصلت النظرية إلى أن الميل المتوسط يتخذ قيمة موجبة أقل من الواحد الصحيح، وأن الإستهلاك لا يتوقف على الدخل الجاري فقط بل على جميع أو معظم مصادر الدخل، وبذلك يحصل الفرد على نمط إستهلاكي مستقر. ونقول هنا بأننا ندرس النظرية الكنزية ونطبقها، وهي قد صاغت لنا علاقة صريحة واضحة بين الإستهلاك والدخل. هذه العلاقة هي علاقة غير تناسبية تنص على أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل.

جاءت بعد ذلك الدراسات التطبيقية التي أختبرت نظرية كينز والتي إعتمدت في ذلك على السلاسل الزمنية التطبيقية والبيانات المقطعية. وكان أهم ما حصلنا عليه من هذه الدراسات هو الحصول على دالة الإستهلاك في المدى القصير ودالة الإستهلاك في المدى الطويل. كما وأوضحت النظريات السابقة أن نظرية كينز صحيحة في مفهومها ونقاطها العامة، وأن الإستهلاك يرتبط فعلاً بالدخل. ولكن الإختلاف بينهم كان في نوع الدخل، فبينما رأت النظرية الكنزية أن العامل المؤثر الوحيد في الإستهلاك هو الدخل الجاري، جاءت نظرية الدخل المطلق مؤكدة بأن الدخل المطلق هو المؤثر الوحيد في الإستهلاك، وأنه لا وجود لعوامل أخرى تؤثر في الإستهلاك أو تؤدي إلى إنتقال دالة الإستهلاك في المدى القصير، وبالتالي حصلنا على دالة الإستهلاك في المدى الطويل. أما نظرية الدخل النسبي فترى أن الإعتماد في الإستهلاك يكون على الدخل النسبي وليس المطلق، لكون الأسرة تعتمد في إستهلاكها على إستهلاك الأسر المجاورة لها. وبينت أيضاً أنه لا يمكن الرجوع على دالة الإستهلاك عند إنخفاض الدخل. أما نظرية الدخل الدائم فبينت أن الإستهلاك يمثل

نسبة ثابتة من الدخل الدائم مقسمة الدخل عموما إلى دخل دائم ودخل إنتقالي. في حين إعتمدت النظرية الرابعة على العلاقة بين ثروة الإنسان والإستهلاك.

كل هذه الدراسات تعتبر دراسات تكميلية وتطبيقية على النظرية الكنزية. والخلاصة أن هناك علاقة صريحة واضحة بين الإستهلاك والدخل بغض النظر عن نوع هذا الدخل. وأي تغير في الدخل يؤدي إلى تغير الإستهلاك والإنتقال من نقطة إلى أخرى على دالة الإستهلاك. ولكن الدخل ليس العامل الوحيد المؤثر، حيث أن هناك عوامل أخرى غير دخلية.

العوامل غير الدخلية المؤثرة في الإستهلاك:

1- مستوى الأسعار: يعتبر مستوى الأسعار من العوامل المهمة جداً في التأثير على حجم الإستهلاك، وإذا أخذنا الأمر ببساطة وبصفة مبدئية فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لإستهلاكه. هذا من الناحية المنطقية، ولكن التحليل الإقتصادي يرى غير ذلك أيضاً، فلو إرتفعت الأسعار دون إرتفاع الدخول النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الإستهلاك، أما لو إرتفعت الأسعار بنسبة معينة وإرتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير وبالتالي يبقى الإستهلاك كما هو ولا يتغير. هذا ونشير هنا إلى ما يعرف **بخداع النقود** Money Illousion والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى إرتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى إرتفاع الأسعار فيزيدون من إستهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع.

2- توقعات الأسعار: كما نعلم، تعتبر التوقعات من العوامل المهمة في علم الإقتصاد وفي تأثيرها على الإستهلاك. فإذا توقع الأفراد إرتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون من إستهلاكهم الحاضر على حساب الإستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد إنخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون إستهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الإستهلاك. هذا بالنسبة لتوقعات الأسعار، أما بالنسبة لتوقعات تغير الدخل، فإن توقع الأفراد إرتفاع دخولهم يؤدي إلى زيادة الإستهلاك والعكس بالعكس.

3- التقليد والمحاكاة: يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الإستهلاك، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الإستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الإستهلاكية. وقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتاد إستخدامها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو جيران ولو إضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك. كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً على نمط إستهلاكهم،

فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل. ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.

4- النظرة إلى الادخار: إن نظرة المجتمع للإدخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الإستهلاك وبالتالي الإدخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل إجتماعية ونفسية وإقتصادية. فلو كان المجتمع ينظر إلى الإدخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة. أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون إهتماماً يذكر للإدخار أو أنهم محبون للإستهلاك بطبعهم فإن هذا المجتمع يزيد فيه الإستهلاك وينخفض فيه الإدخار.

5- العوامل الإجتماعية: هناك عوامل إجتماعية كالعمر والحالة الإجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الإستهلاك. فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب وحتى منتصف العمر، ثم يبدأن بالتناقص في سن الشيخوخة، وتأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط حيث يزيد الإدخار في سن الشباب ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم تتناقص. وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الإستهلاك يكون في سن الشباب وسن الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.

6- الأذواق: تختلف أذواق الأفراد إختلافا متبايناً، فمن الناحية الإقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل. ويعزى ذلك إلى إختلاف الميول الإدخارية والتي ترجع بدورها إلى إختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الإجتماعية.

7- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع: تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وإدخارها غالباً ما يكون منخفض نسبياً بسبب إنخفاض مستويات دخلها. أما الطبقات الغنية فإرتفاع دخولها يسمح لها بإستهلاك نسبة أقل من دخلها وإدخار نسبة أكبر منه. فالميل الحدي للإستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للإستهلاك وإنخفضت نسبة ما يوجه للإدخار من الدخل والعكس بالعكس.

8- الثروة: إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالإرث مثلاً من شأنه زيادة إستهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع لإستهلاكها من قبل، ثم بعد فترة يعتاد على نمط إستهلاكي معين فيثبت الإستهلاك نوعاً ما وقد يبدأ في زيادة مدخراته. وتنقسم الثروة إلى أصول سائلة ورصيد من السلع المعمرة، وعلى ذلك فإن زيادة ما يمتلكه

المجتمع من مصادر الثروة المتمثلة في الأصول المالية السائلة أو عوائد الإستثمارات أو الأوراق المالية قصيرة الأجل (تتمتع بالسيولة) من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الإستهلاك. أما عندما تتمثل مصادر الثروة في السلع المعمرة من أثاث وتحف وسيارات وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشترين وبالتالي ينخفض الإستهلاك لهذه السلع لفترة من الزمن.

9- سعر الفائدة: أكدت النظرية الكلاسيكية كما سبق وأوضحنا أن سعر الفائدة هو العامل الأساسي المحرك للإدخار، في حين شكك الإقتصاديون بعدهم في ذلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية. فزيادة سعر الفائدة قد تشجع على الإدخار وتعوق الإستهلاك، ولكنها أيضاً قد تؤثر عكسياً. فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققاً لعائد أكبر من مدخراته فيتمكن من إدخار جزء أقل ومستمتعاً بإستهلاك جزء أكبر من الدخل. لذا تشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن العلاقة بين الإستهلاك وسعر الفائدة هي علاقة غير واضحة، بينما يجد البعض الآخر أنها علاقة قوية نسبياً.

10- الضرائب: تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الإستهلاك ومن ثم على الإدخار، حيث تعتبر الضرائب إستخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالإدخار الحكومي (أو الإدخار العام) ، حيث أن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الإستهلاك وزيادة الإدخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب.

نماذج النمو

تمهيد:

في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، كان ما يكتب عن النمو والتنمية يشكل نزرا يسيرا إذا ما قيس بالسيل العارم الذي يكتب اليوم، وقد كان الناسيستعملون تعبيري النموا والتنمية، وكأنهما مترادفان يمكن استعمال الواحد بدلا من الآخر، أما محاولات التمييز بين المصطلحين فقد كانت نادرة، مع العلم أن "شومبيتر" كان

قد ميز بين الاصطلاحين منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. في هذا الفصل سنقوم بالتعرف على مفهوم النمو الاقتصادي بالإضافة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية والفرق بينهما. ثم نتعرف على أهم نماذج النمو دون التعمق فيها، فهدف هذا الفصل ليس التعمق والتفصيل في هذه النماذج بقدر ما هوتعريف بها ومحاولة تصنيفها.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

1- مفهوم التخلف الإقتصادي: قبل التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية لابد من التعرف على النقيضلهما و التخلف الاقتصادي. يظهر التخلف عادة بعد مدة طويلة من النمو ويميزه انخفاظ حجم النشاط الاقتصادي.

يظهر التخلف الاقتصادي عادة بعد مدة طويلة من النمو ويميزه اانخفاظ حجم النشاط الاقتصادي، أي نقص الناتج الوطني، كما يمكن ان يكون التخلف مرافقا للتطور الاقتصادي إذا ماكان معدل انخفاض الدخل الوطني اقل من معدل انخفاض السكان.

ويمكن الحكم على بلد أنه متخلف من خلائل بعض الخصائص وهي:

- انخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي؛
- خصائص عناصر الإنتاج؛
- خصائص النشاط الاقتصادي.

ففي الدول المتخلفة يكون الدخل الفردي الحقيقي ضعيف اضافة الى اتسام الانتاج بلاعتماد على اليد العاملة غير المؤهلة، وكذا تركز النشاط الاقتصادي في الزراعة وبيع المواد الاولية.

كما يمكن تشبيه الدول المتقدمة بالة كل الافراد فيها يؤدون وظائفهم بصفة متناسقة تسمح بالسير الحسن لهذه الالة. أما في الدول المتخلفة فان وظائفهم بصفة منفصلة نتيجة كونها بلدان مستغلة أو أن قطاعات اقتصادها مستقلة عن بعضها.

2- **تعريف النمو الاقتصادي:** للنمو القتصادي تعاريف عديدة، حيث هناك من يعرف النمو على انه الزيادة الثابتة المستمرة عبر الزمن التي تطال صعيدا من الاصعدة الاجتماعية المتنوعة ان كان يحدث في معظم الاحيان عن طريق التطور البطيئ والتحول التدريجي أي ان النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على انتاج البضائع والخدمات، وكل ماكان معدل النمو القتصادي الوطني أكبر من معدل نمو السكان كل ما كان أفضل لان ذلك يؤدي الى رفع مستوى معيشة الافراد.

والنمو الاقتصادي يعرف كذلك على انه الزيادات طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. فاذا

تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يتعافى الاقتصاد من الكساد، من خلال التعريف الاخير نستنتج وجود انواع النمو الاقتصادي وهي ثلاث أنواع:

النمو التاريخي: حتمية التركيز على تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التصنيع تحت حافز التراكم الراسمالي وتحويله من انتاج طبيعي وانتاج سلعي صغير الى انتاج سلعي يحقق السيادة مع حتمية وجود سوق داخلية لجميع المنتجات

النمو العابر: الذي تعرفه العديد من الدول النامية فهو ليس ثابت ولا مستمر فضلا عن كونه يتحقق بفعل عوامل خارجية مؤقتة

النمو المخطط: وهو نتيجة عملية تخطيط عامة لموارد المجتمع المادية والبشرية وفق طموحات المجتمع ومتطلباته.

من خلال هذه التعريفات: يتبين ان النمو الاقتصادي هو أحد اهم اهداف السياسة الاقتصادية لارتباطه بزيادة قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات الجديدةاي توظيف عناصر انتاج جديدة واضافية اهمها اليد العاملة، كما ان النمو الاقتصادي بحسب ما ورد في التعريفات السابقة يعد مؤشر للرفاه الاقتصادي المادي من خلال ضرورة ان يكون معدل النمو الاقتصادي الوطني أكبر من معدل نمو السكان.

3- سمات النمو الاقتصادي: يحصل النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية:

- زيادة حجم الإنتاج: ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، و يجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقة في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيق المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

- حدوث تغييرات على مستوى طرق التنظيم: بما أن هدف العمليات الانتاجيةهو إشباع الحاجات الانسانية وتحقيق ربح لأصحابها فان مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى ايجاد طرق تنظم ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر و الاستمرار في عملية النمو.

- التقدم الاقتصادي: هو مجموع التحسنات الاقتصادية والاجتماعية المرافة للنمو الاقتصادي، وبلتالي فان التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الافراد.

4- **عناصر النمو الاقتصادي:** تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

– العمل: نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياتها. وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشطيين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيثكلما زادت انتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الانتاج رغم عدد العمال أو عدد ساهات العمل المستعملة في انتاجه.

– **رأس المال:** يعرف راس المال بانه مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين وبالاضافة الى العمل يعتبر راس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم من جهة وعلى توسيع الانتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

– **التقدم التقني:** التقدم التقني هو تنظيم جديد للانتاج يسمح بانتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الانتاج. او انتاج نفس الكمية من المنتج بكميات اقل من عوامل الانتاج؛ أي ان التقدم التقني يعني الاستخدام المثل لعوامل الانتاج في العملية الانتاجية وبلتالي فانه حتى وان بقيت كميات عناصر الانتاج على حالها وحدث تقدم تقني فان ذلك سيؤدي حتما الى زيادة الانتاج وتحقق النمو الاقتصادي.

5– **قياس النمو الاقتصادي:** يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبلتالي فان قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

–**الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الانتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته بمعدل النمو، ويمكن حساب ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعادلات انها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم. كما ان لكل دولة عملتها الوطنية وبلتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

– **الدخل الفردي:** تكمن اهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الانتاج وتطور السكان. ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو أي يقيس النموا المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

–**القدرة الشرائية لدولار واحد:** كما يمكن ايضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار الواحد في بلد ما مثلا ومقارنتهما بالقدرة الشرائية لنفس المقدار ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الاكصر نموا وفق أكبر قدرة شرائية.

ثانيا: مفهوم التنمية

1– مفهوم التنمية: شهدت فكرة التنمية بداية من النصف الثاني من القرن العشرين انتشارا واسعا خاصة

بتينيها من طرف بلدان العالم الثالث غداة نيلها الاستقلال السياسي. فاستعملت فكرة التنمية كنواة اساس لكافة الايديولوجيات السياسية وكافة برامج الحكم في بلدان العالم الثالث فحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال في كل مكان. وأصبح لفظ التنمية يجري على كل لسان بين الاقتصاديين والاجتماعيين في كل دول العالم وفي الهيئات الدولية المختلفة خاصة منها هيئة الامم المتحدة، هذه الاخيرة التي قدمت سنة 1955 تعريفا للتنمية على انها العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا معتمدا أكبر اعتماد ممكن عى مساهمة المجتمعات المحلية ومبادراتها. لتضيف سنة 1956 ان التنمية عي العملياتالتي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية.

لتضيف التعريف الثاني الى هاذين البعديين بعدا ثالثا وهو الاحوال الثقافية غير كلا التعريفين قد أغفلا البعد السياسي كبعد له آثاره الهامة في تنمية وتطور وتقدم الشعوب.

–الجانب الاقتصادي: في هذا الجانب تكون التنمية هي عملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الدخل الحقيقي على مدى الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة اضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. فالتنمية الاقتصادية تنتج من ادخال تركيبات جديدة لعوامل الانتاج تهدف الى زيادة انتاجية العمل والتقنية الحديثة في مجموع القواعد التي تسمح بتطبيقها بلحصول على هذه الزيادات الانتاجية.

ان الدخل الوطني الحقيقي يزيد بصورة موازية لزيادة الانتاجية عندما تدخل بعض العوامل ومن جهة اخرى فان الزيادة الاجور الناتجة عن ارتفاع الدخول الحقيقية تبعث عند المستهلكين ردود افعال تميل الى تعديل بنية الطلب وهكذا سلسلة افعال متداخلة ترفع بها زيادة الانتاجية الدخل الحقيقي.

–**الجانب الاجتماعي** : أي ان التنمية تعمل على اشباع الحاجات المادية و الاجتماعية لافراد المجتمع و هي الحاجة الى الغذاء الصحة و التعليم و السكن ... فهدف التنمية هو الانسان و تنمية القدرات التي تساعده على القيام بادواره الاجتماعية و الانتاجية فلتنمية هي مجموعة الجهود المنظمة التي تبذل وفق تنظيم مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية و المادية والطبيعية المتاحة في وسط اجتماعي معين يهدف إلى تحقيق مستوى أعلى من الدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلىللمعيشة و الحياة الجتماعية بنواحيها المختلفة كالتعلبم والصحة والأسرة والشباب ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية

– **الجانب السياسي** : تتمثل التنمية السياسية في كل عمل تنموي يسعى لاقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن اراء القطاعات العريضة من ابناء المجتمع بحيث يعتمد على الدمقراطية منهجا وفي الوقت نفسه يعمل على ترشيد اسلوب اتخاذ القرار و اسلوب متابعة بدقة و فعالية كل هذا يشكل يؤدي الى الرتقاء به يمثل كل

العنصر الداخلي و الخارجي عنصريين اساسيين في لبعد السياسي للتنمية و يتمثل العنصر الداخلي في قيام نظام سياسي للمجتمع يكون مسؤولا عن وضع استراتيجية عامة للدولة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية و الاستقرار و الامن لجميع افراد المجتمع

2-خصائص التنمية: من خلال العرض السابق لبعض تعريفات التنمية بمختلف جوانبها يمكن استنتاج بعض الخصائص التالية:

- التنمية تكون نابعة من داخل المجتمع ذاته وشاملة كل فئاته وطبقاته؛
- التنمية ليسة ثابتة وانما هي حركة ديناميكية مستمرة؛
- الهدف الأساسي للتنمية لا يقتصر على تحسين مستوى معيشة الافراد المجتمع ولكن يتعداه الى استثمار الموارد المتاحة لذلك المجتمع واحداث تغيير اجتماعي لافراده لتحقيق التنمية المنشودة ونجاحها في اشباع حاجيات أفراد المجتمع واستغلال قدراته في مواجهة المشكلات الخاصة به ينبغي تضافر الجهود بين الحكومة وأفراد المجتمع. فالتنمية عبارة عن جهود متكاملة ومتوازنة في كل المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها.

3- **الفرق بين التنمية والنمو:** يعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الانتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو ادخال تحسينات على مستوى الكافية الانتاجية؛ فإن التنمية اذن الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تتضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي اسهامات القطاعات المولدة لهذاالناتج.

فالتنمية اذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتوزيع مصادر الدخل فيه. كما أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي؛ تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة؛ وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي اجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

والنمو أيضا يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة اخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لابد أن يتغير فان التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنياني والدفعة

القوية والاستراتجية الملائمة.

ثالثا: نماذج النمو

اهتمت النظريات الاقتصادية بموضوع النمو في سبيل بحث اساليب وأسباب النمو الاقتصادي وكيفية تمكين الدول المتخلفة من التخلص من الفقر والسير نحو التقدم والرقي. وفيما يلي مجموعة من نماذج النمو نوردها في إطار تاريخي:

1-نظرية ادم سميث:

هو من طليعة الفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه "ثروة الأمم" عام 1776 يهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية، وإن لم يتقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية المورثة عنه. ويرى ادم سميث بأن هناك يدا خفية تقود الفرد لأن يسعى لتنظيم ثروته من خلال الية السوق في ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كما طرح "ادم سميث" فكرة تعد منطلقا اساسيا في نظرية النمو الاقتصادي وهي تقييم العمل الذي يؤدي الى نتائج باهرة لانتاجية العمل كما أولى أهمية كبرى الى تراكم رأس المال من خلال بحث مشكلة تنمية مدخرات الأفراد والتي تستعمل في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني وبالتالي امكانية تحقيق نمو اقتصادي بيد أن هذه الاستثمارات تتوقف على توقع المستثمرين للأرباح المستقبلية، هذه الأخيرة التي تتخذ بناءا على المناخ الاستثماري السائد في الاقتصاد المعني أي أن النمو الاقتصادي يرتبط بمدى جاذبية المناخ الاستثماري ومدى حرية التجارة والعمل والمنافسة.

عموما يرى ادم سميث بأن النمو الاقتصادي يتقدم بشكل ثابت ومستمر لأن تحقيق النتائج الاجابية على مستوى مجموعات الأفراد الذين يشتغلون كل في مجال انتاجي معين هي في محصلتها نتيجة ايجابية للاقتصاد ككل.

2-نظرية دافيد ريكادو:

ركز دافيد ريكاردو على أن الزيادة السكانية يمكن أن تشل النمو الاقتصادي وتحدث حاجزا أمام تزايد معدلاته اذا ما استمر نمو السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي كما يرى بأن المجموعات الاقتصادية تتشكل من ثلاث مجموعات وهي مجموعة الرأسماليين والعمال وأصحاب الأراضي وعليه فهو يفترض أن فئتي العمال وأصحاب الأراضي يستهلكون مداخيلهم بالكامل وليس لهم فرصة لادخارها هذا الفرض ينجر عنه حفز الرأسماليين على ادخار جزء من مداخيلهم، وبالتالي يحاول الرأسماليون توسيع الانتاج عن طريق استخدام الأرصدة الاستثمارية بالرفع من الطاقة الانتاجية بزيادة عدد العمال وشراء معدات انتاجية جديدة وهو الأمر الذي يكون له أثر ايجابي على الأجور الحقيقية على الأقل في المدى القصير فينجم عن ذالك خفض مستويات الأجور مدة أخرى.

لكن قد يحصل وأن يستمر ارتفاع أجور العمال لفترات طويلة عند رفع الطاقة الانتاجية، في حالة ما إذا كانت معدلات الأرباح مرتفعة جدا الى جانب وفرة الموارد الطبيعية، وهنا ينتج تحقيق معدلات مرتفعة لتراكم رأس المال. وهنا يرى "دافيد ريكاردو" بأنه باستمرار تزايد السكان تتزايد حاجتهم الى الغذاء فتزيد المساحات المزروعة من الأراضي في محالة لتغطية هذا الطلب الزائد على المنتجات الغذائية، غير أنه عند ستمرار التزايد في السكان قد يحدث أن لا يكون هناك أراضي خصبة قادرة على تلبية متطلبات السكان من المنتجات الفلاحية وبالتالي يتم اللجوء الى أراضي أقل خصوبة وانتاجية، عندئذ تصبح انتاجية وحدة العمل ووحدة رأس المال لا تكفي سوى لتغطية نفقات أجور العمال دون أن يبقى شيء لرأس المال عندها ينعدم الحافز لتراكم رأس المال وبالتالي يسود الاقتصاد حالة من الركود. ولقد اضاف "دافيد ريكاردو" بأنه يمكن التأخير من حصول هذا الركود إذا تم تفعيل الية التجارة الخارجية باستيراد الدول المتقدة لبعض حاجيا الغذاء من الدول النامية بأسعار منخفضة. وهنا تستطيع مواجهة النقص في الموارد الطبيعية المحدودة. وكما أوردنا ينعدم الحافز لتراكم رأس المال في القطاع الزراعي في حال تزايد معدلات السكان لذلك يعتبر "دافيد ريكاردو" أن القطاع الزراعي في حال تزايد معدلات السكان، لذلك يعتبر "دايفيد ريكاردو" أن القطاع الصناعي هو المصدر الأساسي للأرباح حيث انه من الممكن تطبيق الأساليب الانتاجية الحديثة في هذا القطاع على العكس منه في القطاع الزراعي لأنه يتم بتناقص الغلة.

3-نظرية مالتوس:

تطرق مالتوس في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" لدراسة موضوع النمو الاقتصادي حيث قال في هذا ما من موضوع في علم الاقتصاد أغرب وأهم وأدعى إلى إمعان النظر من ذلك الذي يدرس الأسباب العملية التي تعرقل نمو الثروة في مختلف الدول أو توقفها نهائيا أو تسمح لها بالنمو البطيء بينما تظل قوة الإنتاج على حالتها دون أن تتضائل أو على الأقل تظل هذه القوة الإنتاجية قوية لدرجة تسمح بنمو الإنتاج والسكان. يرى "مالتوس" أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة. ولقد قسم "مالتوس" الاقتصاد إلى قطاعين زراعي و صناعي، هذا الأخير الذي يرى أن النمو الاقتصادي ينتج عنه (أي القطاع الصناعي)، حيث أنه يتمتع بالتزايد في الغلة نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني لذالك فهو يرى بأنه يجب إعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي لتفادي تباطؤ معدل التكوين الرأسمالي وتحقيق نمو اقتصادي أحسن، كما ركز "مالتوس"على أهمية

الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج وتطور حيث أن رفض قانون "ساي" للأسواق الذي ينل على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، والذي يعني أيضا أن الادخار هو عبارة عن طلب على السلع الرأسمالية (أي الادخار = الاستثمار) لكن "مالتوس" أوضح أن الادخار يعني عدم الاستهلاك وبالتالي قلة الطلب وانخفاض الأرباح ثم قلة لاستثمار ولذلك نادى بالميل للادخار.

ولقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته وأفكاره عن النمو الاقتصادي في المجتمع الذي رأى أنه لن يدوم طويلا فمع تزايد عدد السكان وتقلص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج سوف تنخفض إنتاجية العمل وستنخفض معها أجور العمال إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الأدنى ويؤدي ذالك إلى تدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة لسوء التغذية وانتشار الأمراض ثمينتهي المجتمع إلى الركود.

ويمكن ملاحظة ان "مالتوس" قد أغفل دور رأس المال في العملية الإنتاجية رغم ما له من أهمية في رفع معدلات النمو والذي لا يمكن إغفاله هو أن "مالتوس" أكد على أهمية النمو المتوازن بين الصناعة والزراعة وقال في هذا إن الدول ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة والمستغلة والتي يوجد قطاع الدول التي ستسير قدما في طريق النمو دون أن تخشى شيئا.

4-نظرية جون ستيوارت ميل:

ينظر "ستيوارت ميل" إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقا لنتائج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها:

-التحكم في السكان يعد امرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

-أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فان الأرباح تمثل النسبة مابين الأرباح والأجور، فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

- إن الميل غير المدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة، وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى، وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

5-نموذج سولو:

شغلت فكرة التوازن العام الكثير من المهتمين بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية، حيث نجدها في كل فكرة نموذج، ولقد أعطى النيوكلاسيك دفعة كبيرة لهذه النماذج خاصة بعد تمكنهم من أدوات التحليل الرياضي، ومن بين هذه النماذج نجد نموذج "سولو".

أ-نموذج سولو الأول:

للوصول إلى توازن نموذج (هارود_دومار) على المدى الطويل ينبغي حدوث توازن دقيق بين نسبة الادخار ومعامل رأس المال ومعدل الزيادة في قوة العمل، ويعتمد هذا التوازن على المساواة بين معدل النمو المضمون ومعدل النمو الطبيعي، نموذج سولوا بينما يدور حول مشكلتين هما: وظيفة الإنتاج وتراكم رأس المال، حيث أرجع سولو التوازن في النمو على الدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال.

فرضيات النموذج: يقوم النموذج على مجموعة من الفرضيات:

- الاقتصاد متكون من قطاع واحد، وطبيعة الإنتاج مركب ولا توجد تجارة خارجية (اقتصاد مغلق) وسيادة تامة للمنافسة الكاملة في جميع الأسواق.
- هناك استغلال كامل للعمالة ولمخزن رأس المالل
- قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للاحلال ساري المفعول.
- تجانس دالة الإنتاج من الدرجة الأولى أي عوائد ثابتة السعة.
- مدفوعات العمل ورأس المال تقدر حسب الإنتاجية الحدية لهما وهناك مرونة في الأسعار والأجور.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال.

ب_نموذج سولو مع التقدم التقني:

استنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن سولو أهمل مدى تأثير الاستثمار على النمو وتأثير التغير التكنولوجي وإبقاؤه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة، وافتراض تماثل السلع والاقتصاد مغلق هي نقاط سوداء.

وجهت انتقادات إلى نموذج سولو تعلق بكون النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، فعلى المدى الطويل عندما يستقر الاقتصاد يثبت عندها متوسط دخل الفرد ويظل ثابت. ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد ثم إدخال مفهوم التقدم التقني اعتبارا إلى دالة الإنتاج على الشكل$f(K,L,A)$ (يمكن النظر إلى التقدم التقني A على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي).

6_نظرية شومبيتر:

تأثير شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي وتأثر أيضا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها أنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939. تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن وفي هذه الحالة لا توجد ارباح ولا اسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطاقة اختيارية. ويصف شومبيتر هذه الحالة بالتدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكار التي هي على حسب رأيه تحسين انتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالنظام ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية ولكنه قادر على تقديم شيء جديد فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها، أما الأرباح فانه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

7_النظرية الكنزية: يعتبر جون مينار كينز مؤسس المدرسة الكنزية، حيث انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وأهم ظرف هو أزمة الكساد الكبير (الأزمة الاقتصادية العالمية) التي أصابت العالم سنة 1929 والتي من مظاهرها:

- حدوث كساد في السلع والخدمات: العرض يفوق الطلب.
- توقف العملية الإنتاجية، وبتالي توقف النمو الاقتصادي.
- ارتفاع مستويات البطالة.
- انخفاض مستويات الأسعار.

أقام كينز نظريته على مجموعة من الافتراضات أهمها:

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.
- لطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

وقد اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما قي موجهة للدول النامية حيث

يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية هي:

- **الطلب الفعال:** البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.
- الكفاية الحديثة لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.
- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

8_نموذج هارود – دومار: اهتم العمان "هاردور" و "دومار" بمعدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة ودور الاستثمارات في التحقيق معدلات نمو الدخل الوطني، وفترة النموذج بنيت على التأثر المزدوج للإنفاق الاستثمار، حيث يرفع من الطاقة الإنتاجية للمجتمع مما يرفع العرض ويزيد في الخل مما يعني الزيادة في الطلب بالإضافة إلى استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع.

فرضيات النموذج:

- غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد مغلق (لا توجد تجارة خارجية).
- تحقيق الكفاءة الانتاجية الكاملة الاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.
- الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.
- وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية.
- كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد يتحدد بمستوى الادخار الكلي.

أ _ نموذج هارود: يعتقد هارود أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نمو مستقر إلا بالصدفة ويكون أنى أو لحظي وفيما عدا ذلك يحصل ركود أو تضخم متتالي تنجر عنه ركود أو تضخم عام وأسباب ذالك كامنة في الاقتصاد نفسه. وتتخلص فكرة هارود في ثلاث نماذج أو ثلاثة تصورات بمعدلات النمو:

- **معدل النمو الفعلي (G):** ويقصد به معدل النمو الجاري ويتجدد نسبة الادخار ونسبة رأس المال، ويساعد

هذا المقياس في التغيير في المعدلات النمو على المدى القصير.

- **معدل النمو المضمون: وهو** معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل المخزون رأس المال والذي يضمن معدل النمو المستهدف والمرغوب فيه بتحقيق وتوفير الاستثمارات اللازمة، وهذا المعدل يسمح ببقاء الطلب الاجمالي مرتفع الى غاية تمكن المنتوجون من بيع منتجاتهم.

_ **النمو المتوازن: يتحقق** ذالك عندما يتساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو المضمون المرغوب فيه وعندما يكون معدل النمو لفعلي أكبر من معدل النمو المضمون فإن المجتمع يعاني من التضخم وذلك لان الدخل الحقيقي يزيد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الانتاجية للاقتصادية، وإذا كان النمو الفعلي اقل من معدل النمو المضمون في هذه الحالة يعاني المشتمع من الكساد لأن الدخل الحقيقي يتزتيد بمعدل اقل من معدل تزايد الطاقة الانتاجية.

ويعتقد هارود أنه في ظل أفضل الظرف لابد اختلاف المعدلين السابقين عن بعضهما، لانه عندما المدخرات لفعلية جزء ثابت من الدخل بينما يتوقف الاستثمار على الزيادة في الدخل فسوف يقع المنتوج بالاستثمار الفعلي إلا إذا كان الدخل يزيد مناظرة، وعندما يكون G مساويا GW وهو معدل التوازن يعني أن العلاقة بين الدخل والاستثمار ثابتة وأن أي زيادة في الناتج ترفع من قيمة الطلب عاى الاستثمار بنفس النسبة والعكس صحيح.

_ **معدل النمو الطبيعي:** ملخص القول صعوبة تحقيق التساوي بين المعدلين انطلاقا من المفهومين السابقين، عمد هارود الى تقديم مفهوم ثالث وهو معدل النمو الطبيعي ويعني به اقصى معدل تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ وحسب فريضة الشغل العام، وهذا يظهر أهمية الميل المتوسط والميل المعدلان الى التطابق.

ب _ نموذج الدومار: أهتم دومار بكيفية الوصول الى معدل نمو للدخل الذي يحقق ويحافظ على التشغيل التام، ولخص الإشكال في أن الاستثمار يولد الدخل ويزيد من الطاقة الانتاجية، فيما الزيادة في الاستثمارات المطلوبة التي تحقق التساوي بين الزيادة في الدخل و الزيادة في الطاقة الانتاجية، وبتالي الوصول الى العمالة الكاملة، ومدخله في ذلك تطور العلاقة بين الطلب الاجمالي والعرض الاجمالي من خلال الاستثمارات. وهذه هي نتائج هارود، ومن هنا جاء التشابه والاستخدام الشائع لتسمية النموذج (هارود–دومار)

ملاحظات حول النموذج العام: حدود افتراض كل من هارود ودومار ثبات الكثير من العوامل التي يصعب ثباتها فعليا مثل:

– ثبات الميل الحدي للادخار يمكن قبوله على المدى القصير، ولكن غير مقبول للمدى المتوسط والطويل،

ونفس الشيئ بلنسبة لثبات العلاقة بين راس المال والناتج حيث انه افتراض غير واقعي للمدى المتوسط والطويل.

- الوقائع الاقتصادية تنفي ثبات نسبة الاحلال بين العمل وراس المال.
- افتراض ثبات الايعار غير مقبول وثبات اسعار الفائدة اثناء التحليل افتراض غير واقعي.
- افتراض عدم التدخل الحكومي في قرارات معدل النمو غير واقعي حتى بلنسبة للدول.
- الرأسمالية التي يتقلص فيها دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد.

9- نموذج مراحل النمو لروستو: قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "والت ويتمان روستو" سنة 1960 والتي لقيت صدى كبير شغل روستو منصب استاذ في التاريخ الاقتصادي في جامعة كامبريدج هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة حيث حاول في هذه النظرية ان يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية ان تسيير عليها للوصول الى التقدم وقد لخصها في خمس مراحل في كتاب (مراحل النمو الاقتصادي) وهي مرحلة المجتمع التقليدي , مرحلة التهيء, مرحلة الانطلاق مرحلة النضج و مرحلة الاستهلاك الوفير .

مرحلة التجمع التقليدي: تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف سماتها نفس سمات العصر التاريخي الاول اي ما قبل التاريخ ومن سمات هذه المرحلة انها عادة ما تكون طويلة نسبيا وبطيئة الحركة ومن مظاهرها:

- سيادة الطابع ازراعي التقليدي والصيد.
- تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات.
- تفشي الاقطاع.
- انخفاض الانتاجية.

مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي المرحلة الثانية والتي تكون مضاهرها حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي.

فعلى المستوى الغير اقتصادي نجد بروز نخبة تدعو للتغيير وتؤمن به وبروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد زيادة معدل التكوين الرأسمالي) بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار) ، وبداية تخصص العمال في أنشطة معينة، إضافة إلى بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي، وكذا ظهور الاستثمارات الاجتماعية) بناء الطرقات، المواصلات، لكن مع ذلك كله،

يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض.

مرحلة الانطلاق: وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو، وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخافها.

ومن مظاهرها:

- إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة.
- النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.
- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5% بالمائة وأقل إلى أكثر من 10% بالمائة.
- بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة. بروز إطارات سياسية وإجتماعية متوازنة إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتيا.

رغم هذه المرحلة تنطوي على حدوث تقدم ملموس، إلا أن المجتمع يبقي متمسكا بالأساليب الإنتاجية التقليدية. كما يرى روستو أن هذه المرحلة قصيرة نسبيا، حيث تتراوح مدتها بين 20 و30 سنة.

مرحلة النضج: وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها:

- استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بشكل متوازي.
- انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع.
- ارتفاع مستوى الإنتاج المادي.
- ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
- تقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا.

مرحلة الستهلاك الوفير: وهي آخر مراحل النمو كما تصورهما روستو، حيث تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم، ومن مظاهرهما:

- يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.
- الدخل الفردي مرتفع جدا.
- لا تشكل في ظلها الضروريات) الغداء، السكن، الكساء،) الاهداف الرئيسية للفرد.
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع.

10 – نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن:

أ-نظرية النمو المتوازن: النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسماللية، كذلك تتضمن التقارب بين الصناعة والزراعة. وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

ب- نظرية النمو غير المتوازن: تأخذ هذه النظرية إتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الإستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الإقتصاد الوطني، وروادها يعتقدون أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن يستفيد منها، وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

اللورات الإقتصادية

تمهيد:

تلازم الحياة الاقتصادية تغيرات مستمرة، إذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الإزدهار ومن الإنكماش وتسمى الدورات الإقتصادية. وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القديم. ولكن مظاهر الدورات

الإقتصادية غدت أكثر تعقيداً منذ ظهور الثورة الصناعية في أوربا وأصبحت ظاهرة تلازم نظام السوق بوجه عام.

أولا: تعريف الدورة الإقتصادية: تعرف الدورة الاقتصادية بأنها التقلبات الاقتصادية التي تحدث في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، ولكن أكبر مظهر للنشاط الاقتصادي الإجمالي للأمة هو الدخل الوطني، وحيث أن حجم العمالة يرتبط بالناتج الوطني للمجتمع ارتباطا وثيق، فإن الدورة الاقتصادية ما هي ألا التقلبات التي تطرأ على العمالة والناتج الكلي والأثمان حيث على أساس هذه الأشياء الثلاثة تتحرك كلها بشي من الاتحاد وخاصة العمالة والناتج الوطني.

هناك من ربط الدورة الاقتصادية بالاقتصاد الرأسمالي، حيث ربط بين المسيرة التي تحكم التطور الاقتصادي الرأسمالي حيث ربط بين المسيرة التي تحكم تطور الاقتصاد الرأسمالي ومراحل الدورة الاقتصادية، وهي المسيرة التي تقود ذلك الاقتصاد من أزمة إلى أزمة. وأوضح أن الجمود قد يخيم على الاقتصاد سنين طويلة، فتتعطل القوى المنتجة، وتبدد كميات كبيرة من المنتجات بسبب الكساد وانخفاض الاسعار وعدم القدرة على التصريف، ثم تنشط حركة الانتاج وتبادل السلع شيئا فشيئا، وتتسارع تدريجيا حتى درجة الركض والجموح، ثم تتحول الى قفزات تشمل الصناعة والتجارة والتسليف والمضاربة وتبدأ بعدها بالتباطؤ ةالانحدار الى هاوية لا قرار لها.

الدورة هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مرورا بأربع مراحل أساسية هي: أزمة فانتعاش ونهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية، والمرحلة الرئيسية فيها أزمة فيض الإنتاج، فكل أزمة تكمل الدورة السابقة لها، وتؤدي التناقضات المتراكمة في مسيرة تلك الدورة السابقة إلى الانفجار، معبدة الطريق لتوسع الإنتاج في دورة جديدة تنتهي إلى أزمة تالية. وعلى هذا فالدورة تبلغ ذروتها عندما تبدأ الأزمة التالية في دورة جديدة وهي ما يسمى أزمة فيض الإنتاج.

ويمكننا أن نوجز الفترات التي حدثت فيها التقلبات الاقتصادية كالآتي:

الفترة الأولى: منذ أيام الثورة الصناعيةفي نهاية القرن الثامن عشر وحتى قبل الحرب العالمية الأولى (1892–1913) وكانت الدورة الاقتصادية تعني التقلبات الصناعية تعني التقلبات الصناعية التي حدثت خلال هذه الفترة.

الفترة الثانية: هي الفترة الواقعة بين الحربيين العالميين الأولى والثانية (1919–1939) وتميزت هذه الفترة بطول مرحلة الكساد. ففي بريطانيا اجتاح الكساد الأسواق المالية والحياة الاقتصادية بصفة عامة نتيجة لإتباع السياسة الانكماشية وبسبب عودة انكلترا إلى قاعدة الذهب عام 1925 على أساس أسعار التعادل للعام 1914 وقد اشتدت حدة الكساد وأتسع نطاقه حتى شمل معظم العالم بعد سنة

الفترة الثالثة : وهي التي صاحبت المشاكل ما بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 وقد تميزتهذه الفترة بارتفاع مستوى العمالة بصفة مستمرة أما فترة ما بعد الحرب العالمية (ما بعد 1945) فقد كانالمظهر الرئيسي لهذه الفترة اتباع سياسة المحافظة على العمالة الكاملة لذلك تميزت هذه الفترة بإتجاه معدلات البطالة نحو الهبوط بصفة عامة ولقد ظهرت خلال هذه الفترة دورات اقتصادية تختلف من حيث الشكل عن الدورات السابقة وتميزت بفترات قصيرة حدثت فيها عمالة كاملة أكثر من اللازم و تعقبتها فترات قصيرة ومتساوية لها من الكساد المعتدل حيث ارتفعت فيها البطالة نسبيا.

مراحل الدورة الاقتصادية وخصائصها:

1. **مراحل الدورة الاقتصادية:** تمر الدورة الاقتصادية بأربعة مراحل انطلاقا من الانتعاش، ثم الرواج التضخمي(الذروة) ، يليها الانكماش (الركود)، ثم الكساد (القاع).وهذه المراحل مفصلة كالتالي:

– **مرحلة التوسع أو الانعاش:** تتسم هذه المرحلة بميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي (حجم الناتج الداخلي الخام)في مجموعة فيتزايد ببطء، وينخفض سعر الفائدة، ويتضاءل المخزون السلعي، و تتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما أستنفذ من هذا المخزون.

– **مرحلة الرواج أو القمة:** وتتسم هذه المرحلة بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلى بمعدل سريع، وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف، وتسعى البنوك المركزية حينها لرفع أسعار الفائدة وبيع السندات الحكومية لكبح جماح التضخم وسحب الفائض النقدي من الاقتصاد.

– **مرحلة الأزمة أو الركود:** وتتسم هذه المرحلة بهبوط المستوى العام للأسعار، تراجع الناتج المحلى، وينتشر الذعر التجاري، وتطلب البنوك قروضها من العملاء، وتتزايد البطالة لتصل إلى أقصاها، كما يتزايد المخزون السلعي.

– **مرحلة الكساد أو القاع:** وتتسم بإنخفاض الأسعار، وانتشار البطالة، وكساد التجارة. وتسعى البنوك المركزية في هذه المرحلة لتخفيض سعر الفائدة لمستويات تقارب 0% وشراء السندات الحكومية بهدف تشجيع الاستثمار لخفض مستوى البطالة إلى القيمة المستهدفة.

هذه المرحلة هي الأخطر في الدورة الاقتصادية وهي مرحلة تابعة لركود الاقتصاد إذا ما استمر الركود بدون علاج صحيح فإنه يتحول الى ركود اقتصادي، يحتاج الخروج منه إلى بذلعمل غير عادي لإنتشال وإخراج الاقتصاد من دائرة الركود إلي مرحلة الإنتعاش.

ويمكن القول أن الدورة الاقتصادية تمر في حالتين رئيسيتين هما التوسع والتقلص، أما الذروة والقاع فيشكلان نقطتي التحول من مرحلة إلى أخرى. وعليه يمكن تقسيم المراحل الخاصة بالدورة الاقتصادية إلى الإتجاه الصعودي، وهي الفترة التي يتوسع فيها النشاط الاقتصادي، والإتجاه النزولي، وهي الفترة التي ينكمش فيها النشاط الاقتصادي. أي أن الدورة الاقتصادية تبدأ بالتوسع في النشاط الاقتصادي إلى أن يبلغ ذروته ثم يبدأ النشاط الاقتصادي في الهبوط إلى أن يصل إلى القاع (الكساد) ثم تبدأ الدورة من جديد وهكذا. ويتميز إتجاه الدورة الاقتصادية نحو الرواج بالميزات الآتية:

- توسع الطلب.
- زيادة الانتاج.
- زيادة التكوين وتراكم رؤوس الأموال.
- نقص البطالة.
- إرتفاع الأجور والأسعار، أي انخفاض قيمة النقود.
- توسع التجارة الخارجية.
- توسع حجم الائتمان المصرفي وزيادة عرض النقود.

بينما يتميز الإتجاه النزولي الانكماشي للدورة بالميزات الاتية:

- هبوط الطلب.
- انخفاض الانتاج.
- زيادة البطالة.
- تقليص حجم التجارة الخارجية.

- إنخفاض الأسعار والأجور والأرباح أي زيادة قيمة النقود.
- تقلص حجم التجارة الخارجية.
- إنكماش حجم الائتمان المصرفي وانخفاض عرض النقود.

2. **خصائص الدورة الاقتصادية:** بعد دراسة الدورات الاقتصادية تبين أنها تتصف بحقيقتين هاميتين هما:

- **أنها ذات طبيعة عامة وشاملة:** بسبب العلاقة الشمولية التي تربط بين مؤسسات الأعمال، وإعتبار أن الاقتصاد وحدة واحدة، فإن أي مؤسسة تواجه إخفاقا أو ركودا، فهذا يعني تأثر بقية المؤسسات العاملة في السوق بشكل متسلسل ومتتالي، وهذا ما ينطبق أيضا على مستوى القطاعات والفعاليات الاقتصادية المختلفة في القطاعين العام والخاص.

- **ترقب الدورة الاقتصادية واستراتجيات مواجهتها:**

أ- **ترقب الدورة الاقتصادية:** ترقب الدورة الاقتصادية يعتمد على عدة مؤشرات تراقب الأوضاع الاقتصادية وتطورها بصورة مستمرة، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

- مجموع المداخيل المدفوعة.
- إنتاج السلع الإستهلاكية.
- العمالة في مختلف القطاعات.
- أسعار الجملة.
- مجمل الإنتاج الصناعي والزراعي.
- أسعار الأسهم في السوق المالية.
- مجمل الإستيراد.
- إنتاج السلع الإستهلاكية المعمرة.
- مجمل رخص البناء.

وهذه المؤشرات لا تكفي لوحدها لترقب التطور الاقتصادي بقدر ما تسمح بدراسة مفصلة لكل من العمالة والدخل والناتج، هذا شرط أن تكون المعطيات الإحصائية التي ترتكز عليها قد فحصت بشكل علمي، وتم تصنيفها من كل العناصر الموسمية والعرضية الطارئة عليها، كل ذلك من أجل ضمان موضوعية المعطيات.

3. **معالجة الدورات الاقتصادية:** إن مسألة معالجة الدورة الاقتصادية والسيطرة على أطوارها تشكل العقدة الأساسية للأنظمة التي تعتمد الاقتصاد السوقي إذ أنه في حال فشل هذه الأنضمة في خلق فرص الإستخدام لإمتصاص اليد العاملة العاطلة عن العمل في حلة الكساد، فسيؤدي ذلك إلى نشوب معضلات إجتماعية تهدد الاستقرار السياسي لتلك الأنظمة.

يركز الاقتصاديون على مجموعتين رئيسيتين من الاستراتيجيات التي يمكن إستخدامها لمواجهة الدورات الاقتصادية، وتعزيز الإستقرار الاقتصادي وهما:

- **الإستراتجية النشطة:** تقوم هذه لإستراتيجية على تحولات جادة في السياسات النقدية والمالية، ففي فترات الركود يقوم البنك المركزي بإستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية لزيادة عرض النقود، وفي نفس الوقت تقوم السلطات المالية بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب من جهة أخرى. والعكس في فترات الرخاء التضخمي حيث تنسق هذه السياسات مع أدوات الإستقرار التلقائية، والتي تتغير بموجبها مستويات الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب بهدف إستقرار مجمل الطلب بالقرب من مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل.
- **الإستراتجية غير النشطة:** تقوم هذه الإستراتيجية على قاعدة النمو النقدي الثابت) لفريدمان)، والتي تنص على أن زيادة عرض النقود بأقل من معدل نمو الناتج الحقيقي، بمعنى تقليص عرض النقود بالنسبة للناتج الحقيقي، وبالتالي فإن السياسة النقدية ستعمل على تفعيل التأثير المحدود خلال فترة الرخاء التضخمي. وبالمقابل فإن زيادة عرض النقود أكثر من معدل نمو الناتج الحقيقي سيعمل على تعديل الإتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم.

وهكذا تقوم الإستراتيجية غير النشطة على أسلوب توقف ثم تحرك، وذلك بدلا من كبح صناع القرار للعرض النقدي بقوة بعد عدة مرات من التوسع، ومن ثم زيادة التضخم المتولد مما يدفع الاقتصاد إلى الركود.

قـائمة المصادر والمراجــع:

أولا: المراجع العربية:

- **الكتب:**

1. إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985.

2. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.

3. أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية الاقتصاد الكلي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2002.

4. أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية،2001.

5. أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسين، **النقود والاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية2000.

6. أحمد مندور، أحمد رمضان، **مقدمة في الاقتصاد التحليلي**، مطابع الأمل، بيروت، 1989.

7. أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، عمان2003.

8. الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

9. إيفريت هيجن، **إقتصاديات التنمية**، ترجمة خوري جورج، مركز الكتب الأردني، عمان، 1988..

10. برنيه إ سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، مصر، 1998.

11. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد– التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2006.

13. رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن،2015.

14. سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي: مفاهيم والنظريات الأساسية**، مطبعة الأهرام، الكويت،1991.

15. السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي – نظريات، نماذج وتمارين محلولة**، دار العلوم، الجزائر،2007.

16. صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر،2004.

17. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،2005.

بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثاني، ديوان **المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2006.

18. صايغ عبد الله يوسف، **مقررات التنمية الاقتصادية العربية**، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

19. صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالة المطلوبات، الكويت،1997.

20. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية–التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

21. ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي– المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية** –، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1998.

22. عبد العزيز عجيمة عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية الاقتصاد، الإسكندرية، 2000.

23. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،1999.

24. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية – تحليل جزئي وكلي**–، مكتبة زهراء الشرق القاهرة،1998.

25. العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، الدار الجزائرية للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

26. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.

27. مايكل ابدجلمان، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.

28. محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الشهاب الجامعة الإسكندرية، 1996.

29. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

30. محمد مصطفى الأسعد، **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت*2000*.

*31. محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006.*

- **مذكرات ومقالات:**

32. قروي محمد الصغير، حطي محمد شاكر السراج، أثر **الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر**، جامعة البليدة، الجزائر، 06-07 جويلية 2004.

33. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2005.

ثانيا: المراجع بالغة الأجنبية:

34. Bernard Guerrien, **Dictionnaire d'analyse économique**, Troisième édition, Edition La Découverte, Paris, 1996.

32 D salvatore **Microéconomie cours et problèmes** séries shaum, Paris, 199435 .

36 . Hubert Kemp **Macroéconomie**, Dalloz, France2001.

37 .Jacque Brasseul **Introduction à l' économie du développement**, Armond colin édition, Paris, 1993.

38 .Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, éditions du seuil, Paris,199

39 .Jean Rivoire, **L'économie de marché**, **Que sais-je?** édition Dahleb, Alger, 1994.

جوبر محمد

الاقتصاد الكلي